



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2014 - العدد: 02

### الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الأحد 09 شعبان 1435  
الموافق 08 جوان 2014 (صباحا ومساء)

# فهرس

- (1) محضر الجلسة العلنية الثانية ..... ص 03  
■ عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.
- (2) محضر الجلسة العلنية الثالثة ..... ص 36  
■ مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.
- (3) ملحق ..... ص 76  
(1) تدخل كتابي؛  
(2) سؤال كتابي.

محضر الجلسة العلنية الثانية  
المنعقدة يوم الأحد 09 شعبان 1435  
الموافق 08 جوان 2014 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد الوزير الأول وأعضاء حكومته.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

سياسيا بارزا ومناسبة مثلى لممثلي الأمة لمناقشة المشاريع المستقبلية التي تعتمز الحكومة تسجيلها في مختلف الميادين مستقبلا، ولعل ما يضيفي عليه هذه المرة من خصوصية، هو أن العرض جاء عقب الاستحقاق الرئاسي السابع عشر في أفريل المنصرم الذي عبّر فيه الجزائريون عن تمسكهم بخيار الاستقرار والاستمرارية، حين زكوا بأغلبية كبيرة، السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية لعهدة جديدة.

هأنتم، السيد الوزير الأول، قد كسبتم ثقة السيدات والسادة نواب الغرفة الأولى وتزكية مخطط عمل حكومتكم، وإني على قناعة أن النقاش الذي سنشرع فيه اليوم مع أعضاء مجلس الأمة سيكون بدوره إيجابيا ومثمرا وقد يناقش - في بعض الأحيان في هذه الجلسة - أعضاء هذه الهيئة مقترحات مخططكم بمنظور مختلف أو بطريقة مغايرة، ونفعل ذلك من منطلق القنوات السياسية لكل واحد منا أينما كان انتماؤه السياسي، ولكن دائما هذه المداخلات تنصب في إطار البحث الدائم والأفضل قدر الإمكان، عن الحلول المثلى للمشاكل المطروحة أو للمشاريع المبرمجة لهذا المخطط، وهذا هو جوهر الممارسة الديمقراطية والتعبير عن الرأي والرأي الآخر، حين تتباين آراؤنا ولكن لتكمل بعضها البعض في النهاية، طبعا نحن الآن في بداية النقاش ومن غير الملائم أن أنعت في كلمة وجيزة المخطط الذي ستعرضونه على غرفتنا للمصادقة، لكن ذلك لا يمنعني من القول إننا أمام وثيقة هامة وواضحة الأهداف وتتلاءم مع طبيعة المرحلة التي تمر بها بلادنا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.  
بعد الترحيب بالسيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

وبداية، وقبل أن أحيل الكلمة إلى السيد الوزير الأول، بودي وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيد الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق له في رحاب مجلس الأمة، وأتقدم مجددا إليكم السيد الوزير الأول، نيابة عن أعضاء مجلس الأمة، وباسمي الخاص، بأخلص عبارات التهاني على تجديد السيد رئيس الجمهورية ثقته فيكم بتعيينكم على رأس الحكومة، وبالطاقم الوزاري الذي أصبح يشكل الفريق الحكومي الذي يعمل على تنظيم سياسة الحكومة وتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، والمناسبة تقتضي تهنئتكم ثانية على مصادقة نواب المجلس الشعبي الوطني على مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية؛ وبالتالي كسب الحكومة لهذا الرهان الذي يرسم ويحدد معالم عملها.

السيد الوزير الأول،

زميلاتي، زملائي،

كما يعلم الجميع، فإن عرض مخطط عمل الحكومة أمام البرلمان، يمثل باستمرار لحظة قوية في العلاقة الدستورية التي تربط بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ويعتبر دائما حدثا

فخامة رئيس الجمهورية.

إن مخطط العمل هذا الذي نعرضه عليكم اليوم سيمتد جوهره وأساسه من البرنامج الانتخابي الذي قدمه المترشح عبد العزيز بوتفليقة آنذاك، وحظي يوم 17 أفريل الفارط بتزكية ودعم مؤكد من طرف أغلبية الجزائريين، الذين وجدوا في الأهداف المسطرة أنسب جواب لانشغالاتهم وتطلعاتهم إلى مستقبل أفضل إن شاء الله.

وإنه لمن الواجب أن أقر بأنني قد وجدت في مجلسكم الموقر، الذي كان لي الشرف العمل معه، كل الاستعداد للحوار الصريح، الصادق وسداد وجهة النظر البناءة من أجل المضي معا وقدماء على درب العصرية والتقدم، وكذلك من أجل بناء المجتمع الذي يتوق إليه كل بنات وبنين هذا الوطن العزيز؛ وجدير بالتبويه أن المناقشة التي دارت على مستوى المجلس الشعبي الوطني قد أكدت مدى حيوية الحوار الديمقراطي الجاري في البلاد؛ إن مخطط العمل الذي أتشرف بعرضه عليكم يأتي في ظرف صعب جرّاء تطورات الوضع الجهوي والدولي الذي ازداد جسامة بفعل التحديات الداخلية الكبرى، غير أن الأمل الذي عبر عنه ملايين الجزائريات والجزائريين الذين منحوا ثقتهم الثمينة في مخطط السيد رئيس الجمهورية، يفرض علينا جميعا وبصفة تضامنية عدم اتخاذ أي جهد ومضاعفة العمل الجاد حتى نكون جديرين وفي مستوى هذا الأمل وهذه الثقة التي يعلقها الشعب لإرساء مجتمع على درب الحداثة والرقي، ورغم صعوبته فإن السياق لا يخلو من الأسباب المولدة للأمل إذا اعتبرنا الأشواط المحققة في الميدان وإرادة تكريس وتوطيد دولة الحق والقانون، أو دولة القانون التي يحترم في ظلها حقوق وحرّيات كل واحد يسعى إلى تعزيز الاستقرار وإلى التحسين الدائم للنمو الاقتصادي الوطني والرقي الاجتماعي، ولا ريب أن هذا التقدم قد كان قبل كل شيء نتيجة للتضحيات التي قدمها الجزائريات والجزائريون، كما كان نتيجة لمسعى التجديد الذي تمّ انتهاجه بغرض مواصلة واستكمال العمل الرامي إلى وضع الجزائر بشكل لا رجعة فيه على درب العصرية والنمو الاقتصادي المستدام، أما بالنسبة لمخطط كمخطط، يبدو لي أنكم كلكم قد اطلعتم على محاوره بدقة وكذلك كنت قد قدمت ضمن الوثيقة ملاحق لكي تطلعوا على حصيلة الأعمال أو حصيلة النتائج خلال السنوات الماضية، هذا لتغطية

إن هذا المخطط جاء ليستكمل ماتبقى من برنامج 2010 - 2014، ليشرع في برنامج جديد 2014 - 2019 والذي زكاه الشعب يوم 17 أفريل الماضي؛ وبالتأكيد سيتضمن مخطط الحكومة هذا مختلف المجالات التي تهم حياة المواطن ورفاهيته وذلك بجعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير هياكل مؤسسات الدولة وترقية علاقاتها بالمواطنين في قلب اهتمامات الحكومة.

إن قراءة متأنية لفصول المخطط الثمانية تبين مدى الاتساق بين الأهداف المتوخاة والأدوات والوسائل الموضوعة لتحقيقها وهذا ما يجعله في تقديرنا ثريا وجديرا بالنقاش، وفي هذا السياق فإن مجلس الأمة سيشارك بتشكيلاته المتميزة في إثراء النقاش حول المخطط، بل ربما سيوسعه في مجالات أخرى لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام أو لم تعالج بشكل كاف في المناسبة السابقة عند عرض هذا المخطط لدى نواب المجلس الشعبي الوطني، ومن هذا الجانب -بالطبع - أود أن أقول إن عرض مخططكم هذا أمام البرلمان، قد أحدث أو ولد حيوية خاصة في الغرفتين، من خلال النقاشات التي عكست تعدد الرؤى وتباين التصورات وتنوع المقاربات التي تهدف كلها لغاية واحدة وهي البحث عن أنجع السبل وأفضلها لتجسيد هذا المخطط الذي هو ترجمة للبرنامج الرئاسي على أرض الواقع.

شكرا لكم، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي، والآن اسمحوا لي أن أتبيح الفرصة لكم لتقديم مشروع مخطط عمل الحكومة أمام مجلس الأمة، فالكلمة لكم السيد الوزير الأول.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم.

إنه لشرف عظيم وسعادة متجددة أن نتقدم أمامكم اليوم في هذا المنبر الموقر الذي كان ولا يزال وسيظل دوما المكان المفضل للنقاش الحر والديمقراطي، لأعرض عليكم أهم محاور مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج

انطلق وسيدعم - إن شاء الله - في المستقبل بإثراء التشريع وعصرنة التسيير وإصلاح السجون.

كما نعمل كذلك على عصرنة آليات مكافحة الفساد بحيث سيتم القضاء على هذه الآفة مع احترام - دائما وأبدا - البراءة وحماية الإطارات النزيهة، ولا بد أن تؤكد على هذه النقطة، حتى لا يكون هناك خلط.

كما سيتم تسخير الإمكانيات اللازمة من أجل تجسيد حرية الصحافة والتعبير، والحق في إعلام موضوعي وذوي مصداقية، هذا بصفة عامة خلاصة حول المحور الأول، المتعلق بتنظيم الدولة والأبعاد الحضارية لبناء دولة عصرية. البند الثاني أو المحور الثاني متعلق بصفة عامة بالاقتصاد الوطني أو تنمية اقتصاد ناشئ، وهذا هو الشيء الذي نرمي إليه حقيقة، فمنذ بداية الألفية حققت الجزائر أشواطا معتبرة في الجانب الاقتصادي واسترجعنا أشياء كثيرة يمكنني سردها ولكن كلكم تابعتموها في حصيللة الرئيس لما قمنا بالحملة الانتخابية، ولكن المؤكد اليوم هو أن أشياء كثيرة تحققت في الجانب الاقتصادي والجزائر التي كانت لها مديونية جد ثقيلة في بداية سنة 2000، الحمد لله اليوم ليست لها مديونية، وأكثر من هذا فيه احتياطات صرف تسمح للجزائر حقيقة أن تتحكم في قرارها الاقتصادي، ولكن لا بد كذلك أن نحسن أكثر المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي حسناها بصفة جد قوية خلال السنوات الماضية وإذا سمحتم أعطيكم بعض الأرقام فقط:

بالنسبة للنتائج الداخلي الخام، كان لكل مواطن جزائري في سنة 2000 الناتج الداخلي الخام لا يتعدى 1801 دولار أمريكي، ففي أواخر سنة 2013 ارتفع خمس مرات أكثر، حيث بلغ 5764 دولارا أمريكيا لكل جزائري، والمرتبب حسب الأعمال أو حسب البرنامج الذي سطرته الحكومة - وإن شاء الله - ولما نقدم المخطط الخماسي المقبل 2015 - 2019، ونأخذ بالفرضية المتوسطة سنقفز من (5764) إلى (7200) دولار أمريكي لكل جزائري على الأقل، وهذا ما يبين حقيقة أنه فيه تحسين بالنسبة للإنتاج الوطني وبالنسبة كذلك للنمو الوطني بصفة عامة، نفس الشيء بالنسبة لمعدل النمو، كان في أواخر 2013 قد بلغ 3.3٪، لكن ماذا كان داخل 3.3٪؟ خارج المحروقات وصلنا إلى 7.7٪، وهذا يبين أن هناك تحسنا في السياسة المنتهجة منذ سنوات لتغيير الاقتصاد الوطني ولنوجه أكثر الإنتاج الاقتصادي

تقصيري نسبيا، لأن الوقت لم يسمح لي لكي أتقدم أمام مجلس الأمة بحصيللة الأعمال للحكومة الفارطة.

وبالنسبة للمخطط - كما تعلمون - هو موزع تقريبا على خمسة محاور كبرى.

المحور الأول، هو متعلق بتوطيد دولة القانون وتعزيز الاستقرار وترقية الحوار الوطني، هذا لاستكمال أو مواصلة مسار المصالحة الوطنية، ولا بد أن تؤكد مرة أخرى أن قضية المصالحة الوطنية هي مقترحة حاليا في مشروع الدستور الجديد وستكرس - إن شاء الله - في الدستور إذا كان وافق عليها كل المعنيين، لأن عملية المصالحة الوطنية عمل متواصل عبر الزمن وليس فقط استرجاع حقوق أو إعطاء حقوق لبعض الناس، لأن القضية اجتماعية وحضارية ولا بد أن نواصل العمل حتى نسترجع أمورنا نهائيا ولا يكون المجتمع حقيقة في المستوى اللائق، كذلك بالنسبة لتنظيم التشاور أو الحوار مع كافة القوى الحية للمجتمع، فلا بد أن نكرسها أكثر وبالأخص مع المجتمع المدني والمجالس المنتخبة، وعلى رأسها البرلمان بغرفتيه، هذا على كل حال بالنسبة للقضية المتعلقة بالمصالحة الوطنية ومواصلة وتعزيز الاستقرار، وسنعمل كذلك على تعزيز حماية الأشخاص والممتلكات وسنعمل بقوة في هذا الجانب، لأنني بكل ديمقراطية لا بد أن نمشي مع القوانين وفرض سلطة الدولة في الميدان وسنواصل هذا العمل بكل حزم - إن شاء الله - كما تواصل الحكومة في ظل مقاربة مشتركة ومتعددة القطاعات عملها الرامي إلى إعادة الاعتبار للمرافق العمومية وتجديدها، يبدو أن هذا العمل انطلقت فيه الحكومة في السنوات الماضية وقد بدأ يؤتي ثماره، وسنواصل في المستقبل حتى تسهيل المعيشة للمواطنين والمواطنات أينما كانوا وأينما وجدوا، فالعمل سيتواصل في المستقبل وأكد على ما يسمى بمكافحة البيروقراطية وأداء الخدمة العمومية لكل الجزائريين أينما كانوا.

كما يتعين علينا كذلك العمل من أجل استعادة ثقة المواطن وبالتالي ضمان مشاركة كل شرائح المجتمع، ولا سيما الشباب في مشروع التجديد الوطني، وهذا هو - حقيقة - الهدف الأسمى الذي ستقوم به الحكومة خلال الخمس سنوات المقبلة، كما سنواصل كذلك مسار إصلاح العدالة، من أجل تعزيز استقلاليتها وحماية الحريات الفردية والجماعية والحقوق الأساسية بشكل أمثل؛ والعمل قد



المتفق عليه في فيفري الماضي، بعد اجتماع الثلاثية، أمضينا على اتفاقية العقد الاجتماعي الاقتصادي، والإمضاء تم من طرف كل المشاركين من منظمات أرباب العمل والمنظمات الاجتماعية أو النقابات وكذلك مع ممثلي الدولة، وأنا شخصيا، والوثيقة لم تمض فحسب وإنما تم توثيقها عند الموثق لكي تصبح إجبارية، والجميل في الأمر أننا اليوم خلال 5 سنوات، نعرف بالضبط أين نتجه وإلى ماذا نهدف، وسطرنا الطريق للوصول إلى تنمية اقتصادية ناشئة حقيقية عن طريق المحروقات، نعم تطور الاقتصاد خارج المحروقات ولكن المحروقات تساعد على تمويل الاقتصاد الوطني، وكما قلت فإن تحقيق هذه الأهداف سيرتكز على قاعدة توافقية يتمثل في العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي تم التوقيع عليه في شهر فبراير 2014 مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى أداة للتخطيط تتمثل في البرنامج الخماسي (2015 - 2019) كما سيتم تنفيذ برنامج خاص بتنمية ولايات الجنوب والولايات الحدودية، وكما تكلمت كذلك سنعطي الأولوية لتطوير أداء الإنتاج قصد تنمية الثروات واستحداث مناصب الشغل، ولهذا الغرض سنعمل على تعزيز التدابير المحفزة على الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية كالزراعة والصناعة والطاقة والسياحة، هذه القطاعات الأربعة لا بد أن نعطي لها الأولوية لأنها هي التي ستمد دفعا جديدا للاقتصاد الوطني وحتى تنويعه وتقويته وهذه المجالات يمكن أن تخلق حقيقة ثروة قوية، اليوم نرى الصناعة تشارك بـ 5٪ بالنسبة للاقتصاد الوطني الحالي، بمعنى تأخرنا لأننا كنا 10٪ تقريبا، فلا بد أن نسترجع الصناعة، لأنها هي التي ستشارك بقوة بالنسبة لنتائج الدخل الخام الوطني، كما تسهر الحكومة على أن ترفق هذه الحركية بتسريع الإصلاحات المصرفية والمالية وكذا إقرار تسهيلات في مجال الاستثمار والحصول على القروض بصفة عامة للقطاع الخاص والقطاع العمومي، كما سنسهر كذلك على المدى الطويل على ضمان الأمن الطاقوي للجزائر للحفاظ على مكانتها كفاعل نشيط في السوق الدولي للمحروقات، هذا هو الهدف وسنستعمل كل الطاقات وأؤكد كل الطاقات المتجددة وغير المتجددة، ولا بد من تهيئة الجزائر - كما قلت في المجلس الشعبي الوطني - لسنة 2030، لأننا إذا لم نستعد لـ 2030 من اليوم، سنعرف انخفاضا كبيرا جدا بالنسبة للغاز والبترو

خارج المحروقات، وإذا كان المحروقات انخفضت حقيقة فلأننا عرفنا نقصا في الإنتاج بالنسبة للمحروقات خلال السنتين الفارقتين، وأواخر هذه السنة وبداية من السنة المقبلة سيرجع الإنتاج كما كان من قبل، ويمكن أن يرتفع أكثر، لأنه كانت هناك اكتشافات خلال هذه السنة الأخيرة، وهذه الاكتشافات ستدخل حيز الاستغلال والشيء المبرمج، أنه في سنة 2019، لا بد من توفير الإمكانيات حتى تصل النسبة المثوية للنمو 7٪، نظرا للتحسين في البترول وكذا المحروقات وكذلك الإنتاج خارج المحروقات. وبالنسبة للتشغيل، أعطيك بعض المعالم الكبرى، دون الدخول في التفاصيل فيما يخص النسبة المثوية للتشغيل والتي قفزت بصفة كبيرة جدا، مقارنة مع سنة 2000، حين كانت 29.8٪، ففي أواخر هذه السنة 2013 انخفضت إلى أقل من 10٪ وهذا ما كان مبرمجا حقيقة ولكن عملنا أكثر بما كان مبرمجا، حيث نصل إلى 9.8٪ بالنسبة للتشغيل، والمرتبب أنه في سنة 2019، حسب البرنامج المقدم، سننخفض إلى 8.04٪؛ ونفس الشيء فيما يخص التضخم، بالنسبة للمؤشرات الكبرى للتحكم في الاقتصاد الوطني على مستوى الاقتصاد الكلي، ففي أواخر 2013، انخفضت نسبة التضخم إلى 3.3٪ وعادة المعدل الوطني دائما هو 4.5٪ ولكنه عرف ارتفاعا كبيرا في جويلية 2012، حيث بلغ 8.9٪، حينها عرفت القدرة الشرائية للمواطنة الجزائرية والمواطن الجزائري إشكالا، ولناخذ الرقم الأخير لشهر مايو الماضي حيث انخفض إلى 2.88٪ وهذا نعتبره رقما جديدا مقبول، وهذا ما يبين حقيقة أنه كان فيه تحكم أكثر بالنسبة للاقتصاد الوطني، ولكن سنركز أكثر، كما كان الشأن خلال السنوات الماضية، على قروض الاقتصاد، بمعنى القروض التي تقترضها البنوك للمستثمرين الجزائريين، لأن الهدف الأسمى لسياستنا الاقتصادية هو تدعيم الاستثمار الاقتصادي الخاص والعمومي أو بالشراكة، وبالنسبة للقروض فقد عرفت ارتفاعا كبيرا جدا خلال السنوات الماضية، وبلغت في أواخر هذه السنة 7.8٪ وحسب ما هو مبرمج سترتفع إلى 10٪ وهكذا نفس المجال لكل المستثمرين لكي يحصلوا على قروض ويشاركوا في الاقتصاد الوطني لخلق الثروة ولما نخلق الثروة نخلق مناصب الشغل ونعطي حركية جديدة بالنسبة للاقتصاد الوطني، هذه هي السياسة التي نتبعها وهذا هو

وتنظيمي جديد بهدف الحفاظ على الاستثمارات المنجزة وضمن تسيير عصري للمنشآت الأساسية. سنعمل كذلك على تكثيف شبكة النقل البري والبحري من أجل فك العزلة عن الأقاليم وتحسين ظروف تنقل المواطنين وتفعيل النشاط الاقتصادي، فهناك عدد كبير من المشاريع سنشرع - إن شاء الله - في انطلاقتها ونبرمجها في إطار المخطط الخماسي المقبل (2015 - 2019)؛ كما تبذل الدولة مزيدا من الجهود في مجال حشد الموارد المائية، من أجل تلبية احتياجات البيوت وقطاع الصناعة والفلاحة من الماء والمساهمة بصفة قوية في تنمية القطاع الفلاحي، لأننا نعتبره أولوية كبيرة، بحيث أظهرت السنوات اليوم أن الإنتاج الفلاحي الوطني يغطي تقريبا 70٪ من الاستهلاك الوطني؛ وبالتالي فلا بد أن نعمل أكثر لضمان إنتاج أكثر ولم لا التصدير إلى الخارج، وهذا هو الهدف المسطر وسنصل إليه إن شاء الله، كما يجب علينا - حتما - تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، من أجل إقحام المجتمع والاقتصاد الجزائري بصفة نهائية في عالم العلم والمعرفة، وفي هذا الإطار لدينا برنامج طموح جدا، انطلقنا فيه وعرف تقدما كبيرا، لأننا إذا لم نتحكم في الطاقة ولم نتحكم في التكنولوجيات الحديثة، فلا مستقبل للجزائر، هذه هي الحقيقة اليوم في العالم، العالم يركز على التحكم في التكنولوجيات الحديثة والطاقة، ولهذا كرّسنا في برنامجنا كثيرا على هذين الجانبين، لأن لهما أهمية قصوى ومن خلالهما ستصل الجزائر حقيقة إلى المستوى الذي كلنا نرغب فيه إن شاء الله، أما جانب السكن، سنواصل العمل في الميدان وفيما بعد سأتطرق إليه.

بالنسبة للمحور الخامس وهو متعلق خصيصا بالهدف الأسمى لكل اقتصاد، والسؤال لمن نبني هذا الاقتصاد؟ للبشر، يجب مواصلة الجهود للتنمية البشرية من أجل ضمان تكفل فعال وصارم لاحتياجات المواطنين، فنشجع في هذا الجانب تنظيم منظومة تعليمية مكيفة وتمنح الأفضلية لاكتساب التقنيات والتكنولوجيات الجديدة، هذا هو الهدف الأسمى الذي لا بد أن نسعى إليه، على مستوى التعليم العالي وحتى على مستوى المدرسة الجزائرية، حان الوقت لتوجيه الجهود أكثر نحو التعليم الذي يعود بالفائدة لاقتصاد البلاد ألا وهو التعليم الذي يهدف إلى تحقيق العلم والمعرفة واستخدامها وبالأخص في التكنولوجيات الجديدة،

وهذه حقيقة لا مفر منها. وبما أن للجزائر إمكانيات مالية، فلا بد أن نستثمرها بقوة للاستكشافات الطاقوية الجديدة وذلك لضمان المستقبل إن شاء الله.

ومن جانب آخر كذلك سنرفع قدرات إنتاج الكهرباء والوقود، بحيث سنرفع - إن شاء الله - في سنة 2012 الاستثمار إلى (2) مليون من المشتركين الجدد بالنسبة للكهرباء، كما سنعمل على تجسيد البرنامج المسجل على مستوى وزارة الطاقة لتدعيم إنتاج البنزين، بحيث ستكون هناك ستة معامل للتكرير تدخل في الإنتاج إن شاء الله خلال الخمس سنوات المقبلة، وقد انطلقت الأشغال في بعض المعامل كتيارت وبسكرة وستنطلق في المعامل الأخرى، كما ستحقق سوناطراك إنجاز (14) أنبوبا جديدا لنقل الغاز لفائدة المواطنين، ويجب كذلك أن تستقر طموحاتنا في مجال الفلاحة على ضمان الأمن الغذائي للبلاد وكذلك العمل من أجل الولوج إلى السوق الدولي، بحيث تتوفر بعض منتجاتنا على مزايا مقارنة، ومن هذا الجانب فالهدف هو رفع حجم المساحات المسقية لما يعادل مليون هكتار جديد، مما يسمح بتوسيع الإنتاج الفلاحي وكذلك خلق صناعة فلاحية موازاة مع الإنتاج، كما ستقوم الدولة كذلك بتهيئة 172 ألف هكتار من المساحات الغابية وإعادة تشجير مساحات تقدر بـ 340 ألف هكتار.

إن القدرات المتوفرة تجعل تنمية الصناعة السياحية الحقيقية ضرورة حتمية وحن الوقت حقيقة أن ننطلق في صناعة سياحية لأن لديها فوائد كبيرة، وتسهل عملية الاستثمار، ولكن من جانب آخر كذلك لا بد أن يكون هناك عمل كبير جدا لكي نغير شيئا ما من الذهنيات لأن السائح لا بد أن يستقبل كما ينبغي.

بالنسبة للمحور الرابع، هو متعلق بمواصلة هيكلية الإقليم وتطوير المنشآت الأساسية، يندرج عمل الحكومة في هذا المجال في إطار التهيئة المستدامة للإقليم الذي يقوم على صون البيئة وشغل الفضاءات، قصد تزويدها بالمرافق الحيوية وتدارك الفوارق الجهوية.

سيتم خلال الأشهر المقبلة مراجعة التقسيم الإقليمي بصفة تدريجية من أجل تقريب الإدارة من المواطنين والتكفل الأمثل بمقتضيات التنمية المحلية، ولاسيما في الجنوب والهضاب العليا، كذلك سيتم وضع إطار تشريعي

واليوم حقيقة الجزائر مثال للعالم لديها تقريبا (1) مليون وثلاثمائة ألف طالب جامعي و(92) جامعة، وهذه مفخرة كبيرة، بيد أن البعض يقول إن المستوى الجامعي ضعيف جدا، ولكن هذا غلط! يمكن أن هناك تقصيرا من طرفنا لإظهار الحقيقة للمجتمع الدولي أو المجتمعات بصفة عامة، لكن الحمد لله أن المستوى تحسن خلال السنوات الماضية، وهدفنا هو أن نحسن أكثر، كيف ذلك؟ بانفتاح الجامعة، السيد الوزير انطلق في هذا العمل، الجامعة الجزائرية بدأت تنفتح مع محيطها ومع الصناعة الجزائرية والفلاحة الجزائرية ومع كل ما يساهم في الاقتصاد الوطني، ولكن الانفتاح الأسمى هو الانفتاح على الجامعات الدولية وجلب أساتذة أجانب مختصين، ليدرسوا في بعض التخصصات الدقيقة في الجامعات الجزائرية، لا بد أن تكون الجامعة الجزائرية في مستوى طموحات الشعب الجزائري، هذا هو الهدف المسطر، وسطرنا كذلك نفس الهدف للمدرسة الجزائرية لكي يتحسن أداؤها من كل الجوانب وبإشراك كل الفاعلين واللجوء إلى الحوار مع كل العائلة التابعة للتربية الوطنية وبالتشاور، وحن الوقت لتكون المدرسة الجزائرية في مستوى العصرية التي نرمي إليها، لأنه من دون عصرية لا يمكن أن نتقدم أكثر، غير ممكن، هذه هي الحقيقة والدور المنوط بالمدرسة والجامعة الجزائرية دور هام جدا، وسنبذل كل مافي وسعنا وبكل الإمكانيات لتدعيم قطاع التعليم العالي وقطاع التكوين بصفة عامة والقطاع التربوي بصفة خاصة.

فيما يخص السكن، لا بد أن يتم الالتزام بالصرامة في وتيرة إنجاز البرامج السكنية بمختلف صيغها، من أجل إنجاز أو بناء مليونين ومئتي ألف مسكن خلال الفترة الخماسية وذلك بتسخير الأوعية العقارية لهذا الغرض، ورفع كل العراقيل باتخاذ الإجراءات في هذا المجال، لاحظتم بأن وتيرة الإنجاز تحسنت، بحيث إننا في كل سنة ننجز تقريبا 600 ألف مسكن متنوعة وفتحنا كل المجالات للمواطنين والمواطنين الجزائريين، الكثير من هذا البرنامج انطلق في الميدان، ولكن سواصل العمل لأن هدف الدولة الجزائرية - وليس الحكومة الجزائرية فقط - قلت الدولة الجزائرية، أنه لا بد أن ننتهي من قضية أزمة السكن في الجزائر، وعندنا الإمكانيات، ولسنا ببعيدين كثيرا، وإننا نتحكم اليوم في البطاقة الوطنية للسكن أكثر ونعرف تقريبا

فيما يخص السكن، لا بد أن يتم الالتزام بالصرامة في وتيرة إنجاز البرامج السكنية بمختلف صيغها، من أجل إنجاز أو بناء مليونين ومئتي ألف مسكن خلال الفترة الخماسية وذلك بتسخير الأوعية العقارية لهذا الغرض، ورفع كل العراقيل باتخاذ الإجراءات في هذا المجال، لاحظتم بأن وتيرة الإنجاز تحسنت، بحيث إننا في كل سنة ننجز تقريبا 600 ألف مسكن متنوعة وفتحنا كل المجالات للمواطنين والمواطنين الجزائريين، الكثير من هذا البرنامج انطلق في الميدان، ولكن سواصل العمل لأن هدف الدولة الجزائرية - وليس الحكومة الجزائرية فقط - قلت الدولة الجزائرية، أنه لا بد أن ننتهي من قضية أزمة السكن في الجزائر، وعندنا الإمكانيات، ولسنا ببعيدين كثيرا، وإننا نتحكم اليوم في البطاقة الوطنية للسكن أكثر ونعرف تقريبا

فيما يخص السكن، لا بد أن يتم الالتزام بالصرامة في وتيرة إنجاز البرامج السكنية بمختلف صيغها، من أجل إنجاز أو بناء مليونين ومئتي ألف مسكن خلال الفترة الخماسية وذلك بتسخير الأوعية العقارية لهذا الغرض، ورفع كل العراقيل باتخاذ الإجراءات في هذا المجال، لاحظتم بأن وتيرة الإنجاز تحسنت، بحيث إننا في كل سنة ننجز تقريبا 600 ألف مسكن متنوعة وفتحنا كل المجالات للمواطنين والمواطنين الجزائريين، الكثير من هذا البرنامج انطلق في الميدان، ولكن سواصل العمل لأن هدف الدولة الجزائرية - وليس الحكومة الجزائرية فقط - قلت الدولة الجزائرية، أنه لا بد أن ننتهي من قضية أزمة السكن في الجزائر، وعندنا الإمكانيات، ولسنا ببعيدين كثيرا، وإننا نتحكم اليوم في البطاقة الوطنية للسكن أكثر ونعرف تقريبا



بصفته المكان السامي الذي يتم فيه تصوّر المصالحة الوطنية التي ستظل دوماً غاية عمادنا جميعاً. وأختتم كلمتي هذه بقول رب العزة في القرآن الكريم: «فإذا عزمتم فتوكل على الله، إن الله يحب المتوكلين»، صدق الله العظيم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد الوزير الأول على عرضه الضافي؛ والآن ننتقل إلى الجزء الثاني من جدول أعمال هذه الجلسة والمخصص للنقاش العام، بودي فقط أن أشير للزميلات والزملاء أعضاء المجلس أنه وفق الاتفاق الذي اعتمد بين المجموعات البرلمانية والمكتب ولحسن تسيير الجلسة، فقد حددت مدة التدخل بالنسبة للأعضاء بـ 7 دقائق وبالنسبة للمجموعات البرلمانية بربع ساعة، وحتى لا أخرج ولا أخرج، يرجى التقيد بالمدة المحددة، مع الإفادة بأنه في كل الأحوال وعندما تتعدى الفترة المحددة فإن المصالح التقنية ستقطع ألياً المتدخل، ويرجى من الذين تطول مداخلتهم أكثر من ذلك تمكيننا من مضمون هذه المداخلة، لكي نمكن السيد الوزير الأول منها ويتم التكفل بها في حينها، شكراً لكم، الآن أحيل الكلمة إلى المتدخل الأول وهو السيد محمد نواصر، الكلمة لك.

**السيد محمد نواصر:** شكراً للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف خلق الله. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي الوزير الأول الموقر، السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي ومرافقوهم، زميلاتي، زملائي، أسرة الإعلام، الجمع الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد تهانينا وتمنياتنا بالتوفيق التي عبر عنها وبإسمنا رئيس مجلس الأمة والموصولة إلى السيد الوزير الأول وأعضاء حكومته؛ إن ما يجمعنا اليوم أكثر مما يفرقنا ونحن أمة مسلمة، عربية، أمازيغية، نظراً لما يحاك ضدنا على كل الجبهات والحدود، فنحن مدعوون إلى التلاحم والتآخي حتى نتصدى لهذه المؤامرة الخارجية؛ ولهذا فإنني أرى أن تكون المداخلات في لب ما يخدم المواطن والوطن وأن

وسنبذل جهوداً كبيرة جداً في الجانب الصحي، لأننا نعتبره كذلك أولوية قصوى، وهذا مؤكد لأن القضية ليست بناء المستشفيات فقط، ولكن القضية متعلقة كذلك بتنظيم القطاع قبل كل شيء، وستسهر الدولة دوماً على دعم الأسرة المحرومة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال الإبقاء على التدابير والآليات الرامية إلى تحسين ظروف المعيشة ومكافحة الإقصاء والعمل على تعزيزها، ونشرع في تشاور وطني واسع سيفضي إلى إعداد استراتيجية الدولة، استراتيجية جديدة، وبرامجية لفائدة الشباب، وستعرض على البرلمان لمناقشتها، لأن رئيس الجمهورية قرر إنشاء وزارة مخصصة للشباب وسنعمل وسنوسع العمل لنصل إلى استراتيجية واعدة وإلى استراتيجية براغماتية، لتحسين الوضع بالنسبة للشباب الجزائري، لأن كل ما نعمله اليوم هو لفائدة الشباب لا أكثر ولا أقل.

وفي الأخير، يتضمن مخطط عمل الحكومة كذلك تدابير تتعلق باستمرار نشاط الجهاز الدبلوماسي، وهو معروف وسيكون - إن شاء الله - في مستوى طموحات الشعب وفي مستوى الجزائر، كقوة جهوية، وستعزز كذلك القدرات في مجال الدفاع الوطني ضمن البرنامج المقترح، كما نلتزم، في هذه السنة التي تتزامن مع الذكرى الستين لاندلاع الثورة، الاستمرار في تحسين وضعية المجاهدين والأعمال الرامية إلى صون الذكرى الوطنية وتبليغها عبر الأجيال.

أخيراً، ستحظى الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج دوماً بعناية خاصة وتدعم أكثر فأكثر كل القرارات التي أخذت بالنسبة للاستقلال والحماية القضائية والقنصلية والحركة الجموعية وإقامة معابر مع الكفاءات الوطنية بالخارج، هذا بالنسبة لأخواتنا وإخواننا المقيمين بالخارج.

**السيد الرئيس،**  
أيتها السيدات، أيها السادة، أعضاء مجلس الأمة، إن الوثيقة التي هي بين أيديكم تشكل كافة الأهداف الكبرى المقترحة، وجدير بالتوضيح أن كل هدف من هذه الأهداف سيدرج بعد مصادقتكم على مخطط عمل الحكومة، لتجسيده في إطار البرنامج القطاعي التي تأخذ في الحسبان بالضرورة آجال دقيقة للتنفيذ والوسائل التي يتعين تعبئتها.

وفي الأخير، أغتنم هذه المناسبة لأجدد لكم جميعاً الاستعداد الكامل للحكومة التي أقودها للعمل مع البرلمان

ثانياً: الفلاحة، تيسير عملية الحصول على العقار الفلاحي في الجنوب، خاصة في المناطق البعيدة عن الأماكن الحضرية، لأن العملية تسير ببطء شديد وهذا ماترك البعض من الشباب يفر منها منذ البداية، لأن الفلاحة مستقبل الجزائر؛ إن التقارير والوثائق المهمة بينت بوضوح بأن الجزائر حققت أحد الأهداف الرئيسية للألفية، حيث أصبحت من البلدان الرائدة عربياً وإفريقياً في محاربة والقضاء على الفقر وسوء التغذية قبل الأجل المحددة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة «الفاو» مما يبين بوضوح الجهود الكبيرة التي قامت بها السلطات العليا في البلاد والتي أولت أهمية للقطاع الفلاحي الذي يفضلته نستطيع أن نصل ببلادنا إلى برّ الأمان، وفي هذا الإطار فإن سؤالاً يتمحور حول ماهي الفروع التي وصلت فيها الجزائر إلى حد الاكتفاء الذاتي؟ وماهي الفروع التي تستوجب الاستثمارات أكثر؟ وهل يمكن الحديث عن تصدير بعض المواد التي تعرف فائضاً في الإنتاج؟

ثالثاً: النقل الجوي، ما أن استبشرنا خيراً بشركة «طاسيلي للطيران» رحلاتها إلى الجنوب حتى تفاجأنا بقرار تخفيض عدد هذه الرحلات، مثلاً تمارست تم تخفيض رحلاتها بنسبة 67٪ وهذا لا يخدم المواطن بالمنطقة وتوجه الدولة لتعمير الجنوب، وما أتمناه كذلك هو تعميم تخفيض سعر التذكرة بـ 50٪ على مدار السنة وعلى كل الرحلات من وإلى الجنوب وكذلك جنوب، جنوب، وليست تخفيضات يستفيد منها القليل والقليل جداً كما هو الآن وإعطاء أهمية لهذا التخفيض، كما هو حاصل مع المغتربين في الخارج الذين هم في غنى عن هذا التخفيض، إذا ما قارنا مداخيلهم بمدخول المواطن في أقصى الجنوب.

رابعاً: السياسة الخارجية، أتمنى كذلك أن تعطى فرصة للإطارات من مواطنينا وأهاليينا في المناطق الحدودية وتمكينها من الالتحاق بالعمل الدبلوماسي في دول الجوار لما لها من معرفة ودراية بهذه الدول واثقانها لهجات المحلية لهذه المجتمعات ومعرفة ودراية كذلك بتركيبتها السكانية، وكذا التركيز على المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية، لما لها من خيرات كمالى والنيجر مثلاً، إذ لديهما ثروة حيوانية كبيرة من إبل وبقرة وضأن، فلو كانت هناك تسهيلات أكبر في استغلالها، لتوفر اللحم بـ 400 دينار للكيلو غرام الواحد طازجا وليس مجمداً، هذا كمثال والأمثلة كثيرة لا يسع

نتفادي كل ما لا يصب في صالح هذا المواطن، لأن ذلك يخدم أعداء الجزائر.

إسمحوا لي أن أمر مباشرة إلى الحديث عن ولاية تمارست وأهاليكم ومواطنيكم في هذه الولاية التي تتميز بخصوصيات عديدة منها بعد المسافة عن العاصمة بـ 2000 كلم، منطقة حدودية مع مالي والنيجر وهي تمثل ربع مساحة الوطن وغيرها من الخصوصيات، لهذا تقتضي هذه المناسبة الهامة، حيث يتواجد معنا في هذه القاعة السيد الوزير الأول، وهو يعرف جيداً مناطقنا وجنوبنا الكبير، قلت تقتضي المناسبة التركيز على هذه الخصوصية، ويجب أن ينظر إلى هذه المنطقة بهذا المنظور وفي بعض الأحيان يجب أن تشذ عن القاعدة وتدخل في الاستثناء، صحيح أن هناك إنجازات ومجهودات جبارة بذلت وتبذل من أجل التنمية بالمنطقة ولا ينكرها إلا جاحد، فنحن نثمنها وهذا مصداقاً لقوله تعالى: بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم: «وأما بنعمة ربك فحدث» صدق الله العظيم، لكن هناك البعض من النقائص، لا بد من الإشارة إلى البعض منها من باب «وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين»، حسب الوقت المتاح.

أولاً: الصحة، من خلال تواجد أكثر من 40 جنسية، فإن تمارست تعتبر منطقة عبور للأفارقة نحو شمال البلاد ومنه إلى أوروبا وهذا يساعد على تفشي الأمراض والأوبئة التي يحملها هؤلاء وينتقلون بها، لهذا وجب التفكير في إنشاء مركز مرجعي للأمراض المعدية والاستوائية لتمارست، حتى يمكننا القضاء على هذه الأمراض في الحدود، ولا نترك الفرصة لانتقال العدوى إلى الشمال مثل الملاريا التي أصبحت تهدد شمال مالي وقد ظهرت في وقت مضى بعض الأعراض في تين زواتين الحدودية، أريد أن أفتح قوساً هنا، هذه الدائرة أي تينزواتين الحدودية التي تعتبر الدائرة الوحيدة عبر الوطن هي غير مربوطة بطريق معبّد، بالرغم من الأموال الضخمة التي رصدتها الدولة لهذا الطريق، إلا أن عملية إنجاز هذا المشروع بقيت تراوح مكانها منذ إعطاء إشارة الانطلاق، بعد تغيير الشركة الموكل إليها إنجاز هذا الطريق مرتين، أغلق القوس وأرجع إلى موضوع الصحة، كل ما يتمناه مواطنوكم في هذه الولاية هو أن تحظى بمركز مكافحة السرطان - عافانا الله وإياكم منه - من بين 19 مركزاً التي أمر فخامة رئيس الجمهورية بإنجازها.

لبعض المشاكل التي يعاني منها سكان هذه المنطقة التاريخية؛ صحيح والحق يقال إنه منذ زيارتكم، السيد الوزير الأول، لولاية بجاية في 27 أفريل الماضي، لاحظنا أن المشاريع تحركت بصفة ملموسة والذهنيات تغيرت نوعا ما، وهناك نوع من الأمل الذي غرس في النفوس والحمد لله، ونتمنى أن هذا الأمل يكرس وهذا من خلال تشجيع الزيارات الميدانية من طرف حكومتكم؛ السيد الوزير الأول، كما تعلمون أن ولاية بجاية منطقة جبلية، أكثر من 70٪ جبال، ورغم ذلك نجد تحسينا والحق يقال، فمن أحسن نقول له أحسنت، ومن أتى بقيمة إضافية نقول له هذا شيء جيد، ومن أساء نقول له أسأت ولا بد من ذلك، والخطأ من طبيعة البشر وكما يقال: (L'erreur est humaine, il faut rectifier le tir). نلاحظ أن أكثر من 45٪ اتصال بالغاز الطبيعي كما يطلق عليه الرئيس غاز الريف وهذا رغم المعارضة من بعض السكان الذين يرفضون عبوره عبر أراضيهم.

الطريق السيار هو حلم ولاية بجاية وكل زوار ولاية بجاية، لكنه بلية، فمعظم الوزراء الذين جاءوا إلى بجاية لاحظوا جهنم هذا الطريق من مايو إلى بجاية، لكن الحمد لله شرع في إنجاز أكثر من 30 كلم منه، لا أقول هذا لإرضائكم ولكنها الحقيقة، بالرغم من رفض المواطنين، وهذا حقهم الشرعي؛ وعليه، لا بد من منحهم تعويضات حقيقية، كما قلمت السيد الوزير الأول، عند زيارتكم لولاية بجاية، فقد اقترحتم تعويضا عادلا، وفعلا هؤلاء المواطنين لهم الحق في التعويض وهو حق شرعي.

نلاحظ كذلك أن انقطاع التيار الكهربائي أصبح من قليل إلى أقل وكذلك فيما يخص الماء وهذا جميل جدا، ويجب الاعتراف به.

كما يجب أن تستغل التلفزة الوطنية، لأن الدولة تضخ أموالا كبيرة لهذه التلفزة، لكن دون استغلال، يجب الإعلان ونشر الأعمال الجيدة للحكومة، سواء الحكومة أو رئيس مؤسسة خاصة أو عمومية، لا بد أن نشجع ذلك، فماذا تعمل هذه التلفزة ونحن نضخ لها أموال الشعب مقارنة بالتلفزة الخاصة؟ وبالتالي أن الأوان لتغيير كيفية الأداء وكيفية تقديم الأشياء، وأضع الثقة في الوزير الجديد الذي «سيهز الشجرة» حتى تسير الأمور إلى الأمام، هذه هي الجزائر التي نحب أن نراها من بين الدول والتي هي في مصاف الدول الكبرى، لا ينقصنا شيئا، حبانا الله بأكبر

المقام لذكرها، ودائما وفي هذا المجال ينبغي فتح الحدود مع النيجر عبر معبر عين قزام، مع تشديد الرقابة عليه مرة كل عشرة أيام عوض مرة في الشهر، لما له من دور في بعث النشاط التجاري وامتصاص اليد العاملة، وفي هذه النقطة نحبي كل مصالح الأمن الساهرة على راحتنا والمحافظة على سيادة تراب الوطن، خاصة المتواجدين على الحدود. نتمنى تعيين الإطارات الشابة، على غرار تعيين السيدة عائشة طباقو والتي لا تتعدى 34 ربيعا في الطاقم الحكومي، ومن هذا المنبر نبارك للسيدة الوزيرة، متمنيا لها التوفيق والنجاح في مهامها ولكل الطاقم الحكومي، مع تمنياتنا التوفيق لفريقنا الوطني لكرة القدم في نهاية كأس العالم بالبرازيل، ابتداء من 17 جوان، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد نواصر؛ والكلمة الآن للسيد صالح دراجي.

السيد صالح دراجي: شكرا للسيد الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير الأول المحترم والوفد المرافق له، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ كل الشعب الجزائري ونشكره لتجديد ثقته بكل سيادة وشفافية في شخص المجاهد، عبد العزيز بوتفليقة، لتقليده سامي المسؤوليات المنوطة برئيس الجمهورية، كما أتمنى كل النجاح للطاقم الوزاري الذي أتمنى أن يسهر من أجل تنفيذ وإنجاز برنامج رئيس الجمهورية، خلال الخمس سنوات المقبلة، صراحة ألاحظ وجود نية طيبة للعمل وأتمنى لكم كل النجاح ولا بد على كل مسؤول - حسب رأيي - حين يتولى مسؤولية - مهما كانت المسؤولية - أن يترك بصمته؛ وهذه مفخرة لكل إنسان يحب وطنه.

صراحة، السيد الوزير الأول، كنت أتمنى أن تقدموا من قبل أمام هذا المجلس الموقر حوصلة «حصيلة رقمية» لحكومتكم السابقة، رغم أننا نعرف جيدا كل الإنجازات الكبرى لرئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، خلال العهديات السابقة، وبصفتي منتخبا لولاية بجاية، بودي أن أتطرق

السيد العمري لكحل: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم. الفضليات والأفاضل، السيد الرئيس المحترم، دولة الوزير الأول، معالي الوزراء، السيدات والسادة أسرة الإعلام، الزميلات والزملاء بالمجلس الموقر، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، أتوجه بالتهنئة الحارة لمعالي الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال، على الثقة التي منحها له فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لقيادة الحكومة الجزائرية للمرة الثانية على التوالي، وأهنئ طاقم الحكومة على الثقة التي نالوها من طرف فخامته، سواء السابقين منهم أو الآخرين.

كما لا يفوتني أن أبارك لفخامة رئيسنا المبجل، السيد عبد العزيز عبد العزيز بوتفليقة، على الفوز المستحق الذي حظي به في الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 17 أبريل من السنة الحالية.

السيد الرئيس المحترم، أتوجه بالتحية الخالصة لمعالي الوزير الأول على تقديمه للعرض القيم الذي تلاه على مسامعنا قبل حين.

كما أشكره هو والطاقم الحكومي وجميع الأجهزة على إعداد وثيقة مخطط عمل الحكومة، المنبثق من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، الواسع والطويل.

السيد الرئيس المحترم، إن المتأمل في هذه الوثيقة التي هي بين أيدينا، يجد أنها لم تترك لا شاردة ولا واردة إلا وتطرقت إليها، وبهذه المناسبة وجب على الجميع التجند لتطبيق هذا المخطط، الذي ينتظره أبناء هذا الوطن على أحر من الجمر وبالتالى نكون قد أدينا جزءا من الأمانة.

السيد الرئيس المحترم، السيد معالي الوزير الأول، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة الحضور، إن الوطن الذي نعيش فيه ليس لنا وطن سواه، فنحن جزء من هذا الوطن العظيم، فجميعنا يسعى من أجل

بلد إفريقي، يتمتع بصفات بلد عظيم، بلدان البحر المتوسط وبلدان عربية تحسدنا عليه، أنا أعرف وأنتم تعرفون يجب أن نتقدم نحو الأمام، هذا ما نؤمن به.

فيما يخص المشاريع الكبرى للولاية، على سبيل المثال (CHU) المستشفى الجامعي، والملعب الذي يسع 30 ألف مقعد والمركب البيتروكيمياوي في القصر، أنا أسألك السيد الوزير وأسأل السادة الوزراء المسؤولين مباشرة، لماذا هذا التماطل؟ نحن نشجع الشعب على التمرد، أو بالأحرى تتردد سكان المنطقة.

فيما يخص المستشفى الجامعي، فالأرضية موجودة وكذلك المركب البيتروكيمياوي، أنا أتساءل: لماذا السيد الوزير الأول يأخذ قرارا في مجلس الوزراء، ثم نعود إلى وزير القطاع فتتودد إليه ونستجديه لإعطاء رأيه؟ لا! فعلا، فإن مكان الملعب والمركب البيتروكيمياوي والمستشفى الجامعي في القصر ولاية بجاية موجود في مناطق زراعية ولكن هذه المناطق لا تغني ولا تسمن من جوع، لا بد من توضيحات لما يتعلق الأمر بمصلحة الوطن.

هذه هي السياسة كما نراها، إذن لا بد أن نتوقف عن هذا! الوزير الأول يقرر من جهة ثم نلجأ إلى مدير الفلاحة في بجاية أو في ولاية أخرى نتودد إليه لمنحنا الموافقة، ولماذا هذه الموافقة من طرف مدير الولاية، طالما أن الوزير الأول قرر في السياسة العامة ما يجب فعله؟

المشاريع الكبيرة، لا يمكن إنجاز ملعب يتسع لـ 20 ألف أو 30 ألف متفرج، في حين نحلم بتنظيم كأس العالم، لكن هذا لا يتحقق بملاعب تسع 20 ألف أو 30 ألف متفرج، قبل إنجاز ملعب لا بد أن تكون الرؤية لأكثر من قرن، بما أن لدينا الأموال التي تنفق وكذلك الإمكانيات، كما قلت السيد الوزير، إذن لا بد أن نتجه نحو هذا الاتجاه، ولهذا أقترح - نظرا لخصوصية المنطقة الجبلية - صندوقا خاصا بالمناطق الجبلية، كما هو الحال بالنسبة لمناطق الهضاب العليا والصحراء، كما أقترح إعادة النظر في الزيادة للمبالغ المالية المخصصة لتعبيد الطرق الولائية والبلدية لهذه المنطقة الفقيرة التي ليس لديها...

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح دراجي؛ والكلمة الآن للسيد العمري لكحل.



كما ينبغي تسوية أفراد الجيش الوطني الشعبي المحالين على التقاعد وأفراد الحرس البلدي بصفة نهائية، تفاديا لما يقومون به من احتجاجات ومظاهرات، لأن هذه السلوكات من شأنها أن تسيء لسمعة الدولة، وتطبيق المادة 77 من قانون المالية 2014 التي تنص صراحة على التكفل الحقيقي بالمتطوعين الذين شاركوا إلى جانب قوات الجيش الوطني الشعبي.

السيد الرئيس المحترم،

في مجال الصحة، رغم الجهود الذي يقوم به معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات منذ توليه لهذا القطاع، إلا أن هذا المجهود لم يحقق ما نصبو إليه وذلك أن هذا القطاع حساس وجد معقد، ومن هنا ينبغي إعادة الاعتبار للقطاع العمومي، حيث أصبح من الضروريات الواجب الاهتمام بها من أجل خلق توازن بينه وبين القطاع الخاص، كما يجب التحذير من هروب الأدمغة نحو الخارج، حيث إن الكثير من الدول ككندا وألمانيا لا تخفي تشجيعها لهجرة الأدمغة، موفرة لهم كل الإمكانيات والضمانات للعمل والبحث العلمي.

وكذلك ينبغي تجديد الهياكل الاستشفائية، سواء من خلال بناء مستشفيات وقطاعات صحية جديدة على المستوى الوطني، أو بناء مستشفى جامعي جديد بولاية سطيف، لأن هذا الصرح أصبح لا يحتمل الضغط اليومي، لأنه يتوسط محيط ست (06) ولايات أو ما يقارب ستة (06) ملايين نسمة، ناهيك عن قدم البنية التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية، وكثيرا ما رافعنا عن هذا المطلب - يا سيادة الرئيس - دون جدوى، كما أنه بات من الضروري تجديد التجهيزات، بما يتماشى والتقدم التكنولوجي وتكوين المختصين، خاصة منهم الذين يشرفون على أجهزة السكانير لأن الكثير منها مجمد ينتظر أطباء مكونين.

السيد الرئيس المحترم،

إن ما يستوقفنا عند هذا القطاع، هو تلك الظاهرة الغريبة الدخيلة على مجتمعنا والمتمثلة في اختطاف الأطفال الرضع من أمام أعين أمهاتهم بطرق شيطانية، وبالمناسبة أتوجه بالشكر الجزيل لقناة النهار التي بثت لنا في الأسبوع الماضي فيلما تحت عنوان (سري للغاية) يبرز فيه الطريقة والكيفية المستعملة في خطف الأطفال، مما يوحي بأنها شبكة خطيرة جدا، ينبغي التصدي لها والقضاء عليها واجتثاث جذورها...

نجاحه، فالولاء للوطن يعني الولاء للأرض عمارة، وللقوم إحسانا، وللقانون التزاما، وللسلطة طاعة في المعروف، وعليه فلا يصح بأي حال من الأحوال أن تقدم الطائفية والعرقية على الولاء للوطن وذلك لأن هذا - من خلال تجارب الواقع - يؤخر كل أطراف الصراع داخل الوطن ويهدم الأمن والتنمية لكل أبنائه.

حبنا للوطن الحقيقي وحفاظنا على تراثنا وموروثنا من شمال الجزائر إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها واعتزازنا به من أجل الوطن والأجيال القادمة،

بلادي هواها في لساني وفي دمي

يمجدها قلبي ويدعو لها فمي

وما يرفع الأوطان إلا رجـالها

وهل يترقى الناس إلا بسلم

(حب الوطن من الإيمان).

لنؤسس معا لمظاهر إيجابية ونعزز من القيم الوطنية بالمشاركة العامة في عملية التنمية الوطنية، وضرورة توفر النموذج الوطني الملائم قيميا وأخلاقيا.

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول،

يمكن القول بأن مشروع المصالحة الوطنية كان العنوان الأبرز بعد سنة 2005 بقيادة المجاهد الأكبر، رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، حيث كان المنعرج الحاسم في تاريخ الجزائر، بعدما كانت البداية للخروج من النفق المظلم الذي دخلت فيه بداية التسعينيات، إذ لا يمكن اليوم لأي أحد أن يزايد عن نتائج المصالحة الوطنية ولا يمكن أن ينكرها إلا جاحد أو ناكر للجميل، ولا يمكن أن ينكر ثمارها، ولو كانت ثمارها هي استتباب الأمن والطمأنينة في نفوس الجزائريين، بعد عشرية من الدم والدمار والحراب.

لكن ثمار المصالحة الوطنية امتد إلى عدة أصعدة منها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والدبلوماسي.

وجدير بالذكر أن استتباب الأمن في الجزائر مكن من الشروع في برنامج تنموي شامل لاستدراك مافاتنا خلال عشرية كاملة، في مجال السكن والبنية التحتية، وقد تمكنت الجزائر من قطع أشواط هامة في جميع المجالات.

وينبغي مواصلة هذا المسعى دون هواده من جميع الأطراف وعودة أولئك المغرر بهم إلى أهليهم وذويهم.



السيد الرئيس: شكرا للسيد العمري لكحل؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد الوزير الأول المحترم،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي الأعضاء،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، جدير بنا تهنئة الشعب الجزائري على اجتيازه لمحطة من أهم المحطات التاريخية، تلك التي كانت في 17 أفريل المنصرم وعلى النضج السياسي والتلقائي الذي أبداه متجاوزا تنظيرات الدول والمواقف السياسية الأنية وكذا الذين تصدمهم الحقيقة والواقع وما وصلت إليه الجزائر اليوم، وقد يخرسون حين يعترف الآخر ومن وراء البحر بالتحويلات الإيجابية، فيقدر الرجال الذين دفعوا حياتهم وصحتهم من أجل الجزائر وإخراجها من النفق المميت، وكان الأحرى بهم أن يكونوا سابقين.

وفي الثانية، أهنتكم، السيد الوزير الأول، أولا على الثقة التي وضعها في شخصكم السيد رئيس الجمهورية، لمواصلة تطبيق البرامج الإصلاحية التي تراهن عليها الدولة خدمة للوطن والمواطنين.

وبالمناسبة، أشير إلى أنه لا يختلف اثنان في أن الجزائر تعد من الدول القليلة في محيطها التي تسعى لأن تستثمر كل طاقاتها وقدراتها من أجل مواطنيها، تجلّى ذلك في الإنجازات الكبرى التي برزت خلال العشرية أهمها في مجالات: النقل والطرق والتعليم وتلك الاجتماعية وهلم جرا، ولعل دورها الاستراتيجي وتأثيرها على المحيط السياسي هو ما جعلها تتميز على كثير من الأمم، كما سلف، بالإسراع في الإصلاحات، مراعاة في ذلك التأثيرات العالمية وإفرازات المرحلة، من خلال برامج فخامة رئيس الجمهورية الذي يسعى إلى تجسيد هذه التحويلات، أساس بناء الدولة العصرية.

سيدي الرئيس،  
إن مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الذي ستتابعونه معية الطاقم الحكومي وجميع الهيئات سيضاف - لا محالة - إلى لبنات الإصلاحات السابقة التي تعبر عن إرادة التحدي في مواصلة الجهد. ولعل الملاحظة الأولى التي يمكن الإشارة إليها قبل الخوض في التفاصيل هي الدقة في الصياغة التي احتوتها الفصول الثمانية والوضوح في المرامي والأهداف والتي حملت في الآن استشرافات تعد ركائز صلبة للنمو أهمها:  
-المراجعة لتوافق الدستور، لتوسيع الإجماع الوطني،  
-تعزيز الاستقرار،

-تثمين الهوية الوطنية،

-تحسين نوعية الخدمات وعصرنة الإدارة،

-إدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي، وذلك بترقية الاستثمار في كل القطاعات ومواصلة البرامج السكنية لصالح المواطن،

ثم الدعم المادي والمعنوي لفئة المجاهدين وذوي الحقوق، اعترافا بفضلهم تجاه الوطن.

نشتم بالمناسبة ما قام به السيد الوزير من تسهيلات لصالح هذه الفئة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أثار المخطط موضوعا مهما وددت ألا أمر عليه مرور الكرام، ذلك هو العلاقة بين الحكومة والبرلمان، وهو موضوع محتوى مسودة الدستور.

والتفكير في القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحكم العلاقات بين الحكومة والبرلمان، ولعل إثارة هذا الموضوع والتفكير في آليات جديدة لهذه العلاقة، هو أمر في غاية الأهمية، لأنه يعزز التعاون والتنسيق وجعل البرلمان رقما مهما وفاعلا في الحياة التنموية وفي إبداء الملاحظة، أعود لأقول إن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، جاء ليُدعم مكاسب قبلية وليضيف لها أخرى، مراعاة للتطورات المسجلة داخل الوطن وخارجه.

السياسة الخارجية التي عادت الجزائر من خلالها إلى دورها الفعال وإلى سابق عهدها، فأضحت رقما مهما في معادلة السياسة الدولية، خاصة في ضوء المتغيرات على

المواطنين، مع أنها خاوية على عروشها لا ماء ولا شجر، وبمساحة خيالية؛ وعليه، أقتراح أن تخصص الدولة نفسها وبإشرافها مساحات للاستصلاح وتكون مدروسة وبعيدا عن المحيط العمراني، لقطع الطريق عن الذين يفكرون في أشياء أخرى.

يبقى قطاع الصحة من أهم القطاعات هو الآخر ومن أشدها حساسية، يعول في تطويره على رجال مخلصين ذوي الضمائر الحية، والسيد الوزير مشكور فهو يتابع الملف بتأن.

عصرنة الإدارة وترقية قطاع الإعلام والاتصال، هو الرهان الأهم في حياة الشعوب في ضوء التسابق التكنولوجي ودعم محطات البث الإذاعي والتلفزي، خاصة بالجنوب لتسهيل التغطية.

ثقافيا، دعم اتحاد الكتاب الجزائريين وعودة هذه الفئة إلى الواجهة بالدعم المادي وتسخير الإمكانيات للكتاب والمثقفين فهم واجهة البلاد ورموزها، وتجاوز الثقافة الشفوية إلى تلك المكتوبة لنقلها إلى الأجيال.

في مجال التعليم العالي إننا نثمن الجهد الكبير الذي تبذله الدولة، فيما يخص ترقية الجامعة والبحث العلمي والتشجيع على تكوين الباحثين هي ديناميكية جديدة تساهم في جعل الجامعة الجزائريين منبرا للبحث وتبادل الأفكار والانفتاح على المحيط، موازاة مع التطور الذي يشهده العالم، وهو ما أصبح باديا للعيان في السنوات الأخيرة، بفضل سياسة سيادة رئيس الجمهورية الذي أولى الاهتمام البالغ بالقطاع على مستويات عدة، تمثلت في الاهتمام بالبحث وكذا بالأستاذ الذي هو الرقم المهم في المعادلة، كما نشد بقوة على ما يبذله...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد محمد زوييري.

السيد محمد زوييري: شكرا للسيد الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة،  
معالي الوزير الأول،  
السيدات والسادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي،

المستويين الدولي والإقليمي، مع إبقاء سياسة الدفاع الوطني ومهام الجيش الوطني الشعبي الذي يعمل في إطار مهامه الدستورية المتمثلة في الدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الترابية.

إن الجزائر لا يمكن لها أن تبقى خارج هذه التحولات، حتى ولو أرادت، نظرا لثقلها السياسي والاستراتيجي ودورها التاريخي على مرّ العصور، وكثيرا ما استنجد بها لحل مشاكل عويصة، سواء داخل القارة أو خارجها.

سيدي الوزير الأول المحترم، يبدو أن مخطط عمل الحكومة المعروض على البرلمان بغرفتيه، يدفع بوتيرة التنمية إلى الأمام وفي ذات الوقت يدفع بمسؤولي هذه القطاعات، الوزراء، إلى بذل أقصى الجهود لتابعة كل صغيرة وكبيرة لتنفيذ هذه البرامج، بمعنى آخر أن يكونوا في مستوى الحدث الإصلاحي الكبير، وهو ما يحرص عليه رئيس الجمهورية ويسعى لتحقيقه، لأن تجسيد الأفكار واقعا يبعدها عن المثالية إذا وجدت الرجال المخلصين والمتفانين.

وعليه، وجب على الطاقم الحكومي مراجعة مثليه في الولايات، من حيث الكفاءات والتخصصات والشجاعة في أخذ القرار، لأن البعض - للأسف - من هؤلاء المدراء لا يزالون غارقين في البيروقراطية حتى النخاع، تعج مكاتبتهم برزم من الأوراق، فإن ما تدخل أي نائب أو مسؤول أسرعوا في لمح البصر لإنهاء المشكل.

أقول هذا لأنني متيقن أن برنامجا كهذا يحتاج إلى كفاءات وإلى أناس يؤمنون برفع التحدي، في بلد مساحته بمثل قارة والحمد لله.

سيدي الرئيس، يبقى موضوع الأرض والفلاحة إجمالا من أكبر الرهانات التي تعول عليها الدولة كبديل؛ وعليه، وجب التفكير العميق بأهمية الخبراء والمتخصصين في كيفية تسيير هذا الملف في ضوء المساعدة التي تقدمها الدولة لصالح هذا القطاع، ومراجعة قانون الامتياز الذي صادق عليه البرلمان والمراقبة العينية للأراضي التي تسلم للراغبين في استصلاح الأرض وتحديد المساحة والمواقع.

أقول هذا لأننا وجدنا أن كل المساحات المحادية، للطرق المعبدة، خارج المحيط العمراني قد تم تسييجها وبشار نموذجاً، حتى صعب إيجاد مساحات للبناء لصالح

لم تشتغل، سواء بإعادة إحيائها لنشاطها السابق أو تمنح للبلديات التابعة لها كفضاءات يمكن استغلالها في حل الكثير من مشاكل البطالة؟

لقد شهد برنامج التنمية الريفية المسطر من طرف وزير الفلاحة عبر كامل مناطق التراب الوطني قفزة نوعية في الفترة الأخيرة، وذلك ما لمسناه فعلا عبر الزيارات الميدانية المختلفة في القرى والمداشر موزعة عبر مختلف المناطق الريفية، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

إشراف السيد وزير الفلاحة، شخصيا في شهر مارس من هذه السنة، خلال زيارته لولاية البليدة، وبالضبط على مستوى منطقة عين رمادة النائبة المعروفة بطابعها الريفي والجبلي، على إيصال الكهرباء إلى أعلى قمم الجبل في المنطقة، والتي استفادت أيضا من الغاز والتنمية الريفية والماء وغيرها من الأشغال.

والكل يعرف بأن هذه المنطقة، كان من الأصعب الوصول إليها في الماضي الذي ليس بالبعيد عنا، واليوم والحمد لله، يقوم وفد وزاري بزيارة عمل وتفقد إلى مناطق كانت تسمى بالمحرومة وأصبحت اليوم تستفيد من التهيئة الحضرية كغيرها من المدن، لذا معالي الوزير واجب علينا الإشادة بهذه الجهودات ومواصلة العمل لضمان أحسن شروط التنمية الريفية المستدامة، الهدف منها - معالي الوزير- توفير شروط الاستقرار والعيش الكريم للمواطنين القاطنين بهذه المناطق، لذا هل بالإمكان أن تشرحو لنا تصوركم للتنمية الريفية، واقعا وأفاقا، وماهي أهم البرامج المسجلة خلال المخطط القادم في هذا المجال؟

الأمن الغذائي، إن دول العالم تخطط في هذا المجال على مدى 50 سنة، فهل لدينا نحن مثل هذا التفكير لحماية الأجيال القادمة؟

أعتقد أنه لا تنقصنا الإمكانيات ولا تنقصنا الإرادة.

في مجال التربية والتعليم، لقد أعلنت معالي الوزيرة باختصار عدد من الكتب ذات المواضيع المتقاربة في كتاب واحد، وهذا العمل نشنه، خاصة وأنه يدخل في إطار تخفيف العبء عن الأطفال المتدربين، وندعم اللغة الأمازيغية ودراسات التاريخ، مما يؤدي إلى تشجيع أطفالنا بالروح الوطنية ورسالة الشهداء والمجاهدين والتواصل بين الأجيال.

أغتتم الفرصة - معالي الوزير- لأؤكد على العلاقة بين

أسرة الإعلام،  
الحضور الكرام،  
سلام الله عليكم.

يسعدني في البداية أن أتقدم بالتهنئة لفخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، على الثقة التي منحه إياها الشعب؛ وإعادة انتخابه رئيسا للجمهورية، كما أهني معالي الوزير الأول والسيدات والسادة الوزراء، على الثقة التي منحهم إياها فخامة الرئيس، ليتولوا تحقيق ما جاء في البرنامج الانتخابي الذي هو اليوم موضوع نقاش، من خلال المخطط الذي يعرضه معالي الوزير الأول.

السيد الرئيس،

إن مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا، لا يمكن النظر إليه، إلا من خلال ما يحمله من التزامات لتحقيق إنجازات تستجيب لمطالب ملحة للمواطن.

السيد الرئيس،

لا يمكن الحديث عن المشاريع الضخمة، إذا لم تجد هذه المشاريع طريقها إلى التنفيذ في الوقت والزمن المطلوب.

إن هذا الجانب غير محترم، لاني وقت الإنجاز ولا في الرصيد المالي المخصص له، دون أن يكون لذلك أي متابعة أو محاسبة، مما فتح الباب على مصراعيه لعمليات واسعة لإهدار المال العام.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن أهم ما يشغل المواطن اليوم هو مشكل السكن، وفي هذا المجال فلا يمكن إنكار ما يتم إنجازه ولكن هناك ثغرات تبقى قائمة وتتطلب التساؤل، مثلما هو مصير 155 ألف سكن تساهمي، مودعة طلباتها عبر بلديات ولاية الجزائر منذ 2005، ولا يتلقى المواطنون المعنيون أي جواب على ذلك؟

هناك - معالي الوزير - مقاولون لديهم مخطط عمراني منذ 2005 في التساهمي، ولحد الساعة لم تنطلق عملية الإنجاز دون أن نعرف ذلك.

لقد استبشر المواطنون بالإنجازات التي خففت عنهم أعباء استخراج الوثائق، ونرجو أن تتواصل، خاصة في مجال العلاقة بين المواطن والإدارة.

هنالك، معالي الوزير الأول، شركات كانت تابعة للقطاع العام بمساحة كبيرة، هي اليوم مغلقة لأكثر من 15 سنة، لماذا

الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.  
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد الوزير الأول، الفاضل،  
معالي السيدات والسادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، سيدي الرئيس، أهني السيد الوزير الأول  
وطاقمه الحكومي على الثقة التي وضعت فيهم، من طرف  
فخامة رئيس الجمهورية، متمنيا لهم النجاح والتوفيق في  
أداء مهامهم النبيلة.

سيدي الرئيس،  
لقد استمعنا إلى عرض السيد الوزير الأول واستمعنا إلى  
مناقشة نواب المجلس الشعبي الوطني لمخطط عمل الحكومة.  
وأثناء تصفحي لهذا المخطط نجد أنه ماهو إلا تنفيذ  
لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، وهنا لا يسعني إلا أن  
أبارك وأثمن الجهود الجبارة التي بذلت طيلة الفترة  
السابقة والتي عادت بالفائدة على المواطن.

سيدي الرئيس،  
فرغم ما قيل من بعض المشككين الذين لا يتفرجون  
إلا على تلفاز أسود وأبيض، فلا يرون إلا السواد في هذا  
البلد العظيم، والواقع يثبت ذلك، فمن لا يشكر الناس  
- سيدي الرئيس - لا يشكر الله، فالحكومة ومن خلال  
برنامج فخامة رئيس الجمهورية، كانت لها بصمات في  
مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية  
والإدارية، فأعطت دفعا قويا في مجال التنمية ورقيا وازدهارا  
لوطننا العزيز، وهنا لا بد بنا من الرجوع إلى الوراء، أين كنا  
وأين أصبحنا؟

سيدي الرئيس،  
ألا يمكن مشاهدة كل ما أنجز خلال البرامج الخماسية  
السابقة، من معاهد وجامعات وطرق وكم هائل من  
السكن بمختلف أنواعه ومطارات ومدارس وثانويات وهياكل  
إدارية ومستشفيات وسدود؟ ألا يمكن مشاهدة معاهد  
التكوين والمؤسسات الشبانية ومراكز التشغيل وغيرها من  
المرافق والأرقام تشهد على ذلك؟ ألا يمكن مشاهدة المكانة  
المرموقة التي وصلت إليها دبلوماسيتنا، حيث أصبحت  
الجزائر قبلة للوافدين من قبل مختلف دول العالم؟

المنتخبين والسلطات التنفيذية، إن المنتخب مكلف بمهمة  
من طرف المواطنين وهو معني بكل مطالبه والذي يسهل  
على الطرفين خدمة المواطن ومن ثم إعادة الثقة بين المواطن  
والإدارة.

الذي أريد أن أقوله - معالي الوزير - إن هناك نوعا  
من عدم التعاون من بعض السلطات التنفيذية، وزارات  
وولايات، الأمر الذي يصعب من مهمة المنتخبين وأداء  
دورهم المنوط بهم من طرف الشعب.

وأخيرا، إننا نشمن المسعى التشاركي الذي بدأت به  
الحكومة، من خلال الحوار الذي بدأه السيد رئيس مجلس  
الأمة، السيد عبد القادر بن صالح ويكمله السيد أحمد  
أويحي، وزير الدولة، ورئيس الديوان لدى فخامة الرئيس،  
من أجل إنجاز دستور توافقي يستجيب لتطلعات المواطنين  
في المرحلة القادمة.

إن المسعى التشاركي هو الذي يدفعني أن أدعوكم،  
معالي الوزير الأول، إلى اعتماد الحوار كأسلوب أساسي  
ورئيسي للتعامل مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين  
ومع مختلف مؤسسات المجتمع المدني، لنتمكن البلاد من  
تجاوز كل الاحتقانات الاجتماعية والتي تحتاج إلى معالجة  
عميقة وفقا لرؤية واضحة.

معالي الوزير الأول،  
إن أولوية الأمن والأمان والاستقرار تجعلني، اليوم  
ومن هذا المنبر، أتوجه بالتحية والاعتزاز للجيش الوطني  
الشعبي والأجهزة الأمنية المختلفة على جهودها وتضحياتها  
لحماية الوطن والمواطن، ونقدر وقفهم الشجاعة في مواجهة  
الإرهاب والجريمة العابرة لحدود، كما ندعم كل الخطوات  
المشار إليها في مخططكم.

أختم كلمتي متمنيا لحكومة الوزير الأول، عبد المالك  
سلال، والطاقم الحكومي التوفيق والنجاح، خدمة لأمتنا  
وإعلاء للوطن.

سيدي الرئيس،  
هذه المداخلة مدتها ساعة، جعلناها في 07 دقائق.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زويبري على  
التدخل واحترام الوقت؛ والكلمة الآن للسيد جمال قيقان.

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله



وغيرها من أشكال المرافقة. إن هذه الإجراءات قد مكنت العديد من الشباب من الانطلاق في خدمة الأرض، بعدما كان يعرف عزوفا في الماضي. وقد أعطت هذه الديناميكية دفعا جديدا للمهنة الفلاحية، مما يتمتع به الشباب من حيوية وكذا الأساليب العلمية الحديثة والتي ستساهم لا محالة في عصرنة القطاع؛ وبالتالي ترجع بالفائدة على المردود.

وعليه، وعرفانا وتثميننا لهذا المجهود، ندعوكم سيادة الوزير إلى المواصلة في هذا المنوال ونطلب منكم إعلام الرأي العام بالإجراءات التحفيزية المخصصة لفئة الشباب، لتمكينهم من الالتحاق بهذا الركب، خاصة وقد علمنا أنكم قمتم مؤخرا بإبرام اتفاقية مع وزارة التعليم والتكوين المهنيين، لتخصيص مراكز تكوين عبر كافة التراب الوطني، لتكوين الشباب في مهنة الفلاحة.

أخيرا، سيدي الرئيس، تمنياتي للوزير الأول وطاقمه الحكومي التوفيق في أداء مهامهم وأن يكون البرنامج الخماسي 2015-2019 لبنة جديدة تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني إلى ما يصبو إليه الشعب الجزائري وأن تكون الجزائر في مصاف الدول التي تسير بخطى ثابتة، محققة بذلك نموا اقتصاديا هاما، وأن يحرص الطاقم الحكومي، كل واحد في قطاعه، بمتابعة هذا البرنامج والإسراع في إنجازها في المدة المحددة، حتى نقضي على جميع النقائص، خاصة المجالات الحيوية بالنسبة للمواطن: كالسكن والطرق والمياه الصالحة للشرب والغاز الطبيعي وشبكات الصرف الصحي والتهئية، ولا يتجسد هذا إلا بمتابعة الولاية، وهنا أتقدم بالشكر إلى السيد والي ولاية المسيلة، فبالرغم من شساعة الولاية وصعوبة المنطقة، إلا أن إنجاز البرنامج الخماسي السابق سار بوتيرة سريعة وجل المشاريع أنجزت في مدتها المحددة، مما ساهم في تغيير الوجه العمراني للولاية، ولذا نأمل أن تحظى الولاية، خلال البرنامج الخماسي القادم، بغلاف مالي معتبر.

شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال قيقان؛ الكلمة الآن للسيدة عائشة باركي.

ألا يمكننا مشاهدة تطور جيشنا الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، والذي يربط على حدودنا الشاسعة، لحماية الوطن وليعيش شعبنا في أمن واستقرار؟ ألا يمكن مشاهدة ما تقوم به الدولة، خاصة وزارة الداخلية من خدمة عمومية للتقليل من معاناة المواطن والقضاء على البيروقراطية؟ وهنا - سيدي الرئيس - من واجبنا الحمد والشكر لنعم الله، ومصداقا لقوله تعالى: «وأما بنعمة ربك فحدث».

سيدي الرئيس، إن الذين يحبون أن يزرعوا اليأس والإحباط لن ينجحوا ولن ينجحوا، لأن هدفهم الحقد واليأس وزرع الفتنة في أوساط شعبنا، والحمد لله لنا شعب واع وحكومة قادرة على السير بالبلاد قدما إلى بر الأمان.

سيدي الرئيس، نظرا للوضع الأمني الخطير الذي تعيشه دول الجوار، خاصة الجنوبية منها، فإن حدودنا الجنوبية مرشحة لتصبح أكبر وجهة لعبور قوافل الحراقة والمهاجرين غير الشرعيين، وهنا ظهرت فئة مهمتها تهريب البشر عبر منافذ معينة على حدودنا الجنوبية، بالرغم من أنها مغلقة، ونظرا للموقف الجزائري الإنساني والتي أرادت أن تكون رحيمة برعايا دول الجوار، إلا أن تزايد هذا الكم الهائل من المهاجرين، أصبح يشكل أضرارا جسيمة، كتشييد البنايات الفوضوية في أحياء ولايات الجنوب وانتشار الأمراض المعدية، ناهيك عن السرقة وكذا انتشار بؤر الأوساخ، ونظرا لهذا كله - سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول - لا بد من كبح هذه الظاهرة في أسرع وقت ممكن، لأن هؤلاء المهاجرين انتشروا عبر كافة ولايات الوطن.

سيدي الرئيس، لدي بعض الملاحظات، لا بد من التطرق إليها باختصار. فيما يخص قطاع الفلاحة، إن القفزة النوعية التي يعرفها قطاع الفلاحة في الجزائر في مختلف فروعها وعلى كل مستوياته، قد مكنت من خلق الآلاف من مناصب الشغل، وذلك من خلال التحفيز والدعم بكل أشكاله والموافقة التي أصبح يتمتع بها الفلاح على كل الأصعدة، سواء عند انطلاقه في المشروع، حيث خصص له قرض التحدي والتسهيلات في منح عقود الامتياز أو عند مباشرة عمل الأرض حيث خصص بقرض «الرفيق».

وكذا المتابعة من حيث التخزين لضمان السعر الأدنى



البشرية، وبعد تفحصي لبرنامج حكومتكم، لم تتطرق هذه الأخيرة لاستراتيجية محو الأمية التي اعتمدت من طرف الحكومة في 2007، لا من ناحية المتابعة ولا من ناحية التقييم ولا من ناحية معرفة نتائجها.

للعلم - معالي الوزير - أن هذه الاستراتيجية أتت بالإرادة القوية لفخامة الرئيس عن طريق رسالته التاريخية والمرجعية في 2004، حيث اعتبر في هذه الرسالة أن محو الأمية حق من حقوق الإنسان، ويتحقق هذا أثناء ألفية الأمم المتحدة وعشرية محو الأمية التي سيعقد مؤتمرها الدولي في 2015.

سؤالي معالي الوزير الأول،  
ياترى، ماهو مصير استراتيجية محو الأمية؟ هل سترجع الأب الفقير للوزارات؟

متى نلتقي لتقييم هذه الأخيرة لمعرفة نتائجها؟ ومتى ينجز تقرير الجزائر حول التعليم للجميع؟  
معالي الوزير الأول،

في الأخير، هنيئا لكم ولحكومتكم، أتمنى النجاح وكل النجاح لهذه البرامج الطموحة التي تخدم العباد والبلاد، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة عائشة باركي؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد رئيس مجلس الأمة،  
السيد الوزير الأول،  
السيدات والسادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد التهئة لمعالي الوزير الأول وطاقمه الحكومي بثقة رئيس الجمهورية التي وضعها فيهم؛ يسرني أن أساهم في مناقشة مخطط الحكومة، المعروض أمامنا، اليوم بطرح بعض الانشغالات ذات الطابع الميداني والاقتصادي، متمنيا أن توليها الحكومة العناية التي تستحق.

السيد الوزير الأول،  
سؤال في ميدان الاستثمار الصناعي:  
إن الاستثمار الصناعي، كما هو معلوم، هو سياسة

السيدة عائشة باركي: بسم الله الرحمن الرحيم.  
سيدي رئيس مجلس الأمة،  
سيدي الوزير الأول،  
السيدات والسادة الوزراء،  
زملائي أعضاء بمجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم.

دعوني في البداية أهني فخامة رئيس الجمهورية على فوزه في الرئاسيات الأخيرة، وعلى سياسته الرشيدة التي تمثلت في تجسيد إصلاحات كبيرة وعميقة وشاملة، من أجل تكريس الديمقراطية وبناء دولة القانون، وتمثلت هذه السياسة في برنامج حكومتكم الثري والمنبثق من خطته المستقبلية التي جاءت في برنامج الرئاسيات.

دعوني أيضا أحبي من خلالكم المؤسسات العسكرية والأمنية الساهرة على أمننا وأمن المواطن وعلى تضحياتهم الجسيمة، أحبي فيهم الاحترافية والكفاءة والإخلاص والتفاني للوطن.

وبكل افتخار أحبي أيضا السياسة الخارجية المنتهجة من طرف فخامة الرئيس والتي غيرت وجه الجزائر عبر العالم، وهذا بفضل حنكته وخبرته الطويلة في السياسة الخارجية واحتكاكه بكبراء المسؤولين في العالم.

معالي الوزير الأول،  
إن المجتمع المدني أو الجمعيات لها دور هام في التطبيق الميداني لكل برنامج حكومة، والجمعيات الجزائرية الحديثة النشأة ساهمت وبقوة ودعمت استقرار وأمن البلاد، نتمنى من حكومتكم أن تجعل من هذه الشريحة شريكا مفضلا، شريكا فعلا في تطبيق برنامج فخامة الرئيس، وأن تساهم، ليس سطحيا، ولكن تساهم في صنع القرار حسب اختصاصها.

معالي الوزير الأول،  
يعتبر محو الأمية مؤشرا من المؤشرات التي تقاس به صحة الدول ونموها في جميع الميادين، ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لمحاربة هذه الآفة من وسط مجتمعنا، تبقى نسبتها مرتفعة حسب دراسة (CENEAP) في 2012، وتقدر بـ 18٪ وتقاس بها المرأة، خاصة في الأماكن الريفية، وأيضا فئة من الشباب الذين عاشوا الأزمة التي مرت بالجزائر. وفي المحور المتعلق بمواصلة جهود الحكومة في التنمية

عند وقوع حرائق أو حوادث مرور، أما الجسر الطويل في منطقة "بن شكاو" ذات المرتفعات العالية الثلجية، لا بد من أخذ التدابير والأساليب الناجعة للعملية لفتح الطرقات من التراكمات الثلجية فوق الجسور.

التعامل الثانوي:

ما يلاحظ في تصرفات بعض مسؤولي المؤسسات العمومية العامة هو عدم احترامها للنسبة القانونية الممنوحة قانونا في جزء من أشغال الصنفقة للمتعامل الثانوي، كما أن هؤلاء المسؤولين يتصرفون كمؤسسات خاصة، بمنح جزء من الصنفقة بالتراضي، دون المرور على الإجراءات القانونية كالاستشارة أو الإعلان عن المناقصة إذا تطلب الأمر ذلك. نطلب من المصالح المتعاقدة إدخال مادة في دفتر الشروط تبين شروط تدخل المتعاملين الثانويين أثناء إنجاز الصنفقات.

الفلاحة:

نلاحظ أن بعض المستثمرات الفلاحية غير مستغلة من لأجل الغرض الذي أنشأت من أجله، وما يلاحظ أن أصحاب هاته المستثمرات قد هجروا مستثمراتهم وهذا منذ سنوات؛ وهنا نطلب من مصالح وزارة الفلاحة إحصاء هاته المستثمرات، ومنحها للذين يريدون استغلالها على أحسن وجه، للقضاء ولو نسبيا على البطالة.

قطاع الغابات في ولاية المدية:

بناء على المقرر التنفيذي رقم 01-87، المؤرخ في 05/04/2001، المنظم لحق الامتياز والمبين في المادة 35 من القانون رقم 84-12، المؤرخ في جوان 1984، المتعلق بالنظام الغابي، حيث أنشئ هذا القانون بغرض امتصاص البطالة للشباب والمساهمة في إثراء الاقتصاد الوطني وتحفيز الشباب للنهوض بالقطاع الفلاحي والاستثمار فيه؛ وبناء على ما ذكر سالفا، فقد تم تخصيص محيط بمساحة ثلاثة آلاف هكتار، حيث أنجز منها الربع فقط وألغيت المساحة المتبقية، ومنذ ذلك الحين، ونظرا للصعوبات التي شابت هذه العملية لازالت تراوح مكانها في ولاية المدية.

وعليه، نطلب من المصالح المختصة إعطاء الضوء الأخضر للمصالح المعنية لتحرير العقود ومقررات الاستفادة لأصحابها المتوقفة منذ ذلك التاريخ. شكرا والسلام عليكم.

جديدة للإنعاش الاقتصادي، مع إعطاء الأولوية لبعض النشاطات مثل: الصناعة الصيدلانية، صناعة النسيج، إنتاج بعض مواد البناء، ولتجسيد هذا الاستثمار على أرض الواقع، فإننا نلاحظ عدة عوائق ومنها...

1- عملية منح رخص البناء،

2- عملية توصيل الكهرباء والغاز.

وهنا تجدر الإشارة أن الثقل الإداري وتداخل عدة مصالح للحصول على رخصة البناء أو عملية توصيل الكهرباء والغاز يتطلب وقتا كبيرا وأحيانا سنوات، وهنا نطلب من معالي سيادتكم إدراج نص قانوني يحدد المدة القانونية لمنح هاته الرخصة، وتبسيط الإجراءات الإدارية للحيازة وتعطيل أساليب البيروقراطية.

كما يجب تشجيع المستثمرين الحقيقيين الذين خلقوا مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة، وهذا بمنحهم استثمارات صناعية أخرى.

إن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كانت قد حررت لحوالي ستمائة مؤسسة مقررات متضمنة منح إعانات مالية لتأهيلها، ولحد اليوم لم تتم هاته العملية، مع العلم أن هاته المؤسسات تخلق مناصب شغل دائمة.

سؤال في ميدان الأشغال العمومية:

إن قطاع الأشغال هو شرايين الحياة لكل القطاعات الأخرى، وما يلاحظ في هذا القطاع أن جل الصنفقات المبرمة في هذا القطاع تتخللها عملية إدخال ملاحق جديدة بإضافة أشغال أخرى بالزيادة أو بالنقصان، تتجاوز أحيانا الخمسين بالمائة من مبلغ الصنفقة، وهذا راجع للدراسات التقنية والجيو تقنية غير الدقيقة وغير المعمقة، وهنا فإن الخزينة العمومية تتحمل أعباء سوء الدراسات والتقدير، والمطلوب من المصالح المتعاقدة أن تعطي أهمية كبيرة لمشاريع صنفقات الدراسات، وتؤخذ كل الجوانب بعين الاعتبار حتى نتفادي سوء التقديرات.

كما أن المصالح المتعاقدة يجب عليها أن تستشير المجالس البلدية، في إطار حدودها الإقليمية قبل الموافقة، والتأشير على الدراسة النهائية والبدء في عملية الإنجاز.

كما أن المصالح المتعاقدة وأثناء إنجاز المنشآت الفنية مثل الأنفاق على مسافة طويلة «منطقة شفة» يجب على الأقل استشارة بعض المصالح، مثل الحماية المدنية لإعطائهم بعض الإرشادات الأمنية لإنجاز مراكز النجدة

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر قاسي.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا للسيد الرئيس المحترم؛ والله لا أعلم من أين أبدأ، سيدي الرئيس، الوقت في كل مرة يلاحقنا، ولكن بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين؛

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أزول فلاون، أزول أمقران.

سيدي الرئيس،

بالتأكيد أن هذه الحكومة قامت بإنجازات كبيرة، طويلة وعريضة، سواء الحكومة السابقة أو هذه الحكومة التي نتمنى لها كل التوفيق ونتمنى أن تنجح في هذا المخطط.

النقطة التي أردت أن أثيرها - السيد الرئيس - أنه خلال دراسة وقراءة هذا المشروع، لم أجد ولا كلمة عن اللغة الأمازيغية وترقيتها ودسترتها لاحقا.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

تعلمون إن اللغة الأمازيغية منذ أن دسترها فخامة رئيس الجمهورية، ومنذ أن أنشئت المحافظة السامية للغة الأمازيغية، لم تتحرك ولو بسنتيمتر واحد، وهذا يدل على أن الحكومة ليست لها نية صادقة لترقيتها، وعلى هذا الأساس بات من الضروري أن نطالب بدسترتها، لا لسبب دسترة أو من أجل الدسترة، السبب هو لنقطع الحشيش من تحت أرجل المطالبين بالاستقلال الذاتي لمنطقة القبائل، تعلمون جيدا أنهم يستعملون هذه القضية لإثارة الشباب وقد يصبح غدا مشكلا للجزائر، بدليل أن إخواننا في الجنوب أيضا، أقصد منطقة... طالبوا هم أيضا بالاستقلال الذاتي، إذن يجب التكفل الفعلي بهذا الملف، وإلا سيكون هناك انفجار، أختصر المداخلة لأنه لدي مداخلات قوية، وحضرتها على أساس ورق مقوى ببطاقة حمراء، هذه البطاقة الحمراء قد أخرجها إذا اقتنعت في النهاية أن البرنامج لا يرضي

الجزائريين ولا يرضيني.

الملاحظة الأخرى، السيد الوزير الأول، وهنا أتكلم كأخ، لأن حزب جبهة التحرير الوطني يتكلم ويصادق، نحن متفقون في ذلك، قلت نتكلم أخويا، في السنوات السابقة من خلال تقديم الميزانية السنوية وقوانين المالية والقوانين المتعلقة بتسوية الميزانية، غالبا ما كان الوزير السابق ولعل حتى الوزير اللاحق، على كل حال بارك الله فيهم، فقد عملوا كل ما في وسعهم ولكنهم لم يستطيعوا أن يجيبوا على انشغالات أعضاء مجلس الأمة، فهم يجيبون ولكن - كما قلت أنت - يراوغون وأنا أفضل أن أكون صريحا ومنطقيا، وعلى هذا الأساس، أطلب منكم خلال الميزانية، أن تكونوا حاضرين شخصا، وزير المالية يقدم تقنيا والوزير الأول يسمع ويأخذ القرارات، وبالتالي يصبح مسؤولا أمام الله وأمام الوطن وأمام الشعب.

السيد الوزير الأول،

قمنا بعملية لمحاربة البيروقراطية ونجحنا فيها نوعا ما، لكن قسيمة السيارات لم نستطع أن نسيطر عليها في هذه البلاد، حيث لا تزال الطواوير على مستوى القباضات، وعلى مستوى الإدارات العمومية لاقتناء قسيمة السيارات!! لست أدري ماذا أصاب الإدارة المالية، حتى تخصص الإدارة المالية فقط لبيع الوثيقة؟ وزعوها في كل الأماكن حتى لدى بائع الجرائد وهكذا لن يمل الناس من هاته الحكومة، بل أقول من هاته الإدارة، فالحكومة ما شاء الله وإنما الإدارة هي التي تعرقل الأمور.

فيما يخص - السيد الرئيس - ترقية الحوار الوطني، رئيس الجمهورية أعطى تعليمات للسيد وزير الدولة، مدير الديوان، لكي يستقبل شخصيات وإطارات كبيرة وأحزابا لكي يشاركوا في إعداد دستور توافقي ولاحظنا من بين المدعويين، مجاهد كبير، زعيم، قاتل، يجتمع مع الوطنيين المخلصين لهذا الوطن، هذا أمر خطير! ماذا يحدث في هذا الوطن؟!!

الحكومة الجزائرية تدعو مجرما، هذه جناية ضد الإنسانية، لأنني حضرت.. أنا وطني..

السيد الرئيس: إرجع للموضوع رجاء!

السيد عبد القادر قاسي: هذا جزء من الموضوع، سيدي

الرئيس، أنا لا أكشف عن الأسماء...

السيد الرئيس: إسمح لي، تفضل، واصل في الموضوع!

السيد عبد القادر قاسي: أنا وطني، السيد الرئيس، لماذا لم يستدعوا هؤلاء المجاهدين، هاته الوجوه الطيبة النيرة، لماذا استدعى شخص كهذا؟ وأغلق القوس، لأن عندي ما أقول.

فيما يخص قانون الاستثمار..

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر قاسي، بطبيعة الحال، إذا كنت قد أبديت هذه الملاحظة، فذلك حتى لا ينعرج الحوار حول برنامج الحكومة في هذه القاعة إلى قضايا أخرى، مع احترامي لكل الآراء التي يمكن أن يدلي بها الواحد والآخر من الزملاء والزميلات. الكلمة الآن للسيد عبد الكريم سليمان.

السيد عبد الكريم سليمان: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية وقبل كل كلام، أتوجه بالتحية الخالصة إلى كل الجنود والضباط البواسل من أفراد جيشنا الوطني الشعبي، الموجودين في كل ناحية من هذا الوطن، وخاصة الواقفين على سلامة حدودنا، حيث يتوجب علينا، نحن ممن اختاروا السياسة كسبيل لخدمة هذا الوطن، أن نقتدي بصبر وشجاعة هؤلاء، حتى يكون اختلافنا رحمة ورأفة بهذا الشعب، ويكون توافقنا أساس وحدتنا الوطنية.

نتشرف بلقاء أعضاء الحكومة وعلى رأسهم السيد الوزير الأول في عرضكم لهذا المخطط، الذي سيتم من خلاله تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية ميدانيا، هذا الميدان الذي يشهد إنجازات إيجابية عديدة في جميع المجالات، وبقيت نقائص وسلبيات نتمنى استدراكها فيه، وحين نبدأ بقراءة هذا الأخير تستوقفنا نقاط كثيرة بالغة الأهمية

جاءت مصادفة لمشروع تعديل الدستور وما يحمله من مواد حركت الساحة السياسية، فأظهرت بعض المعارضة عند المؤيدين وتباينت علامات الرضا عند بعض المعارضين، فالكل يحب الجزائر بالطريقة التي يراها ويرتاح لها، أما الجزائر فسوف تحب وتبقى وفيه لكل من يضحى من أجلها، إذن علينا بالتضحية لبلوغ التوافق المنتظر.

هذا التوافق الذي نراه حقيقة بتثبيت قانون المصالحة الوطنية ونرى هذا المشروع كله معروضا للكل ولم يستثن أحدا، لم يوضع له شرط ولا قيد، ولا أي شيء يدعو إلى الشك.

لهذا أقول لكم - سيدي الوزير الأول - نحن معكم لمواصلة تجسيد هذا المبتغى، وفي نفس الوقت، أ طرح عليكم هذا السؤال: هل أنتم معنا؟

هل أنتم معنا إذا قلنا لكم إن واحدة من مكونات هويتنا الوطنية هي اللغة العربية غير معممة في جميع الإدارات، وغير محترمة عند بعض الإطارات، وفي اجتماعاتهم الرسمية، هذا ما يدفعنا للقلق ونخشى على مستقبل الأمازيغية، وهنا نشم ما قام وما يقوم به السيد وزير الداخلية لإدماج وتطوير اللغة العربية في كل هياكل المؤسسة التابعة له.

هل أنتم معنا - معالي الوزير الأول - إذا قلنا لكم إن ترسيخ ديمقراطية تشاركية لا يتم إلا إذا أعطينا للمنتخب مكانته الحقيقية في الخدمة النبيلة التي جاء من أجلها؟ فكيف يُغيب البرلمان في توجيه سياسة التنمية المحلية؟ وكيف يغيب المجلس الشعبي الولائي في انتقاء المستثمرين وفضاءات الاستثمار؟ وكيف يغيب رئيس البلدية في عملية تقسيم برنامج

السكنات وتوزيعها؟

لذلك أقول لكم إن التشاركية تستلزم إشراك الجميع وعلى رأسهم المنتخبين وعلى جميع الأصعدة، صحيح يوجد منتخبون ويوجد منتخبون أصحاب الامتيازات الخاصة وهم أقلية؛ ونحن في بنائنا للديمقراطية نعتمد على الأغلبية وهي - الحمد لله - تريد بناء الوطن.

هل أنتم معنا - سيدي الوزير الأول - في كون اجتثاث جذور البيروقراطية والفساد والحقرة من المستحيل؟ لأن هذه الأمراض تعود إلى آلاف السنين، كيف نقتلعها من جذورها والرشوة أصبحت جهرا، وغير ذلك من الأمور التي لا أريد طرحها في هذا المقام؟!



تطول مدتها إلى 07 أشهر أو أكثر) رغم أن الحكومة تسهر دائما على توفير هذا النوع من العلاج. زيادة على ذلك، لا يوجد وحدات على مستوى المستشفيات لعلاج الألم ومرافقة المريض، وبالمناسبة أود أن ألفت الانتباه إلى أن ولاية بومرداس التي تتوفر على ثلاثة مستشفيات، لا يوجد فيها مصلحة للإنعاش...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم سليمان؛ الكلمة الآن للسيد الطاهر كليل.

السيد الطاهر كليل: شكرا للسيد الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد الوزير الأول،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،  
السيدات والسادة الحضور،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم.

بداية، يطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بتهاني الخالصة لأعضاء الحكومة، للثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية، كما أنوه بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومة، خلال إنجاز هذا المخطط المعروض على مجلسنا الموقر بهدف مناقشته وإثرائه.

إن القراءة الأولية لمخطط عمل الحكومة المنبثق من التزامات رئيس الجمهورية، المعبر عنها بإرادة الشعب الجزائري، خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، تعكس في الواقع طموحات المواطنين الجزائريين في العيش الكريم والرفاهية، في كنف الحرية والسلم، وكذا تجسيد متطلبات الطبقة السياسية وفعاليات المجتمع المدني في مواصلة واستكمال الإصلاحات في جميع المجالات؛ وبالتالي معالجة النقائص أو الاختلالات في أوانها.

ومن منظور أنني أتمي إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي شارك وساهم في كل الحكومات المتعاقبة، ومن الفاعلين في مساندة برنامج رئيس الجمهورية منذ 1999، فإنني أثنى عمل الحكومة الرزينة والسديدة مع

معالي الوزير،  
إذا قلت لكم هل أنتم معنا؟ فلا بد أن أقول لكم من نحن؟ فنحن خدام هذا الشعب، ونساند من يخدمه وتعاهدنا وإياكم مع الجزائر.

لقد اختار الشعب الجزائري الاستمرارية وامتداد الرقي والأمن والازدهار لهذا الوطن، من خلال كلمة الفصل التي وقع عليها بأغلبية ساحقة خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة؛ وعليه نتمنى ما جاء في مخططكم وندعو جميع الأطراف إلى تجسيد كل الالتزامات التي أثارها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وعليه، نشتمن المجهودات المبذولة في مجال تحسين الخدمة العمومية والقضاء على الفروقات الاجتماعية والبيروقراطية الإدارية وندعو إلى مواصلة إصلاح الإدارة العمومية وتحسين نوعية الخدمات.

كما نضم صوتنا لصوت الحكومة، في تشجيعها لتطوير القدرات في مجال جمع النفايات ومعالجتها وإنشائها لمراكز الردم التقني، وهنا يستوقفني (CET) بقورصو بومرداس، الذي أصبح نقمة على سكان المنطقة.

السيدة الوزيرة تعي ما أقول وتدرج حجم المشكل. وفي مجال الفلاحة، فإن قرار توسيع المساحات المسقية إلى مليون هكتار من القرارات الهامة، وندعو إلى ضرورة تهيئة وإصلاح العديد من السدود المائية والمعلقة على غرار سد واد جمعة بولاية بومرداس.

إصلاح الاستثمار: نشتمن الجهود المبذولة لتطوير الاستثمار وتسهيل إنشاء المؤسسات؛ وعليه، ندعو إلى الإسراع في إنجاز المنطقة الصناعية الجديدة بومرداس وجعلها كبديل حقيقي للمنطقة الصناعية (الرغاية، الروبية) المحولة لولاية الجزائر.

أما مجال الصحة، فإن الفقرة التي تدفعني إلى قراءتها عدة مرات هي التي تنص على أن الحكومة ستسهر على أنسنة العلاقات على مستوى الهياكل الصحية بين الأطباء والمرضى، والاستمرار في تحسين ظروف الاستقبال وحين نذكر كلمة «أنسنة» لا بد أن أتكلم عن المرضى وبالأخص مرضى السرطان الذين تعقدت أمورهم، فبعدما كانوا يصارعون المرض أصبحوا يصارعون الموت، لذلك أصر على ضرورة توفير العناية «الخاصة» بهم، عن طريق القضاء على البيروقراطية، منها تحديد مواعيد العلاج بالأشعة (التي



الواسع، لاسيما التي تستفيد من دعم الدولة والمعافاة من بعض الرسوم الجبائية والجمركية، حيث يجب مراقبتها ومتابعتها ميدانيا وباستمرار من طرف الهيئات المعنية.

سيدي الرئيس،

إن ضبط وتأثير ملف التجارة الخارجية من خلال إلزام المستوردين بمنح الفواتير إلى أصحاب الجملة، لتمكينهم بدورهم من إعطائها إلى تجار التجزئة ضمن دفتر شروط محدود يضمن نزاهة التعامل واحترام أسعار الاستيراد وتطبيق هامش الربح، تماشياً مع أسعار البروصة، التي ينبغي عليها متابعتها ونشرها دورياً وباستمرار لفائدة المتعاملين الاقتصاديين ولصالح السلطة العمومية.

إن هذه الأسعار المحددة من طرف الدولة مع المتعامل الاقتصادي الذي يستفيد من الدعم والتحفيزات المختلفة، وخاصة الإعفاء الجبائي والجمركي يجب أن يقابلها من جهة أخرى تشديد الرقابة على أنواع المواد المستوردة وبأسعارها الحقيقية، بما يتماشى وجودتها، والحد من السلع والمواد التي لا تحترم المواصفات القانونية المطلوبة والتي من شأنها الإضرار بمصلحة الاقتصاد الوطني وبصحة المستهلك.

وعلى هذا الأساس، فإنه من الضرورة الحتمية تأسيس ديوان وطني لمراقبة ومتابعة المواد، تنفيذاً لأحكام دفتر الشروط والقضاء على الأسواق الموازية نهائياً.

سيدي الرئيس،

إن تشجيع وخلق وحدات تحويلية مصغرة للمنتوج الفلاحي والصيد البحري، بمنح قروض 100٪ متوسطة وبعيدة المدى من طرف البنوك، مع مراعاة واحترام المواصفات المطلوبة والمعايير الدولية والأوروبية، بما فيها محاربة التقليد باعتبار أن الإنتاج الفلاحي رغم وفرته، إلا أن التحكم في النوعية والجودة والتغليب لازال بعيداً عن معايير التصدير.

ولذا من الضروري تدعيم المواد والمنتوج الفلاحي بوسائل علمية...

السيد الرئيس: شكراً للسيد الطاهر كليل؛ الكلمة الآن للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكراً للسيد الرئيس.

مختلف الملفات المطروحة والتي قد تكون جد معقدة بسبب تراكماتها منذ منتصف التسعينيات.

ومن جهة أخرى، استعدادها الثابت في إشراك كل الجزائريين في تسيير الشأن العام وتسوية مشاكلهم، من خلال تعميم فضاء الحوار وتوسيع الاستشارات.

سيدي الرئيس،

إن ملاحظاتي واقتراحاتي تتلخص فيما يلي:

بالنسبة للبرنامج الخماسي للنمو، 2015 - 2019، إن هذا البرنامج الذي يعد بمثابة خارطة طريق للمشاريع المستقبلية، يجب أن يأخذ في عين الاعتبار إعداد حصيلة عن الحماسيات السابقة والمشاكل التي اعترضتها من أجل تفاديها في المستقبل، كما أن مخطط الحكومة لم يذكر المبالغ المالية المرصودة لهذا البرنامج، كما كان الحال للخماسي 2009 - 2014، حيث رصد له مبلغ 286 مليار دولار لفائدة المستثمرات العمومية.

سيدي الرئيس،

كما أنه من الضروري تخصيص برنامج تنموي خاص واستثنائي للهضاب العليا، من أجل خلق توازن تنموي وامتصاص الكثافة السكانية، ونفس الأمر بالنسبة للولايات الحدودية المتاخمة للفضاء المغربي أو دول الساحل لطابعها الجيوستراتيجي للأمن القومي، بهدف الحد من ظاهرة التهريب بجميع أشكاله واستنزاف الخيرات الوطنية وكذلك توفير مناصب الشغل والحد من البطالة.

ومن جهة أخرى، ندعم ونثمن الاستراتيجية الحكومية ونطالبها بالإسراع في تنفيذ برنامج تنموي استعجالي، خاص والقيام باستثمارات محفزة لفائدة ولايات الجنوب والمناطق الحدودية، وإن أمكن برامج مشتركة مع دول الجوار للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية واليد العاملة غير المرخصة.

سيدي الرئيس،

بالنسبة للتجارة، عصرنة الأنشطة والتعاملات التجارية، بإدخال الوسائل التقنية الحديثة، لإضفاء الشفافية والمرونة، من خلال توسيع التعامل بالأوراق التجارية، الصكوك وبطاقات القرض المعمول بها عالمياً، مع منح تحفيزات لمستعمليها من طرف الخزينة العمومية، وذلك من أجل تشجيع سياسة الادخار والقضاء على ندرة السيولة.

سيدي الرئيس،

التحكم في سياسة الأسعار للمواد ذات الاستهلاك

التشغيل لم يحل، حيث نجد في كل مرة الشارع ملاذا من طرف الشباب للمطالبة بحقوق التشغيل.

سيدي الرئيس،  
معالي الوزير،

ومن خلال هذا كله، نرى أنه يجب على الحكومة أخذ انشغالات الجنوب بأهمية كبرى والتخلي عن سياسة الشعارات والوعود التي لم تنفذ، وهذا لا يتم إلا بإرساء مؤسسات وطنية وأجنبية من أجل استكمال المشاريع المعطلة بهذه الولايات، وكذا تحفيز المستثمرين ومحاربة البيروقراطية.

أما بالنسبة للتشغيل، فنرجو من الحكومة إعادة تفعيل القرارات والتعليمات التي لم تطبق وتكون أكثر صرامة، ويبقى أملنا في وزير التشغيل الحالي كبيرا.

كما نطلب من الحكومة بالنسبة للجنوب، إرسال إشارات أكفاء وذوي خبرة وتقييمهم، لأن ليس من المعقول أن من يعمل يحول أو يطرد، ومن لا يعمل يبقى في هذه الولايات سنوات ودون تقييم، وهذا كله على حساب سكان هذه الولايات.

وفي جانب تقريب الإدارة من المواطن، نرجو تحويل كل المديرات الجهوية المتواجدة في ولايات أخرى إلى ولاية إليزي، مثل الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء، والصندوق الوطني للتقاعد والمحافظة السامية للفلاحة وكذا البنوك.

ونحن اليوم نتكلم عن التقسيم الإداري الجديد الذي نرى أنه تعطل قليلا بالنسبة لمناطق أقصى الجنوب، ولهذا نطلب ترقية كل من دائرة جانت ودائرة عين صالح وبلدية برج عمر ادريس لولاية نظرا للإمكانيات المتوفرة في هذه الأخيرة، كما نرجو من أعضاء الحكومة متابعة قطاعاتهم بولاية إليزي التي تشهد تأخرا كبيرا في بعض المشاريع، وأحيط السادة الوزراء علما أن في ولاية إليزي يوجد مطار والوضع الأمني مستقر، حيث لم نسجل ولا زيارة لوزير منذ سنوات ماعدا زيارة الوزير الأول لهذه الولاية، وهذا من أجل الوقوف على بعض المشاكل التي تعاني منها هذه الولاية.

أما بالنسبة للجانب الأمني، فنلتمس توسيع اللجنة الأمنية الولائية، من أجل إشراك المنتخبين، لأنه ليس من المعقول أن كل الأحداث التي شهدتها المنطقة وكأن

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من خلال تصفحنا لهذا المخطط، المستمد من برنامج رئيس الجمهورية، نركي كل ما جاء فيه، وإن كنا نود أن نناقشه ولكن انشغالات الجنوب تحول دون ذلك.

فأستسمح السيد الرئيس والسادة الأعضاء، لأتطرق لبعض الانشغالات عامة وولاية إليزي خاصة.

إن كافة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة، من أجل تحسين وتطوير مناطق الجنوب، إلا أنها لازالت تعرف تأخرا كبيرا، خاصة في جانب التنمية والتشغيل والاستثمار، حيث نسجل وبكل أسف رغم الوعود والقرارات التي يتم التصريح بها إلا أنها لم تنفذ.

إذ نجد تصريحات ووعود بعض المسؤولين عن بعض القطاعات لا تحمل الشجاعة الكاملة، من أجل حل بعض المشاكل في الجنوب، مثل ولاية إليزي، إذ رغم الأغلفة المالية الضخمة التي استفادت منها الولاية من طرف الدولة، إلا أنها بقيت متأخرة كثيرا في كل الجوانب.

ليس من المعقول أن مشاريع مسجلة في سنة 2006 لم تكتمل بعد، وبعض المشاريع لم تنطلق مثل جامعة إليزي، ومجلس قضاء إليزي ومحطة تصفية المياه بعين أم الناس.

أما الاستثمار فهو متوقف من كثرة البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر من طرف أملاك الدولة؛ حيث لا يتم منح عقد الامتياز إلا بعد سنة من الانتظار، ونحن اليوم نتكلم عن مخطط 2014، بل أكثر من هذا، فإذا تقدم مواطن بطلب قطعة أرض لبناء مسكن، فيصدم بحجة الأرض غير موجودة، بحيث يعتقد أنه ببلدية حيدرة بالعاصمة، رغم الاتفاقية المبرمة بين وزارة السكن ووزارة الداخلية، من أجل تخصيص قطع أراضي لفائدة سكان الجنوب، إذ نجد أن ولاية إليزي هي الولاية الوحيدة التي لم يطبق فيها هذا القرار.

أما بالنسبة للتشغيل، فرغم الكم الهائل للمؤسسات البترولية المتواجدة عبر تراب هذه الولايات، إلا أن مشكل

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيد حسني سعدي.

السيد حسني سعدي: شكرا؛ بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء المحترمون، أخواتي، إخواني، أعضاء مجلس الأمة، رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد قراءتنا لمحتوى مخطط عمل الحكومة، المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، فإن هذا المخطط هو الوسيلة التي يمكن من خلالها التكفل بتوفير المتطلبات والتطلعات بصورة منتظمة وفعالة للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والعسكرية على المستوى الداخلي والخارجي.

كما يمنح الأفضلية لمواصلة مسار تجسيد كل الأهداف المسطرة.

إن المحاور التي تضمنها المخطط، ولاسيما المتعلقة بالمواطن مباشرة وانشغالاته اليومية، الغرض منها كسب ثقته ويتطلب ذلك الإرادة والمبادرة التي يلمسها المواطن وتظهر انعكاساتها الإيجابية على حياته اليومية.

كما أننا نأمل أن تجد الحكومة الوسائل الكفيلة لتنفيذ وإنجاز الأهداف المسطرة لهذا المخطط بأفاق واعدة.

والحقيقة، أننا لا نشك في مصداقية هذه المحاور، لكن ترجمتها في الميدان تحتاج إلى مفاهيم وآليات أخرى.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، من الصعب جدا أن كل ما يخطط له ينجز، ولهذا يجب وضع مخطط عملي لتنفيذ وتجسيد هذا المخطط لأن العبرة بالنتيجة المتحصل عليها وليس بالأرقام المدونة، ولاسيما على المستوى المحلي، وبالأخص المناطق الجنوبية، لأن نجاعة المخطط مرتبطة بكفاءة الأشخاص المكلفين بالتطبيق والتنفيذ، وهو الشيء الذي يجب أن يدعمه هذا البرنامج لاحقا، بالإضافة إلى المراقبة والمتابعة ومدى انسجام والتزام هؤلاء المسؤولين مع قرارات وتعليمات الجهات الوصية،

المنتخب غير معني بما يحدث، وهذا بإدراج رئيس البلدية ورئيس المجلس الشعبي الولائي ضمن هذه اللجنة، مثلما كان معمولا به في مكتب التنسيق سابقا.

وفي هذا المقام، لا ننسى أن نتقدم بالشكر والعرفان للجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن الساهرة على حماية الحدود، كماؤكد أن وقوف كل سكان ولاية إليزي مع جيشهم دليل على أنهم لا يقصرون في تقديم المعلومات التي من شأنها أن تمس بوطنهم.

كما نرجو من السلطات العليا، دراسة إمكانية استثناء بعض الحالات بالنسبة لقرار غلق الحدود، مثل المجاهدين الذين ساعدوا الثورة الجزائرية، من أجل أخذ منحهم، وكذا المتزوجين من ليبيات والعكس وليس لديهم إقامة، وكذا المرضى الذين يتابعون العلاج في الجزائر، حتى إذا أمكن الدخول من غير سيارات في إطار إنساني، وهذا نظرا للروابط الأسرية المتواجدة بين الشعبين.

أما بالنسبة لقطاع الفلاحة، بالرغم أن هذا القطاع حساس، إلا أنه في ولاية إليزي يشهد ركودا منذ سنوات، رغم البرامج المسجلة من طرف الدولة، وهذا راجع لسوء تسيير هذا القطاع على المستوى المحلي.

قطاع الصحة: نشيد باستفادة الولاية من برامج ضخمة، من أجل إنجاز مستشفيات، إلا أن عدم استقرار المسؤولين المحليين على هذا القطاع يبقى الشيء الذي أتعب سكان هذه الولاية، مما ينعكس سلبا على الخدمة المقدمة للمواطن، وفي هذا الصدد نطلب ترقية عيادة برج عمر ادريس إلى مؤسسة عمومية، وهذا نظرا لما يعانيه سكان هذه البلدية التي تبعد بـ 700 كلم عن مقر الولاية، وهم حتى اليوم ليس لديهم أخصائية في أمراض النساء والتوليد، رغم الإمكانيات المتوفرة في هذه البلدية، مما يجعلهن يتنقلن إلى مقر الولاية من أجل الفحوصات، ناهيك عن الوفيات في الطريق.

قطاع السياحة: نرجو من الحكومة النظر في إمكانية إعفاء أصحاب الوكالات السياحية من الضرائب، وهذا نظرا لانعدام السياح الأجانب منذ سنوات، كما نلتمس تخفيف الإجراءات الأمنية بالنسبة للسياح.

وفي الأخير، لا ننكر الجهود المبذولة من طرف الدولة في أقصى الجنوب، ولكن تبقى غير كافية لطموح المواطن. أما بالنسبة لقطاع...

وهذا حتى يتم تجسيد هذا المخطط على أرض الواقع بالرؤية والكيفية التي قررها فخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

بعد هذه المقدمة، بودي أن أسجل بعض الملاحظات والإضافات حول مضمون هذا المخطط:

1 - بخصوص ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، نتمن توجيهاً للحكومة للاعتناء بهذا الجانب، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي ومن أجل الوحدة الوطنية، لكنها لم تشر في هذا المحور إلى قضية المفقودين أثناء المأساة الوطنية، وهذا حتى تتم المصالحة الوطنية بالشكل الكلي والشامل.

2 - مكافحة الفساد: إن التنامي المستمر لظاهرة الفساد وتبييض الأموال والجريمة المنظمة، أدى إلى بروز مافيا قوية، أصبحت تعيق وتهدم كل مخططات الدولة وتسعى إلى إفشال مشاريع الإنعاش الاقتصادي، عبر صفقات مشبوهة والرشوة وتضخيم الفواتير والحسابات المالية.

إن هذه الآفات تطرح عدة علامات استفهام، لهذا يجب توفير الآليات واتخاذ التدابير الصارمة لتخفيف منابع الفساد للمحافظة على المال العام.

إن الإرادة السياسية لمكافحة الفساد لا تكفي بالخطب والبيانات، بل بوضع استراتيجية واضحة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إستقلالية القضاء في إدارة ملفات الفساد.  
- حماية وتحفيز الشهود والمبلغين عن الفساد.  
- تفعيل دور مجلس المحاسبة ودور البرلمان في هذا المجال.

- الرقابة القبلية للمشاريع، بوضع قوانين ملائمة وكذا الرقابة المصاحبة للمشاريع، لأن الرقابة البعدية تعالج النتائج فقط، حيث إن محاربة الفساد هو أمر إنساني، يجب أن يتحلى به كل مواطن أو إطار يغار على خيرات وممتلكات بلاده.

3 - إصلاح الاستثمار: إن تشجيع وتسهيل مناخ الاستثمار في الجزائر يتطلب إجراءات تحفيزية ونظرة مستقبلية للقطاع وأهداف طموحة وتنسيق بين المشاريع، من أجل خلق اقتصاد متنوع مبني كذلك على الاستثمار في الطاقات البشرية، حتى نضمن نجاح الإصلاحات التي نتبناها ونحقق الانسجام المطلوب لعملية ضخ الأموال ونسبة النمو المرجوة.

يجب أن نتخذ بعض الإجراءات منها:  
- مواصلة إعادة تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.  
- إعادة النظر في قاعدة 49/51 لاستقطاب الشريك الأجنبي المؤهل، ولاسيما في بعض القطاعات التي يصعب على المستثمر المحلي استغلالها.  
- إزالة الإجراءات البيروقراطية.  
- توفير العقار الصناعي.

والهدف هو خلق الثروة ومناصب الشغل وكسب الخبرة الدولية وخلق أقطاب صناعية والحد من الاستيراد.  
سيدي الرئيس،

وفي الأخير، إن العناية التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية لمناطق الجنوب من الوطن في كل مخططاته وبرامجه الاقتصادية بشكل خاص طيلة عهده السابقة، بل أصبحت أحد الخيارات الاستراتيجية في عملية التنمية الشاملة للبلاد، وإننا كأبناء الجنوب نشيد بهذا، ونتمنى أن تتواصل هذه الجهود من قبل رئيس الحكومة، حتى تكون هناك استمرارية وديناميكية في تجسيد المشاريع، ولهذا نطلب اتخاذ الإجراءات والتدابير التحفيزية لجلب المؤسسات الوطنية والأجنبية الكبرى، لتنفيذ المخططات والبرامج المخصصة لمناطق الجنوب وبالأخص ولاية بشار، على غرار مناطق الشمال، لأننا لاحظنا عدم إتمام المشاريع والبرامج السنوية، بسبب الإجراءات التعجيزية الموجودة بقانون الصفقات وعدم وجود تحفيزات خاصة للعمل في مناطق تمتاز بصعوبة مناخها وتضاريسها وشساعة مساحتها وانعدام المصانع والمؤسسات المنتجة للمواد الأولية التي تستعمل في إنجاز مشاريع.

كل هذا نتج عنه عزوف تلك المؤسسات والمقاولات التي بإمكانها تحقيق وتجسيد المشاريع بالكيفية والتنوعية التي يطمح إليها المواطن في المناطق الجنوبية.  
سيدي رئيس الحكومة،

لكم كل التوفيق والنجاح والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيد؛ الكلمة الآن للسيد عبد المجيد منيب.

السيد عبد المجيد منيب: بسم الله الرحمن الرحيم



والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،  
السيد معالي الوزير الأول المحترم،  
السادة معالي الوزراء الأفاضل،  
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،  
السيدات والسادة الأعضاء،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم .

بداية، أتقدم بالشكر الجزيل للسيد معالي الوزير الأول المحترم على تقديمه لنا مخطط عمل الحكومة، المستمد من البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، الذي زكاه الشعب من خلال اختياره للاستمرارية والاستقرار ومواصلة التنمية المستدامة بكل أبعادها.

كما أتقدم بتهاني الخالصة للسيد معالي الوزير الأول والطاغم الحكومي، على الثقة التي حظي بها من قبل فخامة رئيس الجمهورية.

إن هذا البرنامج الجذ طموح والذي يأتي تكملة وسندا قويا، داعما للبرامج السابقة منذ 1999 والذي حقق جل أهدافه بفضل الجهود المبذولة من طرفكم، إلا أنني على يقين أن هذه المسؤولية المنوطة بكم أنتم وطاغمكم، حقيقة هي حمل ثقيل وطريق شاق أعانكم الله عليه.

1 - في إطار الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن، نشمن المجهودات المبذولة من طرف معالي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، والمتعلق بتقليص الوثائق الإدارية والزيادة في صلاحيات جواز السفر البيومتري والاستغناء عن بطاقة الشرطة للمسافرين في المطارات والموانئ وجميع نقاط العبور وتوفير الجو الملائم لخدمة المواطن في استلام بعض الوثائق في حينها، لذا فإني أشيد بهذه المبادرة وأتمنى أن تعمم على جميع المستويات، لكي نقضي نهائيا على شبح البيروقراطية.

كما أعنتم أيضا هذه الفرصة، لأشكر السلطات الولائية لولاية بسكرة على حسن التسيير والسعي للتخفيف من معاناة المواطنين والتجاوب مع الهيئات المنتخبة.

إلا أن العمل يبقى منقوصا، من دون تحسين وضعية رؤساء البلدية وإعطائهم المزيد من الصلاحيات، لمسيرة أشغال مواطنيهم.

سيدي الرئيس،  
سيدي معالي الوزير الأول،  
إن ولاية بسكرة، ولاية فلاحية بامتياز، بحيث أصبحت تتصدر المراتب الأولى من حيث المنتج والجودة، وخاصة تور دقلة نور، ذات الشهرة العالمية، وسلالة الماشية المعروفة بكبش أولاد جلال .

وفي إطار تنمية الإنتاج الفلاحي وتحسين مردوديته والمحافظة على واحة النخيل، هذه الثروة التي أصبحت تعاني من العطش، نتيجة الجفاف وشح الأمطار خلال السنوات الأخيرة، وخاصة بولاية بسكرة عموما، وتحديدًا منطقة أولاد جلال وسيدي خالد وما جاورها، مما يستوجب التفكير في إيجاد مصادر مائية عاجلة، وذلك بحفر الآبار العميقة كحل مبدئي، في انتظار إمكانية التفكير في بناء السدود والحواجز المائية لاستغلال مياه الأودية الضائعة، وخاصة في وادي جدي، وحتى نحد من ظاهرة أن النخلة بعدما كانت ثروة تساهم في الاقتصاد الوطني وصرفت عليها أموالا طائلة، من خلال الدعم الفلاحي، أصبحت تزين بها المدن، عقيمة عن الإنتاج مهاجرة من موطنها الأصلي إلى أماكن أخرى، خوفا من الموت المؤكد، جراء الجفاف والعطش .

وفي هذا الإطار، لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى السيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية، الذي شرف ولاية بسكرة بزيارة عمل وتفقد، قاده إلى منطقة أولاد جلال، بمناسبة الاحتفال بعيد الكبش السنوي لأولاد جلال، أثناءها طمأن الفلاحين والموالين بأن كل احتياجاتهم ستؤخذ بعين الاعتبار، الأمر الذي جعل سكان المنطقة يرتاحون لهذا القرار المسؤول .

سيدي الرئيس،  
سيدي معالي الوزير الأول،  
بكل أمانة، دعوني أبلغكم تحية مواطني ولاية بسكرة، وعلى الخصوص سكان دائرة أولاد جلال الذين حملوني تبليغكم مطلبهم المتمثل في ترقية أولاد جلال إلى ولاية نظرا للمؤهلات الطبيعية والجغرافية والبشرية التي تزخر بها هاته المنطقة .

أما في مجال الأشغال العمومية، وفي إطار سياسة الدولة الرامية إلى تكثيف المنشآت الكبرى ولواحقها من طرقات مختلفة بصيغها، والتي أصبحت لا تؤدي الوظيفة المنتظرة



السيدات والسادة الضيوف،  
 زميلاتي، وزملائي،  
 السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
 أولاً، أهنيئ الطاقم الحكومي على الثقة التي وضعها فيهم  
 فخامة رئيس الجمهورية.  
 إرتأيت أن يكون تدخلني هذا مقسماً إلى محورين:  
 ينخص الأول، تمشين ما جاء في مخطط عمل الحكومة من  
 إجراءات، لتجسيد برنامج رئيس الجمهورية.  
 ويتعلق الثاني، ببعض الاقتراحات التي نرى أنها  
 تستحق العناية، ضمن مخطط عمل الحكومة.  
 أما الأول، فيتعلق بملاحظاتنا الإيجابية على ما ورد في  
 مخطط عمل الحكومة، المعروض علينا من قبل السيد الوزير  
 الأول.  
 كما هو معلوم يستهدف مخطط عمل الحكومة تنفيذ  
 برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وفقاً للطبيعة الرئاسية للنظام  
 السياسي الجزائري التي تستدعي تجسيد البرنامج الذي  
 انتخب على أساسه رئيس الجمهورية والذي حظي بموافقة  
 الأغلبية الساحقة للناخبين في 17 أفريل، وهو ما أكدته فخامة  
 رئيس الجمهورية، في كلمته التي وجهها للشعب الجزائري  
 عقب أدائه لليمين في 28 أفريل.  
 وجدّد التأكيد عليه في مجلس الوزراء في 07 ماي 2014،  
 لذلك نشمن ما تضمنه برنامج الحكومة من إجراءات نذكر  
 منها على الخصوص:

- 1 - ترسيخ مبدأ التوافق بين مختلف مكونات الشعب  
 الجزائري في إطار الديمقراطية التشاركية وتعزيز المصالحة  
 الوطنية.
- 2 - تعزيز مبادئ الحكم الراشد ومحاربة البيروقراطية  
 وتقريب الإدارة من المواطن وتحديث وتحسين الخدمة العمومية.
- 3 - مكافحة الجرائم التي تهدد الاقتصاد الوطني  
 وعلى رأسها الفساد بمختلف أشكاله.
- 4 - العمل على التخلص من التبعية للمحروقات،  
 بتنويع الاقتصاد الوطني، بتشجيع الاستثمار والشراكة بين  
 القطاعين العمومي والخاص، وطنياً وأجنبياً، لاستحداث  
 الثروة ومناصب العمل الدائمة.
- 5 - دعم النشاطات الفلاحية لتحقيق الاستقلال  
 الغذائي للبلاد.
- 6 - حماية المستهلك بمحاربة التجارة الموازية والسلع

منها، قياساً لحجم الشاحنات والمركبات المتزايدة وهذا  
 يستدعينا إلى الالتفاتة إلى الطرق المؤدية من وإلى بسكرة،  
 وذلك بالإسراع في ازدواجية الطرق التالية:  
 - الطريق الوطني رقم 46 بسكرة، الجزائر، مرورا بطولقة.  
 - الطريق الوطني رقم 83 بسكرة، زريبة الواد، مرورا  
 بسيدي عقبة.  
 - الطريق الوطني رقم 3 بسكرة، تقرت، مرورا بأوماش،  
 والطريق الوطني رقم 46 مرورا بالجزائر، ورقلة، مرورا بأولاد  
 جلال.  
 - فك العزلة بين ولاية بسكرة وتقرت، مرورا برخم وتزبوة...  
 وفي مجال السكن وفضاءات الشباب الترفيهية، يجب  
 العمل على تحفيز عروض السكن بكل صيغته: الاجتماعي،  
 الريفي والترقوي، مع تفضيل وتشجيع حصص الولاية  
 من النمط الريفي، بهدف تمكين كل مواطن ومزارع من  
 الحصول على سكن يلائم إمكانياته وإدماج ولاية بسكرة  
 ضمن ولايات الجنوب في إطار التجزئات والقطع الأرضية.  
 وفي نفس السياق، يجب إيلاء عناية خاصة بترقية شباب  
 المنطقة، بإيجاد فضاءات ترفيهية وثقافية لهذه الشريحة  
 الهامة التي تزخر بها الولاية.  
 وفي مجال التكوين، فضلاً عن أن ولاية بسكرة ذات  
 طبيعة فلاحية، سياحية فهي كذلك تخطو خطوات عملاقة  
 نحو الجانب الصناعي، بالنظر إلى الورشات الكبرى المفتوحة  
 التي استفادت منها في هذا الميدان، على غرار وحدات  
 ومحطة الأجر والإسمنت وتوليد الكهرباء ومعمل تكرير  
 البترول، مما يستوجب مواكبتها بمنظومة تكوينية ملائمة،  
 تتوافق وسوق العمل التي تقتضيه خصوصية هذه الولاية  
 وأفاقها المستقبلية الواعدة.  
 شكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد المجيد منيب؛ الكلمة  
 الآن للسيد عمار طيب.

السيد عمار طيب: بسم الله الرحمن الرحيم،  
 والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
 السيد رئيس مجلس الأمة،  
 السيد الوزير الأول،  
 السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

على حل مشاكل المعلمين والأساتذة، خاصة تلك المتعلقة بالأجور والسكن في إطار الحوار البناء بين الوزارة المعنية والشركاء الاجتماعيين.

وفي الأخير، نتمنى توسيع مجالات التعاون أكثر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لتجسيد برنامج رئيس الجمهورية على أرض الواقع.

كما نتمنى ما تضمنه مشروع التعديل الدستوري المقترح من توسيع لصلاحيات مجلس الأمة في مجال التشريع، بتمكينه من تعديل واقتراح القوانين في المجالات المرتبطة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإداري، إضافة إلى تعزيز الدور الرقابي لأعضاء البرلمان، بتمكينهم من إنشاء لجان إعلامية مؤقتة عبر كامل التراب الوطني، وهو ما سيمكنهم من متابعة مدى تطبيق مخطط عمل الحكومة على المستوى المحلي.

شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عمار طيب؛ الكلمة الآن للسيد محمد خثير.

**السيد محمد خثير:** شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛ السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير الأول المحترم، السادة أعضاء الطاقم الحكومي المحترمون، زميلاتي، زملائي الأعضاء المحترمون، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد التهنئة معالي الوزير الأول، إن مخطط الحكومة الذي تقدمتم به أمامنا اليوم، مخطط جال وصال في كل المجالات، بهدف جعل حياة الجزائريين والجزائريين أحسن من كل وقت مضى، خاصة في مجالات: السكن والشغل والصحة والتعليم. فرغم محاولات الحكومات المتعاقبة لتقليل من نسبة الطلب في السكن والشغل، وتوفير خدمات صحية تليق بكرامة الجزائريين ومنظومة تربوية تسير العصر وتحافظ على الهوية، إلا أن النقائص في هذه المجالات أو القطاعات لا تزال قائمة

المغشوشة والمقلدة.

7 - مواصلة مشاريع ربط الطرق وتوسيع شبكة الطرق والطرق السيارة، خاصة في الهضاب العليا وتحسين حركة النقل في الجنوب وتوسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها.

نسجل بارتياح استحداث وزارة للشباب لتتفرغ لحل مشاكل الشباب في مجال الشغل والسكن ونتمنى أن يكون ذلك بإشراك الشباب لإيجاد الحلول المناسبة لذلك. أما فيما يخص بعض الاقتراحات التي نرى أنها تستحق العناية ضمن مخطط عمل الحكومة فمنها:

1 - التعجيل بوضع الإطار القانوني لتحقيق الديمقراطية التشاركية، خاصة على مستوى المجالس المحلية، لتمكين المواطن من المساهمة في صنع القرار المحلي ومتابعة تنفيذه.

2 - تنويع الاقتصاد الوطني ومصادر الثروة للتخلص من التبعية للمحروقات.

3 - ضرورة المحافظة على حقوق الأجيال القادمة، وفي هذا الإطار، نقترح استحداث هيئة وطنية تسهر على ذلك.

4 - خلق مناصب الشغل الدائمة والمنتجة لفئة الشباب، لتجاوز تضخم القطاع الإداري بالمناصب المؤقتة.

5 - تشجيع المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين، خاصة في مجال السكن وذلك بالقضاء على إجراءات البيروقراطية التي تعترضهم وتأخر معها المشاريع.

6 - الإسراع في إنجاز الطريق السيار الخاص بالهضاب العليا والاهتمام أكثر بتمديد خطوط السكك الحديدية، تسهيلا لتنقل المواطنين والبضائع، خاصة المنتجات الفلاحية من الجنوب إلى شمال البلاد.

7 - وضع آليات ناجعة لوصول دعم الدولة للفئات الاجتماعية التي تستحقها.

8 - دعم الفلاحين والمربين الذين يساهمون في توفير المنتجات الفلاحية في السوق الوطنية، والتعجيل باستكمال إنجاز مذابح على مستوى الهضاب العليا، لتوفير اللحوم الحمراء والقضاء على تهريب الثروة الحيوانية.

9 - مواصلة إصلاح المنظومة التربوية، خاصة ما تعلق بالتخفيف من محتوى البرامج وتشجيع المتدرسين، للتوجه إلى قطاع التكوين المهني، للتخفيف من الضغط على الجامعات وتوفير اليد العاملة المؤهلة، موازاة مع العمل

سعادة، بولاية غليزان، إثر الزلزال الذي ضرب ولايتي غليزان ومستغانم في الأيام القليلة الماضية، وولتمس منه متابعة الموضوع، حتى يتم إسكان جميع المتضررين.

وحفاظا على الثروة المائية، فإن منطقة الظهرة شمال غرب الولاية، المعروفة بأراضيها الفلاحية، لا تزال تطالب بإقامة الحواجز المائية، خاصة في بلديتي مديونة وسيدي محمد بن علي.

وفي ميدان النقل، فإن معالي الوزير أدري بمشكل مدينة وادي رهيو في الشطر الذي يربط المدينة بالطريق السيار، وهو الذي قضى في إحدى زيارته قرابة الساعة محصورا وسط السيارات، بسبب عبور قطار بالطريق المؤدي إلى مدخل المدينة.

أخيرا، وفي إطار مكافحة الجريمة المنظمة وبارونات الفساد والمخدرات، ننوه بما تقوم به مصالح الأمن المختلفة، وخاصة العملية الأخيرة في ولاية غليزان، بحجزها أكثر من 50 قنطارا من الكيف المعالج، مما جنب الولاية انتشار هذه السموم.

كما نتمنى أن تضرب الدولة بقوة كل الذين يتلاعبون بالأراضي الفلاحية وأن تحافظ عليها باستعمالها في إطارها القانوني.

أما ميدان الدبلوماسية، كما ورد في مداخلتكم معالي الوزير الأول، فما هو مصير الدبلوماسيين المختطفين منذ أكثر من عامين؟ نتمنى أن تكمل المفاوضات برجعهم إلى أهاليهم في أقرب وقت ممكن.

فئة أخرى، معالي الوزير الأول هي فئة المعوقين في الجزائر، هذه الفئة، خاصة عديمي الدخل التي تحتاج فعلا إلى رعاية خاصة، برفع المنحة المخصصة لهم والرفع من نسبة المناصب الممنوحة لهم في العمل والمقدرة بـ 1٪ فقط.

ميدان السكن، نتمنى ما تقوم به مصالح الوزارة في هذا المجال، من خلال العدد الهائل من السكنات بكل الصيغ، وتوجه بالشكر للسيد وزير السكن على التغييرات التي قام بها في ولاية غليزان وحفاظا على ممتلكات الولاية..

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد خثير؛ الكلمة الآن للسيد مختار سي يوسف.

**السيد مختار سي يوسف:** شكرا سيدي الرئيس؛

لأسباب كثيرة، يمكن علاجها إذا توفرت الإرادة، وحب الوطن والإخلاص له وفرض آليات الرقابة ومحاربة الرشوة والبيروقراطية وأعطيت الصلاحيات الكاملة للمنتخبين المحليين الذين يعرفون المواطن جيدا.

معالي الوزير الأول،

إن الهجمة الشرسة التي يتعرض لها رؤساء المجالس الشعبية البلدية، كثيرا ما تؤثر على التنمية المحلية، وهنا أوجه نداء عاجلا للسيد معالي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، لوضع حد للتحقيقات والمتابعات ضد رؤساء البلديات، إذ بمجرد رسالة مجهولة، يُستدعى رئيس البلدية أو أي منتخب محلي ويدان، وقد ورد عنوان بالبند العريض في إحدى اليوميات الوطنية لمسؤولة كبيرة منذ أسبوعين، قولها «أنا لا أثق في الأميار»، والمقال حول توزيع قفة رمضان التي أصبحت هاجسا يؤرق المنتخبين المحليين أي رؤساء البلديات.

وقد ورد في إحدى خطابات فخامة رئيس الجمهورية، أن الدولة تبدأ من البلدية، وهنا أشير إلى ولاية غليزان التي نتعامل بوزنين وكيلين مختلفين مع منتخبها المحليين، فتجمد مهام من تحب وتغض الطرف عن من تحب، وراحت تخوض في مسائل سياسية وتناست تماما هموم ومشاكل المواطن الغليزاني، فتأخرت التنمية لسنوات، خاصة في الجنوب الشرقي من الولاية، وهنا أذكر بلديات حد الشكالة، الرمكة، عمي موسى، عين طارق، إذ يكفي - سيدي الرئيس - ذكر اسم حد الشكالة والرمكة لتعرفوا حجم المعاناة، فالكل يذكرها إذا تعلق الأمر بسنوات الدم والدمار، ولا أحد يذكرها إذا تعلق الأمر بالتنمية ورفع الغبن، ورغم ذلك فإن سكان هذه المناطق يصوتون بقوة في كل المناسبات الانتخابية ويحبون الجزائر بكثير من العنفوان الزائد، وكم تمنى هؤلاء أثناء زيارتكم للولاية، معالي الوزير، أن تزوروا المنطقة التي كانت ضمن النقاط المبرمجة للزيارة، إلا أنها حذفت في آخر لحظة بفعل فاعل ولا تزال منذ الاستقلال منطقة محرومة من كل الزيارات الرسمية للوزراء إلا نادرا، ذنبها الوحيد أنها منطقة قدمت الكثير للثورة المباركة وعاث فيها الإرهاب فسادا في العشرية الحمراء.

كما لا بد أن نشير بالشكر إلى السيد معالي وزير الداخلية، لإيفاده لجنة تحقيق وزارية مشتركة لبلدية سيدي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

ممثلو الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، أهنيئ السيد الوزير الأول والسادة الوزراء على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية، وأتمنى لهم النجاح والتوفيق في مهمتهم.

السيد الرئيس،

بعد الاستماع إلى عرض السيد الوزير الأول، حول مخطط عمل الحكومة، المستمد من برنامج رئيس الجمهورية، سجلت بعض الملاحظات والانشغالات الإضافية التي لها بعض الأولوية والتي أختصرها فيما يلي:

أثمن ما جاء في محتوى هذا المخطط، كما أثمن المؤشرات الإيجابية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

نسجل ارتياحا لنتائج السلم والمصالحة الوطنية، الذي جاء بمبادرة من فخامة رئيس الجمهورية، بعد التصويت عليه من طرف الشعب الجزائري، وكذلك فإننا ندعم مواصلة هذا المسعى، إضافة إلى ما جاء وورد في مخطط عمل الحكومة.

فيما يخص سياسة المياه وحشد الموارد المائية وتأمينها وتوزيعها وتسييرها، مسألة يجب أخذها بعين الاعتبار، لأنه متوقع أن يصبح المناخ أكثر حرارة وجفافا في معظم بلدان المنطقة، الضفة الجنوبية والشمالية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وإن ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار سيؤدي إلى حدوث الجفاف وأثره يتحقق بالفعل حاليا بمنطقة المغرب العربي؛ وبالتالي يتعرض أكثر من 80 إلى 100 مليون شخص إضافي إلى صعوبة في الحصول على الماء بحلول 2025 والذي من المرجح أن يؤدي إلى زيادة الضغط على موارد المياه الجوفية، وبلادنا معنية أيضا إلى حد كبير بتغير هذا المناخ، وإضافة إلى ماورد في المخطط، أقترح لتفادي هذه الكارثة الطبيعية لأجل محاربة ندرة الماء:

1 - تطوير وتنمية قطاع الري.

2 - إستعمال الثروة المائية بصفة عقلانية.

3 - إنجاز سدود في عدة ولايات.  
4 - إنجاز محطة تحلية وتصفية المياه.  
5 - توسيع شبكة المياه وصيانتها في عدد من المدن. وبصفة خاصة إدراج مشروع سد وادي الجمعة ببلدية يسر، ولاية بومرداس، لسقي المساحات الشاسعة الموجودة في هذه المنطقة الفلاحية.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص قطاع الصحة، أرى أن التدابير والإصلاحات الواردة في مخطط عمل الحكومة ضرورية، أذكر منها: مراجعة القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، مع العلم أن واقع مستشفياتنا متدهور.

أما المنظومة التربوية، فنعتبرها الوسيلة المفضلة لتحقيق دولة قوية، لهذا ينبغي تشخيص نقاط الضعف في التعليم الحالي من طرف الخبراء، لمعالجة هذا النقص لتصبح مدرسة عصرية وعالية الأداء بواسطة العنصر البشري المؤهل والكفاء، لتجاوز العجز الذي تعانيه المؤسسات التعليمية في جميع مراحلها.

كما أقترح إدراج المعلمين المستخلفين في مناصب شغل دائمة، خاصة الذين لهم أكثر من سنة في المنصب لأنهم اكتسبوا التجربة في هذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

أما فيما يخص تسهيلات التمويل للشباب في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أظن أنها لا تحقق الهدف المسطر والمتمثل في استحداث 3 ملايين منصب شغل، وهذا بحلول سنة 2014.

إن هذه التدابير التي بادرت بها الحكومة لصالح المنشآت الصغيرة وترقية تشغيل الشباب خلال البرنامج الخماسي 2010 - 2014 يدخل سلبيا في التسيير النقدي ويخص الجانب المالي وإجراءات التسهيلات تلك المقدمة من طرف البنوك أدت إلى عجزها بعد تقديمها للهيئة المذكورة في مراحل المشاريع الثلاث التي هي: الاستثمار، الاستخلاء وتسديد القروض الذي يصل إلى 08 سنوات دون فائدة، بعدما كانت فيما مضى 1٪؛ وكل هذه القروض مدعمة بضمانات الخزينة والتي تتحمل كل المخاطر الناشئة عن عملية التمويل، مما عجزت عنه بعض البنوك أو بالأحرى عازمت أن تكون حذرة في عمليات القروض، مما أدى إلى التضخم، وهوت قيمة الدينار في السوق وضعفت القدرة



من الانشغالات والتساؤلات حوله، كما أنادي ببعض التوصيات التي تتعلق بعدد من القطاعات والملاحظات وهي كالتالي:

- إن المخطط لا يرقى إلى آمال والتكفل بالانشغالات سكان الجنوب، فهم يتطلعون بصورة حقيقية إلى تجسيد وإنجاز بعض المشاريع التنموية الشاملة للنهوض، كالإسراع في مد الطريق الوطني المزدوج العابر للصحراء، وما يعرفه من تأخر ملحوظ.

- ترقية منطقة متليلي الجديدة إلى مصاف المدن الجديدة.  
- دراسة وإنجاز خط للسكك الحديدية، يكون رابطا لولايات: ورقلة، غرداية، الأغواط، الجلفة بالعاصمة ومناطق الشمال.

ومن المآخذ على هذا المخطط، أنه لم يأخذ بعين الاعتبار مناداة أهل الجنوب بالحد من الترخيصات العشوائية للمستثمرين في المجال الفلاحي ولا يكون هذا إلا بعد الدراسة المعمقة والرؤية الاستشرافية الحقيقية، وذلك من قبل هيئات وجهات وصية مختصة في مجال الري والفلاحة والمياه الباطنية، وهنا أسجل تساؤلا واضحا حول الامتيازات التي منحت للأجانب الإيرلنديين بمنطقة المنيعه، عين الصالح والمقدرة باستثمار 120 ألف هكتار، تصحبها 1200 بئر ارتوازي، وهو ما يهدد باستنزاف هائل للمخزون المائي بهذه المنطقة.

وبالرغم مما سجلناه من نقاط محل مراجعة لهذا المخطط، فإنه لا يفوتني إلا أن أسجل العديد من الإيجابيات، أذكر جزءا منها، خاصة في مجالي الصحة والداخلية، محيا في الوقت ذاته الزيارات الميدانية للسيد وزير الصحة وتفقدته لكل المراكز والمؤسسات الاستشفائية والقرارات المتخذة بولايتنا، وعمله على ترقية القطاع، كما أحيا أيضا بجد عمل السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية وجهده في تقريب الخدمة من المواطن ومحاربه للبيروقراطية وبسط سلطان الدولة ولو نسبيا بهذه الولاية.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن وضعية ولاية غرداية في الوقت الراهن مختلفة عن سائر جهات الوطن، إننا نعانى منذ زمن بعيد من بعض المخططات والأهداف المغرضة لأناس يعيشون بين أظهرنا ويعملون بكل حزم من أجل جر الجزائر الحبيبة إلى منزلقات

الشرائية.

السيد الرئيس المحترم،

لتفادي وسد كل هذه المخاطر وتجنبها هناك...

السيد الرئيس: شكرا للسيد مختار سي يوسف؛  
الكلمة الآن للسيد عبد القادر بلعور.

السيد عبد القادر بلعور: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم  
الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف  
المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول الموقر،

السادة الوزراء المحترمون،

أسرة الإعلام،

زميلاتي، زميلاتي،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

يأتي عرض مخطط عمل الحكومة اليوم وتقديمه في وقت نعرف فيه تحديات بالغة، تفرضها على بلادنا الظروف الجهوية المحيطة والعوامل الدولية الراهنة التي أصبحت من التعقيد والخطر بمكان، مما يحتم علينا جميعا العمل على تأمين مجتمعنا والنظر إلى مستقبلنا بمسؤولية وحزم، وهذا ما لا يمكن أن يكون إلا من خلال التكفل الفعلي بالانشغالات المواطن واحتياجاته، من خلال الاستماع إليه من جهة والعمل على الالتزام بكل ما تم التعهد به له، من توفير ظروف العيش الكريم، في ظل جزائر العزة والكرامة، هذا المواطن الذي لم يدر ظهره لبلاده يوما، كان مثالا للتضحية والكفاح، من أجل أن تبقى الجزائر شامخة بين الأمم ولعل هذا ما يدل على برهنته الدائمة على حضوره في الاستحقاقات والمواعيد الوطنية الحاسمة التي كان آخرها موعد رئاسيات أفريل المنصرم.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

بعد اطلاعنا على ما تضمنه هذا المخطط، وبعد الاستماع إلى عرضه من طرف معاليكم، وسعيا منا إلى مناقشة هذا المخطط وإثرائه، لا يفوتني أن أطرح مجموعة

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
معالي دولة الوزير الأول وأعضاء حكومته،  
أيتها الزميلات والزملاء الأعزاء،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
سيدي الرئيس،

لا يفوتني في هذه السانحة، أن أقدم خالص التهاني  
إلى فخامة رئيس الجمهورية، إثر النجاح الباهر الذي تحصل  
عليه في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وإلى السادة الوزراء  
الذين نالوا ثقة رئيس الجمهورية في تعيينهم، وأتمنى للجميع  
التوفيق والسداد.

سيدي الرئيس،  
إن مخطط الحكومة المنبثق من برنامج رئيس الجمهورية  
وتعاليمه والعهد التي قدمت أثناء الحملة الانتخابية  
الأخيرة والذي عرض علينا للمناقشة، يتسم بفلسفة  
وأفكار يستشف منها إرادة قوية وصادقة، لتلبية طموحات  
وتطلعات المواطنين، تعزيزا للثقة بدولته وإقرارا لمصادقية  
الدولة وهيبتها.

سيدي الرئيس،  
إن تجسيد الأفكار والأهداف التي جاءت في مخطط  
عمل الحكومة مرتبط بتوفير الأمن والاستقرار الوطنيين  
والهدوء وعدم المساس بالوحدة الوطنية وسلامة المواطنين  
وممتلكاتهم، كما نص عليه الدستور وكما جاء في هذه  
الوثيقة، إلا أن ما نعيشه الآن في منطقة غرداية الجريحة  
وفي وادي ميزاب المنكوب خاصة، والذي يعاني من مأساة  
كارثية من تقتيل وتنكيل ونهب وتخريب وحرق وتهجير  
وتدنيس للمقدسات، وهدم للمعالم الأثرية المصنفة وغيرها،  
وفي غياب حل جذري طال انتظاره لهذه المعضلة المتكررة  
التي يكتنفها الغموض والضبابية، ليجعلنا على نقيص  
ما جاء في هذه الوثيقة، وللأسف، فالأشغال لا يزالون يعثون  
في الأرض فسادا والأمن لا زال هشاً وبوادى الانفراج تبدو  
بعيدة المنال، وكل الأمل معقود على الوعود التي قدمت  
لنا أثناء الحملة الانتخابية، مخافة أن يستيقظ شياطين هذه  
المأساة مجدداً.

والسؤال المطروح: لماذا هذه المنطقة بالذات؟  
لأنها تمثل وبجدارة مرجعية جزائرية منذ الدولة الرستمية  
وحافظت على ثوابت الأمة والأخلاق السامية: الإسلام

خطيرة ومنحدرات واهية، وإنه في الآونة الأخيرة لولا  
التدخل الشجاع والحازم لأجهزة الأمن بمختلف أسلاكها،  
وبالمناسبة أحبيها ونقدم لها كل الشكر والامتنان، لكانت  
غرداية، كما أرادها أعداؤها اليوم، بمثابة الشرارة التي يعم  
لهيها سائر ربوع البلاد، ولكن الله سبحانه وتعالى لطف  
وسلم وجعل كيد الأعداء في نحورهم؛ وهنا لا يفوتني  
- سيدي الرئيس - أن أحيي معالي الوزير الأول على  
مساعيه الشخصية الجبارة، في سبيل استتباب الأمن الذي  
عاد إلى ولايتنا ولونسبنا وبفضل يقظة أجهزة الأمن بمختلف  
أسلاكها كما أسلفت.

إننا - معالي الوزير الأول - في غرداية نتعرض إلى هجمات  
إرهابية، تعمل على تهجير العائلات من مساكنها وترويع  
الأمنين، من أجل تغيير خريطة الولاية بكل الوسائل،  
فلست أدري كيف يعقل أن يتعرض الجزائري في جزائر  
العزة والكرامة إلى هذا كله؟ وكيفينا بؤسا أن العديد من  
أبنائنا أو عائلاتنا لا يزالون لحد اليوم يتخذون المؤسسات  
التربوية ملاذا لهم بعد أن هُجروا من منازلهم وأحرقت  
بكاملها.

سيدي الرئيس،  
معالي الوزير الأول،  
إن الجرح في غرداية عميق جدا، ويحتاج إلى علاج  
جذري بتعاون الخييين من أبناء الولاية، لأن المشكل لا  
يزال قائما والداء لم يعالج بصفة نهائية، حيث لا يزال اليوم  
مثلا الطريق المؤدي إلى بلدية ضاية بن دحو مقطوعا من  
قبل بعض العصابات الإجرامية منذ 07 أشهر، ولا يزال  
المواطن يتكبد التعب في أخذ الطريق الاجتبابي للوصول  
إلى بيته، تفاديا للهجمات، كل هذا - سيدي - يهون أمام  
ما تم تنفيذه على مرأى من العالم كله، من تدنيس للراية  
الوطنية وحرقتها ورفع راية الانفصال والمناداة جهارا بالتدخل  
الأجنبي وحماية الأمم المتحدة واللجوء إلى منظمات حقوق  
الإنسان وللأسف إنها...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بلعور؛ الكلمة  
الآن للسيد محمد زكرياء.

السيد محمد زكرياء: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله  
الرحمن الرحيم وصلى الله على رسوله الكريم.

في الميدان، رغم الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، نذكر منه المنشآت العمومية ومرافقة استثمارات الشباب وتبسيط الإجراءات الإدارية على سبيل المثال. أملنا أن تعمم هذه الإنجازات في مختلف القطاعات التي تشهد نقائص لا تنكر.

فالقضاء، والعدل أساس الحكم، يتطلب تفعيلا جديا لما جاء في هذه الوثيقة، ضمانا لطمأنينة المواطن والحفاظ على كرامته، وهذا يتطلب من بين ما يتطلب تكوين قضاة ذوي كفاءات عالية، ابتداء من رفع سقف التوجيه الجامعي في هذا الاختصاص، من 10 إلى 20 إلى ما فوق ذلك، لاختيار أحسن العناصر.

قضية التشغيل، رغم المجهودات المبذولة لا يزال هذا القطاع يورق طالبي العمل، وأرى أنه أن الأوان لإعادة النظر في أداء الوكالة الوطنية للتشغيل وفروعها، نظرا لما يشوبها من نقائص وشكوك.

في ميدان الصحة، نلاحظ الديناميكية الجديدة التي يشهدها هذا القطاع مؤخرا، بفضل القرارات الجريئة التي اتخذت، إلا أنه يحتاج إلى قرار سياسي للحد من استغلال المرافق الصحية العمومية بصفة مفرطة ودون مبرر جدي على حساب الشريحة الضعيفة للمجتمع.

سيدي الرئيس،

إلا أن النوايا الحسنة وحدها لا تكفي إذا لم ...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد زكرياء؛ بذلك نكون قد استنفدنا قائمة المسجلين للتدخل في هذه الصبيحة، وسنستأنف أشغالنا اليوم على الساعة الثانية والنصف زوالا، لمواصلة النقاش العام، فشكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا**

والعروبة والأمازيغية؟ لأنها تمثل قلعة للعلماء الأفاضل، أمثال: الشيخ طفيش والشيخ بيوض وغيرهم كثير؟  
لأنها منطقة مصنفة كتراث عالمي وحافظت عليه وعلى ثقافتها الأصيلة وحضارتها بمختلف روافدها التي صنعها سكانها دون تمييز؟

لأنها تمثل الجهاد والتضحية منذ دخول الإسبان للجزائر، ثم إنزال الجيش الفرنسي في اسطاوالي، ثم أثناء الثورة المجيدة، منهم مفدي زكرياء الذي كان يحلم بالأمان في إياذته قائلا:

بلادي، الأمان، الأمان

أغني علاك، بأي لسان

والتي قامت بدور هام في عدم فصل الصحراء عن الجزائر؟

لأنها حققت التعايش والتعاون بين مختلف مكوناتها الاجتماعية منذ القدم أو لأسباب أخرى نجهلها، تعددت الأسباب والمكر واحد؟

وعلى كل، يطيب لي أن أقدم الشكر الجزيل باسم مواطني منطقة غرداية لأولي الأمر من السلطات مركزيا ومحليا، وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية على المجهودات التي بذلوها وبيذلونها لتهيئة الأوضاع ونرجو المزيد والمثل يقول: «يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن».

وتحية تقدير للمخلصين والشرفاء من رجال الأمن الذين يقومون بواجبهم، نرجو أن تعطى لهم صلاحية نوعية؛ ولكل الأحرار من أبناء الجزائر الذين استنكروا ما حصل، وعن مساعيهم المباركة لرأب الصدع لتسود المحبة والأخوة، وهذا منتهى ما نتمناه ونناضل من أجله.

هذا والحل يكمن - حسب الرأي السائد - في اجتثاث رؤوس الفتنة من المجرمين والقتلة والمحرضين والمفتنين والضرب بيد من حديد على هؤلاء وبقوة، وكذا الصرامة في متابعة كل شخص يتسبب في المساس بوحدة الوطن دون تمييز، وتفعيل قوانين الجمهورية عدلا وإنصافا وما ذلك على الدولة بعزيز.

سيدي الرئيس،

يلاحظ في برنامج العمل هذا، أنه امتداد وتكملة لبرنامج سابق، غير أنه يفتقد إلى تقديم وتقييم حصيلة ما أنجز سابقا على أرض الواقع، وأقصد برنامج الحكومة الأخير، في إطار السياسة العامة للحكومة، ومع هذا فإننا نلمس بعض نتائج

محضر الجلسة العلنية الثالثة  
المنعقدة يوم الأحد 09 شعبان 1435  
الموافق 08 جوان 2014 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد الوزير الأول وأعضاء حكومته.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والخمسين زوالا

وبالفعل، فقد سخرت بلادنا إمكانيات جبارة في مجال التكوين والتعليم، تركزت أساسا في قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والإصلاح البيداغوجي على مستوى الجامعات.

كل ذلك للوصول إلى تكوين شباب حاصل على شهادات ذات قيمة ومصداقية علمية في مختلف المجالات التكنولوجية والبيوتكنولوجية والعلمية، من مهندسين ومهندسين متعددي الاختصاصات، أطباء اختصاصيين وصيادلة إلى غير ذلك.

إلا أن توفير مناصب العمل لهؤلاء الشباب ذوي الكفاءات، تبقى نقطة استراتيجية بالنسبة للسياسة الوطنية التنموية، لكن - وللأسف - كثير من أصحاب الشهادات الجامعية لا يحصلون على مناصب عمل بسهولة ولا يجدون مناخ عمل ملائم، مما يضطرهم إلى الهجرة للعيش في البلدان الأخرى المتطورة والعمل بها.

إن هجرة هؤلاء الشباب المتحصل على الشهادات الجامعية، تطرح مشكلة كبرى في بلادنا، هذا البلد الذي وفر جميع أسباب الدراسة والتكوين قصد تشكيل نخبة وطنية. لكن تأتي هذه الهجرة لتعرقل بلوغ الأهداف التي سطرته بلادنا وأفاق تطورها.

وبالرغم من صعوبة تقييم الخسارة الناجمة عن هذه الظاهرة السلبية، إلا أننا نجزم أن هذا الوضع يؤدي لا محالة إلى خسارة كبيرة على مستوى كافة المجالات: الاقتصادية والعلمية والسياسية.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. إذن حسب الاتفاق، نواصل سماع تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، لمناقشة البرنامج المرحلي للحكومة، والمتدخلة الأولى هي السيدة لويزة شاشوة.

السيدة لويزة شاشوة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، معالي السيد الوزير الأول المحترم وطاقمه الحكومي، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن التطور البشري يبقى في صميم مجهودات إعادة الهيكلة الوطنية، وينبغي أن يشكل اليوم أكثر من أي وقت مضى مركز انشغالات بلادنا، إذا أردنا تحسين النتائج الإيجابية لنظامنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وفي هذا الصدد، فقد جند هذا الاختيار حصة كبيرة من النفقات العمومية في مجال التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني.

فقد تضاعفت هذه النفقات كثيرا خلال السنوات الأخيرة، وذلك لكون المساعي التي سطرته بلادنا في هذا المجال لبلوغ أهداف الألفية التي حددتها المجموعة الدولية في مجال التنمية البشرية.



أغتتم هذه المناسبة لأهنئ الشعب الجزائري على النجاح الباهر الذي حققته الجزائر في الانتخابات الرئاسية، هذه العملية الديمقراطية التي شهد العالم على صحتها، وكان نتيجتها فوز فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بنتيجة عريضة وهو أمر غير مستغرب بالنظر إلى حكمة هذا الرجل والقائد، المجاهد والأب الذي احتضن الجزائر في المحنة التي عرفها هذا الشعب الأبوي وأخرجنا من نفق مظلم بفضل حنكته واستقراره وبعد نظره، ولهذا يجب أن نعمل جميعا لمساندة هذا الرجل والالتفاف حوله، من أجل تجسيد برنامجه الانتخابي، من خلال المشاركة في إثراء الرأي حول مخطط العمل الذي عرضه علينا السيد الوزير الأول والمطروح أمامنا للنقاش.

إننا في التجمع الوطني الديمقراطي بإيمان راسخ ومبدأ ثابت، مجندون وراء تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية من خلال مواصلة واستمرار عمل الحكومة وهي مشكورة على الجهود الجبارة والأداء المميز.

السيد وزير الفلاحة،

لقد أوليتم منذ تنصيبكم على رأس وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، أهمية قصوى لكل ما يخص العقار الفلاحي وتأمين الفلاحين من هذا الجانب، وما بين هذا الاهتمام هو القفزة التي عرفها القطاع في وتيرة تسليم عقود الامتياز، بعدما كانت تعرف صعوبة كبيرة في الحصول عليها لأسباب عديدة لا داعي إلى ذكرها.

حيث تشير الأرقام والمعطيات التي بحوزتنا إلى العدد الكبير من الفلاحين الذين تمكنوا من الحصول على عقودهم في فترة وجيزة، وهذا ما يدل على العناية التي توليها السلطات إلى هذا الجانب الحساس والمتعلق بتأمين الفلاح وتوفير الجو المناسب له، لتمكينه من التفرغ إلى الإنتاج وخدمة الأرض بصفة عامة، وهذا سيساهم لا محالة في الرفع من المنتج الفلاحي في عدة تخصصات، ستمكنا من بلوغ الأمن الغذائي للبلاد إن شاء الله.

سيدي الوزير،

وبهذا الصدد ولغرض تمكين الفلاحين من الاطلاع على الجهود المبذولة في هذا المجال، هل يمكنكم أن تقدموا لنا بعض الأرقام عن العقود المسجلة مؤخرا، والعدد الإجمالي للمودعة؟ وكم تبقى من ملفات عالقة وأسبابها؟

ولهذا الغرض، فقد أصبح اليوم الالتزام باتخاذ الإجراءات والمبادرات الضرورية، لخلق الظروف البيئية اللازمة، لتثمين الكفاءات العلمية الوطنية، وذلك بتسهيل وتشجيع وتوجيه وتوظيف هذه الكفاءات وكافة الشباب الحائز على الشهادات العليا، قصد الاستجابة للاحتياجات الوطنية في مجال الإطارات المؤهلة، وهذا ما يضمن دون شك بقاء النخبة الوطنية والكفاءات العلمية في خدمة البلاد.

وعلى سبيل التذكير في هذا المجال، إن خريجي الجامعات والمدارس العليا في البلدان المتقدمة، يتم متابعة مسارهم الجامعي من قبل المؤسسات والهيئات المستخدمة الحكومية أو التابعة للقطاع الخاص طيلة تدرسهم، وذلك قصد اقتناصهم وتوظيفهم بمجرد تخرجهم، وعلى ضوء هذه المعطيات، أذكر مثلا كذلك في مجال الصحة العمومية ويخص التغطية الصحية في جميع مناطق الوطن، أي الجنوب والهضاب العليا، في إطار الخدمة المدنية من طرف الأطباء المتخصصين الجدد، هذه الأخيرة ألا وهي الخدمة المدنية، قد كشفت عن محدوديتها وعن طابعها الظرفي.

الحلول الدائمة في هذا المجال ممكنة ولا تتطلب سوى توفير ظروف العمل من حيث المنشآت والتجهيزات وظروف الإقامة والأجور المشجعة، ثم اقتراحها على مجموعة من الأطباء المتخصصين المتكاملين.

هذا سيحفز - دون شك - الأطباء الشباب على الإقامة في مثل هذه المناطق لمدة أطول؛ وبالتالي توفير ضمان الخدمات العلاجية لكل المواطنين بصفة دائمة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة لويزة شاشوة؛ الكلمة الآن للسيد مسعود بودراجي.

السيد مسعود بودراجي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

معالي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خاص، لأنه يعتبر طريقا محوريا وهو بوابة الجنوب، ويبدو أن المسؤولين يتجنبونه في تنقلهم، مما يجعله بعيدا عن العيون والاهتمام.

السيد وزير الموارد المائية،

تعرف بعض مناطق الجنوب لولاية المدية، لاسيما دائرة قصر البخاري وشلالة العذاورة تذبذبا وانقطاعا في توزيع المياه الشروب، مما دفع بالمواطنين إلى التعبير عن استيائهم من هذه الحالة ووصل الأمر أحيانا إلى نشوب أعمال الشغب، خاصة في فصل ...

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود بودراجي؛ الكلمة الآن للسيد محمد ماني.

السيد محمد ماني: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن عرض مخطط عمل الحكومة جاء تطبيقا لأحكام المواد 80، 81، 82 و83 من الدستور التي تنص على أن تكون الحكومة ملزمة بتقديم بيان عن السياسة العامة سنويا، وما يترتب عنه من مناقشة وإثراء، كما يحق للبرلمان إيداع ملتمس الرقابة، طبقا لأحكام المواد 135، 136 و137 من الدستور، كآلية رقابة الهيئة التشريعية على الهيئة التنفيذية. ستكون مداخلتي وجيزة بتحديد فصل أو اثنين فقط من هذا المخطط المعروض اليوم أمامنا.

هذا المخطط المستنبط من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي زكاه الشعب في انتخابات 17 أفريل 2014 بأغلبية مطلقة، نظرا لشخصيته وتاريخه وخبرته وحنكته التي يشهد له بها العدو قبل الصديق، ومن خلاله زكى الشعب هذا البرنامج والذي كان نواب حزب جبهة التحرير الوطني للبرلمان بغرفتيه أكبر المدافعين عنه، خلال الحملة الانتخابية الأخيرة عن صدق وقناعة، لأنه يتماشى كلية وتطلعات السياسة العامة للحزب، هاته

السيد وزير الصحة،

لا أخفي عليكم حجم ما يعانيه سكان ولاية المدية وسكان عدد من الولايات الداخلية في ميدان الطب المتخصص وما تفرضه وضعيات كثيرة من الأمراض من التنقلات المستمرة ومعظمها إلى العاصمة للاستفادة من الخدمات التي يتيحها المستشفى الجامعي مصطفى باشا بالعاصمة ومستشفى فرانس فانون بولاية البليدة، وبات المرضى يشتكون من الاكتظاظ وبعد المواعيد الخاصة بالاستقبال، بسبب الكم الهائل من طلبات الخدمة التي يرغب فيها المرضى من ولايات الوسط.

إن إنشاء مستشفى جامعي بولاية المدية في الهضاب العليا، باعتبارها النقطة الرابطة ما بين الشمال والجنوب وما بين الشرق والغرب، قد بات أكثر من ضروري وإنشاء هذا الهيكل سيوفر العناية والمشقة عن المواطنين في عدد من الولايات الداخلية، بما فيها الجلفة، تيارت، الأغواط، المسيلة وتيسمسيلت، وسيضمن في إطار ما يزخر به قطاع الصحة من خدمات وما تتوفر عليه جامعة الدكتور يحي فارس من توسيعات وإضافات هيكلية تمكنها من إطلاق كلية للطب والدراسات الصيدلانية، وسيضمن كل ذلك ترقية ونوعية محكمة من الخدمات لا يزال مواطنو ولاية المدية مع مواطني تلك الولايات يتكبدون المشاق لتحصيلها بالبليدة أو بالجزائر العاصمة.

إن البجوحة المالية التي تتوفر عليها الدولة، ستسمح بمثل هذه الإضافات المهمة في قطاع الصحة، وإن لم تكن الآن فمتى ستكون؟

السيد وزير الأشغال العمومية،

من هذا المنبر، أنقل بأمانة انشغال بعض مواطني الجهة والذين يتساءلون عن مصير الطريق السيار رقم 4، الرابط ما بين برج بوعريريج وخميس مليانة، خاصة وأن الدراسة جاهزة منذ سنتين ونظرا للفائدة الاقتصادية والاجتماعية التي ستعود من وراء هذا المشروع، حيث ستخفف - لا محالة - من الضغوطات على العاصمة، وفي هذا الصدد دائما يجب الإشارة إلى الحالات المتدهورة التي يعرفها الطريق الوطني رقم 60 أ، الرابط ما بين بلدية صفوان وسيدي عيسى، مما يستدعي ترميمه وتوسيعه، نظرا للحركة الكثيفة لمستعمليه. أما فيما يخص الطريق الوطني رقم 08، الرابط، بين الأربعاء وبوسعادة، فهو أيضا يحتاج إلى صيانة وتأهيل

رؤساء الدوائر، إلى الولاية، فيجب إعطاء الأهمية الكبيرة لربط العلاقة بين كل هؤلاء، خدمة للمواطن دون أي عقدة أو مركب نقص، لأي طرف من الآخر، في ظل القوانين والصلاحيات المخولة لكل منهما، ومن باب الاعتراف بما هو إيجابي، فإني أنوه بالطاقتين الإداريتين اللواتي أؤيد احترامهما في التعامل مع تدخلاتنا في مختلف المجالات وفي الآجال القياسية، هذا ما لم نجد - للأسف - عند جل الوزارات والتي لا تكلف نفسها عناء الجواب والتوضيح لممثلي الشعب، حيث بعد زيارتكم الأخيرة لولاية البويرة والتقارير المقدمة من طرف السيد الوالي - مشكوراً - حول بعض المشاكل التي تعانيها التنمية بالولاية، ما دفعنا إلى مراسلة كل القطاعات الوزارية المعنية حول إمكانية إيجاد الحلول اللازمة وإمكانية المساهمة في ذلك غير أنه لا حياة لمن تنادي.

سيدي الوزير الأول،

إنه من الضروري وضع استراتيجية تقييم خاصة بالولايات، للوقوف على مدى تنفيذ البرامج التنموية وأسباب التخلف والتراجع، إن صح التعبير، الذي تعرفه بعض الولايات، وهنا لا أشاطركم الرأي فيما ورد في المخطط المعروض أمامنا للمناقشة بالتركيز على الولايات الجنوبية والهضاب العليا فقط، فالأمر يتعلق أيضاً بولايات شمالية، شرقية وغربية، تعاني الأمرين في شتى المجالات. حيث وصلت نسبة إنجاز بعض المشاريع نسباً جد متدنية، مقارنة مع الأغلفة المالية المخصصة لهذا الغرض، ولعل زيارتكم الأخيرة إلى كل ولايات الوطن قد وضعتكم في الصورة الحقيقية لواقع هذه الولايات.

كما أحمل الهيئات المركزية المسؤولية في بعض الأمور، وأخذ كمثال دائماً ولاية البويرة التي تسير من طرف رئيس دائرة أخرى بالنيابة لمدة تفوق السنة، بالإضافة إلى تبعية معظم الإدارات المهمة للولاية إلى ولايات أخرى، يجعلها غير قادرة على اتخاذ القرارات في أبسط الأمور، مما عرقل التنمية بالمنطقة والتي رقيت إلى ولاية منذ التقسيم الإداري لسنة 74، رغم مراسلتي شخصياً لكم، السيد الوزير الأول، وكذا السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى ضرورة السهر على تطبيق تعليماتكم حول المدراء والمسؤولين الذين بلغوا من الكبر عتياً ولا يزالون في مناصبهم، وكذا المدراء الذين أثبتوا

الأخيرة المنبثقة من تغلغل هذا الحزب العريق في الأوساط الشعبية، وكذا لأن هذا البرنامج جاء تكملة لثلاثة برامج سبقته، منذ تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة زمام الحكم، والنتائج المحققة في جميع المجالات والميادين ولعل أهمها الجانب الأمني، من خلال ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ومختلف القرارات الجريئة والشجاعة المتخذة في هذا المجال، كما جاء في مخطط عمل الحكومة التعهد بالعمل على مواصلة ما تم البدء فيه في هذا المجال.

هنا أريد، السيد الوزير الأول، أن أؤكد على ضرورة التكفل الكامل والشامل بجميع الفئات التي مستها المأساة الوطنية.

وهنا أفتح قوساً، لأؤكد على دور رجال الحرس البلدي ورجال المقاومة، الذين هم بأمرس الحاجة لالتفاته جادة منكم، مثلهم مثل جميع أسلاك الأمن والجيش وأنتهز هذه السانحة للوقوف وقفة إجلال وتقدير لمختلف أسلاك الأمن والجيش المرابطين على طول الشريط الحدودي في ظل الظروف الخطيرة المحيطة ببلادنا.

ولقد شد انتباهي في مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا، حرص هذه الأخيرة على توطيد العلاقة بينها وبين البرلمان بغرفتيه، واسمحو لي هنا أن أتوقف عند المصطلح الصحيح والصريح المحتوي في هذا البرنامج، بالقول إن الحكومة ستنتهج الحوار والتشاور مع غرفتي البرلمان، وهذه شجاعة في الاعتراف بأنه لم تكن هناك علاقة، ولا أقصد هنا الدور الذي تقوم به الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان في تحديد الجلسات وغيرها، فأنا أقصد أكثر من ذلك، فكم من سؤال شفهي وكتابي بقي طي أدراج الوزارات المتعاقبة وحتى أثناء الزيارات الميدانية للسادة أعضاء الحكومة في العديد من الولايات، لا تعطي أهمية لوجود المنتخب المحلي أو حتى الوطني لمحاولة معرفة الواقع الذي يعيشه المواطن من طرف ممثله مباشرة، بل يكتفي الوزير بما يقدم له من طرف المسؤول الأول عن الولاية، لتصبح الزيارة عبارة عن بروتوكول لا أكثر ولا أقل، فالأجدر أن تكلم هذه الزيارات الميدانية بقاء قصير مع منتخبي الولاية، للوقوف على واقع القطاع المعني، وهنا الأمر لا يتعلق بالحكومة فحسب، بل الهيئة التنفيذية بأكملها، وهذا المصطلح الذي أراه مناسباً في هذا الباب، أي علاقة الهيئة التنفيذية بالهيئة التشريعية، من أبسط موظف في الإدارة إلى المدراء التنفيذيين، إلى

صناعية واضحة المعالم لجهة القطاعات ذات الأولوية والتي يجب أن تحظى بحماية كافية، بالإضافة إلى تحديد دور القطاع العام وشكل مساهمة الدولة وإجراءات المرافقة التي تشمل التكوين وتطوير البحث وأشكال الشراكة.

3 - فيما يتعلق بتعزيز اللامركزية، أين توصيات لجنة إصلاح هيكل الدولة؟ وماذا عن تنظيم مناطق الوطن إداريا ومن ثم اقتصاديا؟

إننا نعتقد أن إعادة الهيكلة الإدارية، كما تم تقديمها، قد لا تكون كفيلة بمواجهة المشاكل، فالمسائل المرتبطة بتقريب الإدارة من المواطن، يمكن معالجتها عبر تكنولوجيات التواصل الحديثة، كنموذج وزارة العدل، ووزير العدل مشكور على ذلك، ولضرورة تضيق مساحة التخطيط الإقليمي عبر إعادة تنظيم إدارية قد تعطي نتائج عكسية، والحل برأينا هو توسيع مساحة التخطيط الإقليمي عبر اللامركزية، مؤسسة على خصائص اقتصادية واجتماعية للمناطق المختارة، وهو الاتجاه المهيمن دوليا.

4 - ما مبررات إعادة هيكلة الوزارات في تجربة أقل من سنة، خصوصا وأن الحكومة ليست سياسية، بل تكنوقراطية، وبالتالي كانت حرة من التزامات التوازنات السياسية والتي تفرض أحيانا إعادة هيكلة الوزارات؟

5 - عصنة حكام الجامعات تأتي وفق ما هو ممارس دوليا، عبر تعزيز شراكة هيئة التدريس في تسيير المرافق الجامعية، بتمكينها من اختيار المسؤولين أقله عند بعض المستويات، وهذا بصورة تدريجية، لنصل في النهاية لتسيير ديمقراطي للجامعات، يتحمل معه الجامعيون المسؤولية في النتائج مع الهيئة الوصية.

في مجال محاربة الفساد، نشي على الجهود المبذولة للحكومة، ولكن هناك أمور تطفو على السطح وتوحي بعدم جدية المحاربة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، هذه الأيام هناك إطار مركزي مفصول من إدارة الجمارك، قد أقام عدة أحاديث في عدة قنوات تلفزيونية خاصة، ويتوجه باتهامات خطيرة، في حق الإدارة والمتعلقة بالتستر على ملفات الفساد، التهرب الضريبي الجبائي، تحويل العملة الصعبة بطرق مشبوهة... إلخ، ولم تبد السلطات المعنية أي رد فعل، وإذا بقي هذا الأمر بهذا الشكل سوف يعمق الشكوك حول المكافحة الجدية للفساد.

وعليه، إما أن هذا الإطار المركزي يحال على التحقيق

فشلا في تسيير قطاعاتهم. فالدولة على المستوى المركزي تضع برامج هامة وترصد لها مبالغ معتبرة، ولكن تبقى همزة الوصل غير متوفرة، فالثقة التي نعمل جميعا على ترسيخها بين المواطن والدولة لا تكتمل والحلقة مفقودة، أي حلقة ممثلة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وهنا أتأسف وأنا أتابع الأخبار على صحة قرار، لا أعلم حقيقة مصدره، حول منع نواب البرلمان من دخول مراكز الامتحانات وما تم تداوله في بعض وسائل الإعلام، فيا حبذا لو تمت برمجة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد ماني؛ الكلمة الآن للسيد آدم قبي.

السيد آدم قبي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أستسمحكم - معالي الوزير الأول - أن أختصر مناقشة مخطط الحكومة في مجموعة من النقاط، وذلك ربحا للوقت وسعيا لإيصال وإيضاح الفكرة.

النقطة الأولى: ورد في المقدمة تذكير بمسعى المصالحة الوطنية، وهو أمر ندعمه، ولكن بالمقابل ماهي الدروس من العملية الإرهابية بتقنوتين؟

2 - ما المقصود ببرنامج نمو يندرج في إطار مواصلة جهود إدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي؟ كنا نعتقد - ياسيادة الوزير الأول - أن اقتصادنا الوطني يعاني من اندماج متسرع وغير محسوب في المحيط الخارجي، وهو الأمر الذي تم السعي لتصحيحه، انطلاقا من قانون المالية التكميلي 2009.

إن برنامج عملكم لا يتضمن هوية ورؤية واضحة للمشروع الاقتصادي، وهو سلسلة من المشاريع القطاعية الممولة من قبل الموازنة، وهذا غير كاف لتحقيق الهدف الأساسي، وهو إنهاء الطبيعة الريعية للاقتصاد والذي لا يتأتى إلا بسياسة



بداية، أستغل هذه السانحة لأهنئ فخامة رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، على الثقة الكبيرة التي وضعت في شخصه للمرة الرابعة من طرف أغلبية الشعب الجزائري، الذي يرى فيه الاستقرار، الاستمرار، الأمان والازدهار.

السيد الرئيس،

من خلال تصفح وثيقة منخطط عمل الحكومة المعروضة علينا للدراسة والمناقشة، كنت أجد قبل ذلك الاطلاع على حصيلة عمل الحكومة السابقة والذي كان من المنتظر عرضها في نهاية السنة الماضية أو بداية هذه السنة، لأنني أرى أن المخطط الحالي ينقل كل ما لم يمكن تنفيذه من طرف الحكومة السابقة، ضمن محاور كبيرة من برنامج رئيس الجمهورية، خاصة منها الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، يضيف المخطط الحالي بعض الجوانب الإيجابية في كيفية اتخاذ إجراءات صارمة للسهر على تنفيذ وتجسيد هذا البرنامج ميدانيا وهذه أمنية الجميع.

الملاحظة الثانية - سيدي الرئيس - من خلال الفصل الثاني من هذا المخطط، فإن الحكومة اعتمدت في منخطها هذا على الفترة الخماسية القادمة (2015-2019) لتجسيد الأهداف المرسومة، كان من الأجدر أن يتم تقسيم هذا المخطط الخماسي إلى خمس مراحل، تمتد كل مرحلة إلى سنة واحدة، يتم من خلالها رسم الأهداف حسب المتطلبات والأولويات، مما يسمح لأجهزة المراقبة والمتابعة بمتابعة مدى تحقيق الأهداف وكذلك إعطاء الفرصة للبرلمان للاطلاع على الحصيلة السنوية للحكومة، مما يسمح بإعطاء جدية واهتمام أكثر للبرنامج الرئاسي وتجسيده ميدانيا، لأن التجربة الماضية - السيد الرئيس - يعرفها الجميع، والمشاريع الإنمائية المختلفة المعطلة منذ سنوات ضمن المخططات الحكومية السابقة لدليل على ذلك وهي كثيرة، وخاصة في مجال السكن، أعطي مثلا، نحن في ولاية باتنة منذ 2007 هناك مشاريع سكنية لم يتم إنجازها إلى يومنا هذا، وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مستوى مختلف الولايات، ومنذ المخطط الخماسي 2005 - 2009، ولم تتم المساءلة أو المحاسبة على ذلك أو عن أسباب هذا التعطل والإهمال.

لذلك - السيد الرئيس - يجب رسم خطط عملية سنوية بأهداف معينة، يكون في المستطاع تحقيقها ومساءلة

وتأخذ هذه القضايا التي يتكلم عليها محل الجد ويتابع أصحابها أو يعاقب على تصريحاته المغرضة والكذب.

7 - نعتقد أنه من الضروري في مواجهة التحديات على الحدود أن يتعزز تواجدنا السياسي التقليدي خصوصا في دول الساحل بالتواجد الاقتصادي للقطاع العام والخاص، وهو وحده الكفيل بتدارك تقلص النفوذ الإقليمي، وهو ما انتبهت إليه العديد من الأطراف المعنية بصراع النفوذ، وعلى الدبلوماسية أن تكون رأس حربة في فتح المجال أمام المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامه، هذا إضافة للفرص الاقتصادية الصرفة التي يمنحها هذا التوجه.

8 - إننا نلح على ضرورة فتح نقاش عام أمام الجميع، قبل الشروع في استغلال الغاز الصخري، لأن الإمكانيات الحالية للتوصل تجعل من القرارات الاقتصادية أكثر تعقيدا وبحاجة ماسة إلى شرح منهجي يحترم الرأي العام، حتى نضمن اندماج الجميع في المسعى وسد الذرائع أمام أي سوء فهم أو استغلال ظرف، رغم أن هذا الأمر تم تمريره بالنسبة للبرلمان بغرفتيه، ولكن هذا لا يمنع أن نشرح هذا الأمر للإقناع، لأننا إذا كنا نثق في الوزير الأول ولكن ماذا عن هؤلاء الخبراء إذا لم يقنعونا، أنا لا أعتقد..

8 - سنتغاضى عن غياب أهداف كمية للمشروع، ولكن نود أن تمكنونا من مؤشر نحتكم إليه في الحكم على نجاحكم يا سيادة الوزير الأول وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد آدم قبي؛ الكلمة الآن للسيد بوزيد بدعيدة.

السيد بوزيد بدعيدة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد المحترم، رئيس مجلس الأمة الموقر، معالي الوزير الأول، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، الأسرة الإعلامية، الضيوف الكرام.

بداية، سأختصر نظرا لضيق الوقت، لأن سبع دقائق قليلة جدا لكي نعلق على كل منخطط الحكومة، سيدي الرئيس.

الأخيرة لوزارة الداخلية واستحسانها من طرف المواطنين لدليل على ذلك، لكن عقبة البيروقراطية المغروسة في أذهان فئة كبيرة من أعوان الدولة ومنهم مسؤولون كبار على مستوى الولايات والقطاعات الإدارية الكبرى وفي مختلف الإدارات العمومية المحلية والوطنية، فكيف يمكن التخلص من هؤلاء البيروقراطيين الذين لا يرتاحون إلا إذا تعطلت مصالح المواطن؟

كذلك تفشي كل أنواع التصرفات السلبية كالرشوة والمحابة والتعسف في استعمال السلطة، إن المنظومة القانونية موجودة لكنها غير مفعلة، فالحل أراه في تغيير ذهنيات هؤلاء أو إعفائهم وإعطاء الفرص للفئات...

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بدعيعة؛ الكلمة الآن للسيد كمال خليلي.

السيد كمال خليلي: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السادة أعضاء الحكومة، أسرة الإعلام، السيدات والسادة الزملاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان أن كل جزائري غيور على وطنه ومن أي موقع هو فيه، يحذوه العزم على أن يساهم في توفير الشروط الرامية إلى الحفاظ على استقرار البلاد وتأمين النمو والتكفل بانشغالات المواطن، من خلال سياسة المصالحة الوطنية وتوطيد أسس المرجعية الدينية، الوطنية.

ولكن لا يتأتى هذا - السيد الرئيس - إلا بتكافؤ الفرص بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، في جو يسمح للمشاركين بالثقة والطمأنينة في جدية قبول مساهماتهم من أي زاوية ينظرون منها، للمشاركة في بناء هذا الوطن العزيز، في إطار ديمقراطية تشاركية حقيقية.

والأجدد بنا - السيد الرئيس - في هذه المرحلة أن نرى نماذج ولو بسيطة في اجتثاث جذور البيروقراطية ومكافحة الفساد الذي أصبح هاجسا يؤرق العاملين الصادقين، دون

المعنيين ومتابعتهم أثناء التنفيذ. كذلك جاء ضمن الفصل الأول، توطيد أركان دولة القانون وبالضبط في العنوان الثاني: ترقية الديمقراطية التشاركية واللامركزية، وأن الحكومة ستضع إجراءات شفافة وقنوات دائمة للحوار والتشاور، حول تنفيذ القرارات والمشاريع الموجهة لتلبية حاجيات المواطنين، هذا جيد جدا، لكننا اعتدنا سماعه من حكومات سابقة ولم يتحقق منه شيء، أسأل فكيف يتحقق ذلك وممثلو الشعب بعيدون تمام البعد عن هذا التشاور وهذه المشاركة؟ وهم الذين تم انتخابهم لإيصال انشغالات المواطنين على المستوى المحلي والوطني، لكن للأسف يتم تغييرهم محليا ووطنيا، وعدم إشراكهم في اقتراح برامج التنمية والحضور الميداني للاطلاع على مدى تقدم وتيرة العمل وتنفيذ المشاريع المبرمجة.

كما نلاحظ إغفال الانشغالات المقدمة من طرف النواب الخاصة بقطاعات التنمية المحلية والوطنية.

في هذا الإطار، أسأل هل يمكن فعلا فتح الحوار والتشاور بين ممثلي الشعب وأعوان الإدارة العمومية، لأن الحوار والتشاور وإشراك الجميع حول موضوع التنمية، يعتبر نجاحا لمخطط الحكومة؛ وجاء ضمن هذا المخطط، حول موضوع العلاقة بين الحكومة والبرلمان، أن الحكومة ستنتهج أسلوب الحوار والتشاور كقاعدة عمل أساسية مع غرفتي البرلمان، نعم إنه الحل الوحيد في السير والتكامل لتطبيق مضامين برنامج فخامة رئيس الجمهورية، ندعو - سيادة الرئيس - إلى تعميم هذا الحوار على المستوى الوطني، وخاصة على المستوى المحلي، الذي نرى فيه الأساس في تنفيذ مخطط عمل الحكومة.

في مجال الخدمة العمومية التي تعتبر مرآة الدولة أمام المواطنين، لا يزال عمل الحكومة بعيدا عن تحقيق مبتغى وأهداف البرنامج الرئاسي، نظرا للتصرفات البيروقراطية لأعوان الدولة أمام المواطنين وعدم اقتناع هذا العون أنه متواجد من أجل خدمة المواطن والسهر على راحته والاستجابة لمتطلباته حسب ما يخوله القانون في ذلك.

السيد الرئيس،

إن نية الحكومة فعلا تسعى حسب هذا المخطط لتبسيط إجراءات الخدمة العمومية، والمسؤولون على هذا القطاع يعملون بجدية لتخفيف معاناة المواطنين، والإجراءات

وما ذكر في الفصل الرابع حول تسيير المنشآت الأساسية وصونها، نسجل - وبأسف شديد - على وزارة الأشغال العمومية الحالة التي وصل إليها الطريق الوطني رقم 03 الذي يعد شريان الاقتصاد الوطني، فهو الذي يربط موانئ عنابة وسكيكدة بمنطقة حاسي مسعود، وخاصة الشطر الرابط بين بسكرة وتقرت، مروراً بولاية الوادي، ونحن نتدخل بخصوصه للمرة الخامسة طيلة السنوات السابقة. والأدهى والأمر الطريق الوطني رقم 48 الرابط بين الطريق الوطني رقم 03 ومدينة الوادي، والطريق الوطني رقم 46 الرابط بين الطريق الوطني رقم 03 ومدينة أولاد جلال، حيث تقصد 47 ولاية ما تنتجه ولاية الوادي من خيرات فلاحية وحيوانية، وتبقى المركبات تمر بجانب الطريق لمسافات متقطعة تفوق 200 كلم، ويبقى السؤال مطروحا، ينتظر الإجابة.

وفي مجال التربية الوطنية، فالتحسين البيداغوجي لم يأخذ حقه في هذا المخطط الذي ركز على الجانب التقني في تطوير القطاع، وخاصة التجارب الفاشلة التي لم يشر إليها. أما في مجال السكن، فقد أشار المخطط إلى انتهاج مسعى نوعي في مجال التصميم والبناء، وتخصيص مساكن متكيفة مع حاجيات المناطق والأشخاص، لكن تبقى مناطق الجنوب تعاني من ضيق المساحة ونوعية التصميم. وفي مجال علاقات العمل أيضا، يبقى التوقيت الخاص بمناطق الجنوب ضروريا، لما يعود بالفائدة على الجانب الاجتماعي والاقتصادي وخاصة الطاقوي، شكرا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال خليلي؛ الكلمة الآن للسيد الطيب فنيبر.

السيد الطيب فنيبر: بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد معالي الوزير الأول، عبد المالك سلال وطاقم حكومته المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
سعيد أنا اليوم بتدخلتي في هذا المجلس الموقر، الذي

أن يمس أصحابه، وخاصة على المستويات العليا، فالمسؤول أو المدير الذي كان ينجز عدة صفقات في اليوم، أصبح ينجزها في شهر أو أكثر، مما أثر سلبا على وتيرة الإنجاز، مثل شعبي يقول: «راح الصالح في جرة الطالح»، والأمثلة كثيرة في عدة مجالات أخرى.

السيد الرئيس،

الديمقراطية التشاركية واللامركزية لا تكفي أن نضع لها بعض الإجراءات الشفافة أو البرامج، أو تحديث التسيير أو تعزيز بعض وسائل التدخل أو تعميم بعض التكوين، إنما يتطلب أولا إرادة قوية في إعطاء المنتخب صفة حقيقية التي لا تنازعه فيها الإدارة ولا تفرمله في تسابقه نحو الإصلاح والتنمية والتطوير وتجسيد ما جاء من أجله.

العلاقة بين البرلمان والحكومة - السيد الرئيس - هي علاقة احترام وتطبيق مواد الدستور، هي علاقة منفذ ومراقب، هي علاقة تحفيز ودفع نحو تنمية حقيقية جادة. هي ليست علاقة تلبية بعض الالتماسات أو الإصغاء للأراء، دون تنفيذ أو التكفل ببعض الإشكالات اليومية للبرلماني.

إشكالية البرلماني أو إشكالية البرلمان اليوم تقع على كاهل المشرع الذي شرع للمشرع، إذا أراد أن تكون هذه المؤسسة قوية وتمثل فعلا السيادة للدولة الجزائرية وتعزيز الفصل بين السلطات والعلاقة التي تربط بينهم.

وفي إطار ترقية الخدمة العمومية، يقر مخطط عمل الحكومة باستعادة الثقة بين المواطن والإدارة التي فقدت أو لم تكن أصلا موجودة، واستعادة مصداقية الدولة وهيبته لا يتأتى إلا بالإشراك الفعلي أو إشراك الفاعلين في المجتمع، وعلى رأسهم المنتخبون الذين لم يؤخذ رأيهم في الكثير من الملتقيات والندوات التي من شأنها أن تساهم في إعداد مشاريع القوانين والنصوص لإدارة شؤون الجماعات المحلية.

أما ما ذكر في تعزيز ترقية الخدمة العمومية وتجسيد مبادئ الحكم الراشد، فهو يبقى يندون حول تحسين التقنيات فقط، فهي وإن كانت ضرورية لا ترقى إلى التحسين الدائم لنوعية الخدمة العمومية.

أما في مجال إصلاح العدالة واستقلاليتها، إذا نفذ - فعلا - ما ذكر في هذا المخطط، نقول إننا انطلقنا في بناء عدالة مستقلة ومطمئنة للجميع.

شرعية للشعب الجزائري، ونرى أن مجهودات كبيرة قد بذلت وتنتائجها جد مرضية ومطمئنة، ظهرت في المؤشرات الاقتصادية والمالية السابقة ما بين الفترة 2010 - 2013، وفي هذا المخطط نثمن جل المجهودات والاقتراحات التي وردت فيه ومنها على سبيل المثال التقسيم الإداري الجديد الذي وعد به فخامة الرئيس شعبه الجزائري الأبوي، حيث لا نشك في مصداقيته ونرحب برؤيته بعيدة المدى لجزائر الغد إن شاء الله.

نحن كنواب ومثلي الشعب ملزمون برفع انشغالات المواطنين والحفاظ على أمن وطننا الحبيب، الذي عاهدناه ونعاهد لأجله شهداءنا الأبرار الذين زهقت أرواحهم وسفكت دماؤهم لتسقى أرض الجزائر الطاهرة، حتى تصبح على ما هي عليه اليوم شامخة، جذعها في الماء ورأسها في السماء.

وأدخل مباشرة في الطلب الأول، حيث إن أبناء منطقتي يطمعون في جودكم وكرمكم ويطالبون بترقية أكبر دوائر الولاية إلى ولايات جدد إن شاء الله، منها ولاية المشرية وولاية عين الصفراء، هذه الأخيرة التي هضم حقها في التقسيم الإداري السابق سنة 1984، حيث كانت عين الصفراء هي الولاية بجدارة، نظرا لموقعها الجيوستراتيجي القديم والحالي، حيث لا يخفى على أحد أنها من أقدم المقاطعات التي حكمت في النصف الأول من القرن الماضي منطقة الساورة من رقان إلى معسكر ومن تيارت إلى الحدود المغربية، والدليل على أن حقها مهضوم، أنه كان الرقم 44 عين الدفلى، 45 عين الصفراء، و46 عين تيموشنت ولا نعرف كيف دخلت النون بين العينين؟

وحتى أوفي بعهدي وبالأمانة التي حملني إياها سكان هذه المدينة الحدودية المجاهدة، التي سجلت مرور بصمات معظم أبطال الجزائر، ومن بينهم المجاهد المخلص، فخامة رئيس الجمهورية، عبر جبالها الشامخات الشاهقات، قلت وحتى أوفي بعهدي وأوصل أمانتي، فإن سكان مدينة عين الصفراء يلتمسون من فخامة رئيس الجمهورية ومنكم سيدي الوزير الأول المحترم، رد الحق المسلوب لهذه المدينة، كونها حدودية تقع في الهضاب العليا وتمتاز بالسياحة والزراعة والآثار والتاريخ العريق، كما أنها حصلت على نسبة كبيرة جدا في الانتخابات الرئاسية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لا لشيء إلا لأنه

أبدأ فيه بقوله تعالى، بعد بسم الله الرحمن الرحيم: «إن ينصركم الله فلا غالب لكم» والانتصار الكبير هو للشعب الجزائري الذي عبر بكل حرية ونزاهة لمستقبل جزائر الأمن والاستقرار، في اختياره وبقوة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيسا يوم 17 أبريل 2014. حيث أعتنم الفرصة وأهنته على هذا الاختيار الأمثل الذي حظي به من طرف كل الجزائريين والجزائريات الأوفياء لمبادئ ثورة التحرير، والمخلصين للوطن الحبيب والمحبين للأمن والأمان والاستمرارية، في ظل جزائر آمنة قوية ومستقرة.

كما يسعدني كذلك أن أهني معالي الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال، على الثقة التي جردها ووضعها فيه فخامة رئيس الجمهورية هو وطاقم حكومته الأخيار، الذين لم يختاروا بالصدفة وإنما - وبلا شك - لإخلاصهم للوطن وتفانيهم في خدمة الشعب الجزائري، وامتنياء لك السيد الوزير الأول وحكومته التوفيق والنجاح في أداء مهامكم النبيلة والحرص على تجسيد هذا المخطط على أرض الواقع، وأنا متفائل على أنه من تواضعكم وحبكم لخدمة الجزائر وحكمة التواصل التي تتمازجون بها، سوف تصلون - لا محالة، إن شاء الله - إلى الأهداف المرجوة في ظل القيادة الراشدة لفخامة رئيس الجمهورية، كما لا يفوتني كذلك وبكل اعتزاز أن أهني السيد القدير، أحمد أويحي، على الثقة القيمة التي وضعها فيه فخامة الرئيس، على قمة ديوان رئاسة الجمهورية، وأشكره على تفانيه وحرصه على مواصلة المشاورات الحكيمة مع كل فئات الوطن، حتى تعم كافة شرائح المجتمع، وتكون المشاركة في إثراء الدستور شفافة، توافقية، جدية وقوية.

كما وأنني بصفتي من المنتخبين الأحرار عن ولاية النعامة، لا أمر دون أن أحیی تحية محبة وإجلال وتقدير لجيشنا المغوار وأحیی كذلك كل رجال الدرك والأمن الوطني والجمارك على السهر على حماية حدود جزائرنا العميقة.

سيدي الوزير الأول،

نحن اليوم بصدد مناقشة مخطط عملكم، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، والذي نرى فيه حرصكم وإرادتكم القوية المتفائلة لنجاح هذا البرنامج الذي يشمل التنمية المتواصلة في جميع القطاعات، استجابة لمطالب



وأنا أتصفح مشروع مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، فإنه لا ينتابني أي شك في الإرادة السابقة والعزيمة الفولاذية التي يتمتع بها كل الطاقم الحكومي الكفؤ، وعلى رأسه دولة الوزير الأول بوطنية وإخلاص. فأنا أدعو لكم بالتوفيق والدعاء عنوان المحبة والصلة، ونهج الأمانة والوفاء الذي هو من شيمنا طبع الكرام.

ولكن ما حز في نفسي هي بعض التساؤلات والانشغالات والتي أصبح حتى المواطن البسيط يناقشها اليوم والتي سأحاول أن أختصرها من خلال هذه المساهمة المتواضعة. سيدي الرئيس،

ما هو مصير المشاريع التنموية الخاصة بالمخططات السابقة، أي 2009 - 2014 التي لازالت متراكمة إلى حد الساعة في معظم الولايات، لا سيما الولايات الداخلية.

ففي ولاية أم البواقي لازلنا نتحدث إلى حد الساعة متى يتم تسليم كل برنامج الهضاب الذي هو برنامج 2004؟

فعلى سبيل المثال لا الحصر، مسرح جهوي بمدينة عين البيضاء، يحتاج إلى ترميمات وليس إنجازا، قلت مسرح جهوي في دائرة عين البيضاء، إلى حد الساعة لم يتم ولم نستلم هذا المشروع الذي هو من برنامج 2004.

أما بالنسبة لبرنامج 2009-2014 فحدث ولا حرج، إذا كانت كل المشاريع منطلقة كما يتغنى بها البعض، فإن معظم هذه المشاريع المنطلقة لم تتعد نسبة الإنجاز فيها 20٪ أو 30٪ إن لم تكن مجمدة، وخاصة منها تلك المتعلقة بالسكن، ولعل السيد وزير السكن والعمران على علم بالحظيرة السكنية لولاية أم البواقي.

09 سنوات لم تكن كافية لإنجاز محطة تصفية المياه المستعملة بمدينة عين البيضاء، هذه ضمن برنامج 2006، و06 سنوات لم تكن كافية لإنجاز ثانوية بلدية عين الفكرون.

أما توزيع السكن، ففي مدينة عين مليلة تم نشر قائمة تفوق أكثر من 700 مواطن في شهر سبتمبر 2013، إلى حد الساعة لم تنته من دراسة الطعون، ولم يتم توزيع السكنات في هذه البلدية والتي يعيش مواطنوها الأمرين.

وفي ميدان الفلاحة، استفادت ولاية أم البواقي سنة 2009 من مشروع مجمع جهوي لتخزين وجمع الحبوب، نظرا للطابع الفلاحي الرعوي لهذه الولاية، ولكن إلى حد الساعة لم يتم حتى توطين المشروع، إلى حد الساعة لا يوجد

واجب وطني ومحبة لفخامته وتثميننا لرؤيته البعيدة في ازدهار الجزائر.

الانشغالات كثيرة متعددة ولضيق الوقت الممنوح أكتفي بهذا.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد الوزير الأول،

زملائي، زميلاتي،

في تدخلتي الأخير هذا، اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة وأشكر كل مواطني ومواطنات ولاية النعامة وبلدياتها من لبيوض، المشرية، القصدير، مأوى بن عمار وعين بن خليل، النعامة، عسلة، تيوت، عين الصفراء، مقران، والجنين، على الثقة الكبيرة، الصادقة التي منحوني أياها وهي في أعماق قلبي وشرفوني بها.

كما وإنها في نفس الوقت مسؤولية عظيمة حملوني بها، وسوف أكون وأظل - إن شاء الله - في خدمة هذه الولاية الطيبة وأسهر على انشغالاتها وأدق جميع الأبواب لرد الجميل لهذا الشعب العظيم الذي كرمني وشرفني في تشريعات 10 ماي 2012، وزادني تكريما ونصرا في محليات نوفمبر 2012، بالقوائم الحرة التي فازت في كل البلديات وبرئاسة بلديتين و08 مقاعد في المجلس الشعبي الولائي.

وأعتز كذلك وأفتخر أنهم اختاروني لهذا المقعد..

السيد الرئيس: شكرا، رسائلك المتعددة الاتجاهات قد وصلت إلى أصحابها، شكرا لك؛ الكلمة الآن للسيد طه حسين شوية.

السيد طه حسين شوية: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد دولة الوزير المحترم الفاضل،

السيدات والسادة معالي الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

السيدات والسادة الضيوف،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم وأسعد الله مساءكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد طه حسين شوية؛ السيد عبد الكريم قريشي تقدم بتدخل مكتوب سوف يحول إلى السيد الوزير الأول ويرد عليه في حينه، والآن الكلمة للسيد غريسي مهني.

السيد غريسي مهني: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الموقر،  
سيدي معالي الوزير الأول الفاضل،  
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،  
زميلاتي، زملائي، أعضاء المجلس الموقر.  
نلتقي اليوم لمناقشة مخطط عمل الحكومة وهو المخطط المستلهم من البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، والذي تقدم به للشعب الجزائري يوم 17 أفريل وحظي بتزكية شعبية كبيرة.  
سيدي الرئيس،

إن هذا المخطط المعروض أمامنا للنقاش، قد جاء متكاملًا وجاء ليستجيب لتطلعات الشعب الجزائري ورغبته الكبيرة في تحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية المشروعة.

كما أن مواصلة تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، من شأنه المساهمة أكثر في تثبيت الوحدة الوطنية وترسيخ الانسجام الوطني.

سيدي الرئيس،  
إن التحديات المحيطة بالجزائر في سياق جهوي ودولي، تفرض علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى تقوية الجبهة الوطنية الداخلية لمواجهة كل الصعوبات المحتملة في المستقبل.

وفي هذا الإطار، نبارك مبادرة السيد رئيس الجمهورية، في عرض وثيقة التعديل الدستوري للنقاش الوطني، لخلق المزيد من التوافق والمصالحة مع الذات والتاريخ والمستقبل.

السيد الرئيس،  
إن هذا المخطط، بحول الله تعالى، سوف يحقق أهدافه الوطنية تحت إشراف السيد رئيس

الجمهورية، خاصة بالنسبة للفترة الخماسية القادمة 2015-2019، حيث ستعكف الدولة على حجز كل الوسائل والطاقات، من أجل تجسيد البرنامج الرئاسي وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7٪، وكذلك التخلص

شيء! فكيف يتم تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية، في ظل هذه التراكمات القديمة لعدة برامج والتي أرصدت لها مبالغ مالية مهمة؟ من المسؤول عن تطبيق برنامج رئيس الجمهورية الفعلي؟ هل هو الطاقم الحكومي أم الجهاز التنفيذي المحلي؟ نحن لا نشك في الإرادة السياسية لكل الطاقم الحكومي، لكن تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية هو أمر محلي، ويتطلب مجهود كل الجهاز التنفيذي وكل المنتخبين وكل الطاقات الفعالة ميدانيا، وبالتالي نرى أنه يجب إعادة النظر في تطبيق هذا البرنامج، ياترى هل هو مسؤولية الحكومة أو مسؤولية المحليين؟

هذا من جهة، من جهة أخرى - كما لا يخفى على الجميع - فإن التقسيم الإداري الجديد يسيل لعاب الكثيرين، وللأمانة، فإن أعيان وسكان مدينة عين البيضاء ينتظرون وبكل شغف مشروع التقسيم الإداري الجديد، لعل وعسى أن يكونوا محظوظين من هذا التقسيم الإداري نظرا للكثافة السكانية العالية التي تتميز بها هذه المدينة، ناهيك عن أنهم منتمون لبرنامج الهضاب، وهذا الطموح ربما يراود الكثيرين منهم منذ 1974 و1984 بحكم أنهم في أقدم دائرة منذ الحقبة الاستعمارية.

أما بالنسبة لسياسة التشغيل، فبودي أن أشكر الوزير السابق على ما قام به من مجهودات على مستوى هذا القطاع وإنقاذ الشباب الجزائري البطال، لكن - السيد الوزير الأول - أنا أتساءل: هل فكرت حكومتكم في تطبيق المنحة على البطالة؟

بمعنى أننا نعطي منحة للبطال ولكن عندما نجد له وظيفة لا بد أن يلتحق بها فأرسله وإذا لم يكن الأمر كذلك أي رفض، أوقف مباشرة هاته المنحة، أو ربما هو من خلال الجهاز يؤشر فيتحصل على راتبه وهو ما كثر في المنزل.

إذا كانت منحة البطالة تحفيزية، خاصة بالنسبة ليد العاملة، أعطيه منحة البطالة ولكن إذا أرسلته في يوم ما إلى ورشة المقاول ولا يلتحق بها فأوقفها مباشرة.

هل تم التفكير من أجل خلق الثروة وخلق سوق عمل في الجزائر ويكون ميدانيا؟

أما بالنسبة للجانب الأمني، فإن ولاية أم البواقي تفتقر لأعوان الأمن.

إذا كانت المقاييس تبين أنه لكل 356 مواطنا لا بد لهم من شرطي، فنحن بعيديون كثيرا...

وسلم: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه». أعطف بعد إذنكم - سيدي الرئيس - لأتحدث عن ولاية تندوف، فأقول إن لولاية تندوف وضعا خاصا وإقليميا خاصا، نعم إنها تراب وولاية من ولايات الجنوب الغربي للجزائر، ولكنها - سيدي الرئيس - تمتاز عن غيرها من باقي ولايات الوطن بموقعها الجغرافي الحساس والهام جدا، كونها ولاية لها 04 حدود، مع المغرب والصحراء الغربية وموريتانية ومالي، تزخر بثروات باطنية لم تستغل بعد، كالغاز والبتروول والحديد والذهب وغير ذلك من الثروات، فإلى متى تظل هذه الثروات مدفونة تحت الأرض ولما تفعل؟

مجرد أسماء كغار جبيلات، حيث منجم الحديد، فلم هذا الركود؟ وحتى متى تستغل أحسن استغلال والفوائد جمّة؟ أذناها امتصاص الكثير من البطالة وتشغيل وتشجيع اليد العاملة حتى من خارج الولاية التي كنا نأمل أن تكون ولاية ولا أفضل، لكن - سيدي الرئيس - ولاية تندوف كانت ومازالت تعاني من كل شيء، تندوف وقساوة الطبيعة تندوف ونقص التنمية الاقتصادية، تندوف وعدم ترقية الإطارات، تندوف وعدم التصدي للتوابع الطبيعية كالجفاف.

سيدي الرئيس،

إن الشعب يئن ويتألم في ولاية تندوف، نعم سيدي الرئيس، الوضع متردي جدا في ولاية تندوف للأسف، الازدراء، الحفرة وما أدراك ما الحفرة والتهميش، والحيلولة دون الوصول إلى المسؤولين المهمين، لأن دونهم هالة ممن هم حولهم، لا يسمحون بفتح ثغرة واحدة لإيصال، لمن يريد إيصال، ما يعاني منه المواطن الجزائري التندوفي، وقد تعدى هذا الحاجز الحدود، ومنع حتى الممثلين المنتخبين عبر الولاية وحتى على مستوى أعضاء البرلمان بغرفتيه.

نعم سيدي الرئيس، السادة الأعضاء،

لقد طفح الكيل، إن الشعب يستصرخكم أن تسعفوه، فأسعفوه.

سيدي الرئيس،

مابال أقوام يتشدقون بحل البرلمان؟ أين حمرة الخجل؟ أين عقول هؤلاء؟ أجننا هنا عبثا؟ أو لم تجر انتخابات تزيهة أفرزت هذا الجمع الموقر من الأعضاء الذين اختارهم الشعب بمحض إرادته؟ أفلا من رادع؟ حتى متى يتلاعب - سيدي الرئيس -

تدريجيا من تبعية المحروقات وتنويع اقتصادنا الوطني بما يخدم المصلحة العليا للبلاد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد غريسي مهني؛ الكلمة الآن للسيد عبد الباهي مرسلي.

السيد عبد الباهي مرسلي: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي معالي الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد اطلاعنا على ما جاء في مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وبعد دراستنا فصول هذا البرنامج الثري والذي يشتمل على فصول مهمة، بدءا بالفصل الأول الذي يتضمن توطيد أركان دولة القانون وتعزيز الاستقرار وترقية الحوار الوطني، ثم الفصل الثاني الذي يتضمن تدعيم المجال الاقتصادي والمالي، والفصل الثالث الذي يتضمن تنمية النشاطات المنتجة، والفصل الرابع المتضمن تسيير المنشآت الأساسية وصونها وتوسيعها، بغرض تعزيز دورها في دعم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى آخر فصل وهو الفصل الثامن الذي يتضمن سياسة الدفاع الوطني وما أضيف له من ملاحق.

أقول سيدي الرئيس، إن محتوى هذه الفصول جيد بل ممتاز، هذا وإني أهيب بمعالي الوزير الأول والسادة الوزراء أن يفعلوا كل ما جاء في هذا البرنامج، حتى لا يبقى الكلام حبرا على ورق، وكم تتمنى أن نرى ثمرة هذا العمل، لأنه بحق إن طبّق على أرض الواقع كان له وقع، وأي وقع؟ ونكون بذلك قد قطعنا شأوا كبيرا والتحقنا بمصاف الدول المتقدمة، وكما قال تعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم، وقوله صلى الله عليه

واضحة المعالم، لتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، وليس اختصاراً أو امتداداً له.

وأنا أتصفح فصول هذا المخطط، استوقفتني عبارة في الصفحة رقم 02، وهي تثنى مكونات هويتنا الوطنية: العروبة والأمازيغية والإسلام، وكان من الأصح أن يقال: الإسلام، العروبة والأمازيغية، وهذا حسب ترتيب مواد الدستور: المادة 02 والمادة 03 و03 مكرر.

ولكي لا يؤول كلامي، نحن نعزز بالإسلام الذي يحننا على الاعتزاز بالعروبة والأمازيغية. ومن ناحية أخرى، فإنني أثنى العديد من النقاط التي جاء بها مخطط عمل الحكومة وأذكر منها:

1 - التقسيم الإداري الجديد والذي يجب أن يراعى فيه الجانب الأمني، إضافة إلى تقريب الإدارة من المواطن، وأقصد هنا إعمار المناطق الحدودية واستحداث دوائر في المدن البعيدة من مقرات الولاية، وأشير إلى أن ولاية تندوف توجد بها دائرة واحدة، مما يثقل كاهل المواطن. كما يجب أن يتبع هذا التقسيم بمراجعة توزيع الجباية المحلية، قصد توفير استقلالية مالية للبلديات المستحدثة.

2 - إن الرهان على الأمن والاستقرار يتطلب، إضافة إلى تعزيز المصالحة الوطنية:

أولاً، حماية الحدود، وهذا ما يقوم به أفراد الجيش الوطني الشعبي المرابطين على آلاف الكيلومترات. ثانياً، حماية الجبهة الاجتماعية الداخلية بتوفير الإرادة السياسية للتوجه نحو اقتصاد منتج، يوفر مناصب شغل دائمة، وهذا بالتسيير المدروس لاحتياطي الصرف والخروج من التبعية الجبائية البترولية.

3 - نزكي ونثمن القفزة النوعية في تحسيس الخدمة العمومية، والقضاء شيئاً فشيئاً على جميع صور وأشكال البيروقراطية من خلال:

عصرنة الهياكل الإدارية واستحداث السجل الوطني للحالة المدنية، تقليص عدد وثائق الحالة المدنية، والعديد من الإجراءات التي استحسناها المواطن والتي تدعو لتعزيزها ومواصلة العمل بها.

4 - بعد إدخال التكنولوجيات الحديثة على قطاع العدالة، أصبح المواطن يحظى بتسهيلات عديدة، إلا أننا نؤكد على بعض النقاط التي جاءت في هذا المخطط والتي من شأنها تخفيف معاناة المتقاضين ونذكر منها:

بإرادة هذا الشعب الأبوي؟ إننا بحق نعتصر ألماً لما آل إليه حالنا من هانات وهنات، أغير هذا السبيل سلوكوا؟ ما لنا ولهم؟ وما ذنبنا وحكومة تقبل وأخرى تدبر، وكلما جاءت واحدة لعنت أختها؟

دعونا نعمل ونتبوأ مكانتنا بشكلها اللائق، فنكون فعلاً عين ولسان المواطن الذي أوكّل لنا هذه المهمة، وليكن لنا الحق الكامل ويعطى لنا الضوء الأخضر لمساءلة ومناقشة أي مسؤول مهما كان، حتى نؤدي دورنا بحق، ألا وهو إيصال صوت المواطنين إلى المسؤولين حيثما كنا، ولا يقزم أو يحجم دورنا ويصغر شأننا ونبقى في دوامة تعبث بها الريح. من هاهنا نحذر كل من تسوّّل له نفسه المساس بإرادة الشعب، فإن دون ذلك برك الغماد، رحم الله امرئاً عرف قدر نفسه ووقف دونه، وكما قال صلى الله عليه وسلم: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت». هذا والله الموفق لما فيه خير البلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: بارك الله فيك، شكر السيد عبد الباهي مرسلني؛ الكلمة الآن للسيد أحمد عياد.

السيد أحمد عياد: شكر سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي الوزير الأول المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، إسمحوا لي أن أهنئ الشعب الجزائري على انتصاره العظيم، يوم 17 أفريل، لاختيار مرشح الاستقرار والاستمرارية، السيد المجاهد، عبد العزيز بوتفليقة.

كما أهنئ معالي الوزير الأول وطاقمه الحكومي، وأتمنى لهم التوفيق والسداد في مهامهم النبيلة. أما بخصوص مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا، بما فيه من آفاق واعدة، حبذا لو كان مدعماً بمشاريع وأهداف واضحة وأرقام محددة وأجال معروفة، ليرسم طريقة تنفيذية وليكون آلية



- تأكيد حقوق الدفاع أثناء مختلف مراحل الإجراءات والتي نرجو أن تتضمن مرحلة الضبطية القضائية.  
- إنجاز مقرات جديدة للجهات القضائية المنشأة قانونا، ومنها مجلس قضاء تندوف.

هذا ولأن الجانب المحلي هو من صلب اهتمامات مخطط عمل الحكومة وبصفتي ممثل ولاية تندوف، فإنني أقف عند بعض النقاط والمطالب التي أرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار، بعد أن وضع زميلي يده على الداء.

- الجانب الصحي: تشجيع استقرار الأطباء، من خلال بناء سكنات وظيفية مجهزة، مع تعزيز الامتيازات للعاملين منهم في الجنوب الكبير.

- دعم مستشفى تندوف بأطباء أخصائيين أجانب، لتغطية العجز على غرار بعض ولايات الوطن.

- تسهيل عمليات إجلاء المرضى من تندوف نحو المستشفيات الجامعية بالشمال.

وهنا لا يفوتني أن أشكر السيد معالي وزير الصحة على التجاوب السريع، من خلال إبرام اتفاقيات بين مستشفيات الجنوب والمستشفيات الجامعية، إلا أنها لازالت غير مفعلة، خاصة في جانب الإجلاء والاستقبال.

- التوظيف: يعاني أبناء الولاية، المترشحون للمسابقات في بعض الإدارات العمومية التهميش والإقصاء، ويظهر هذا جليا في المؤسسات ذات الطابع، الجهوي، وأخص بالذكر لا الحصر: المديرية الجهوية للميزانية والمديرية الجهوية للخزينة، ولهذا أدعو من هذا المنبر إلى احترام التعليمات والنصوص المنظمة لعمليات التوظيف والتشغيل لولايات الجنوب، لأننا في تندوف أصبح كلما كان هناك توظيف، تكون مظاهرات، وهذه الظاهرة غريبة على تندوف ونستطيع أن نقضي عليها بقليل من العدل فقط.

- مجال التنمية البشرية: إيماننا منا بضرورة منح الفرصة للجميع للمساهمة في تنمية الوطن، فإننا نرى أنه أصبح من الواجب، بل من الملح إعطاء أبناء الولاية، من الإطارات ذوي الكفاءات والمؤهلات المهنية والعلمية، الفرصة في تقلد الوظائف العليا في الدولة، لأننا في تندوف أصبحت عندنا ظاهرة ألفناها، رئيس المصلحة من الولاية، يسيّر المديرية بالنيابة سنة أو سنتين، وبالتالي يعين رئيس مصلحة أخرى أو رئيس مكتب من ولاية أخرى، وفي أغلب الأحيان أقل كفاءة، وهذا في الحقيقة يحبط العزيمة ويؤثر على التنمية

تأثيرا سلبيا.

- في جانب النقل والأشغال العمومية: نطالب بتفعيل مشروع الطريق الرابط بين تندوف - شو الموريتانية، لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية، وتعزيزه بإنشاء مركز حدودي لتسهيل تنقل الأشخاص والبضائع وبعث تجارة المقايضة. إدراج ولاية تندوف ضمن مخطط النقل لشركة الخطوط الجوية «طاسيلي».

- تدعيم الخطوط الجوية الجزائرية بالوسائل البشرية الكافية، للقضاء على الطوابير التي نصطدم بها أثناء شراء التذاكر، مع فتح نقطة البيع بمطار الولاية.

في الأخير، ورد في تقديم السيد الوزير الأول لمخطط عمل الحكومة، أن تقسيم قطع الأراضي المهيأة بمناطق الجنوب، من ضمن الوسائل المنتهجة للقضاء على أزمة السكن، وهنا لا بد أن أشير أننا في ولاية تندوف لم تقسم أي قطعة أرض إلى حد الآن ولأسباب نجهلها، إن لم نقل أسباب واهية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد عياد؛ الكلمة الآن للسيدة نوارا سعدية جعفر.

السيدة نوارا سعدية جعفر: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السلام عليكم ورحمة الله.

لا جدال في أن السياسة الصادقة والفاعلة، هي تلك التي تتوجه لخدمة المواطن وترقية الموارد البشرية، وأن الحكم الراشد الذي أبرز مخطط الحكومة العزم على تجسيد مبادئه، من خلال تدابير وإجراءات، يهدف إلى حفظ كرامة الإنسان وتمكينه من ممارسة حقوقه والقيام بواجباته في نطاق المساواة والعدل.

إن نجاح البرامج التنموية وضمن استدامتها، مرهون بحسن إعداد وتأهيل العنصر البشري، وهذا ما تعمل الحكومة على تحقيقه، من خلال مخطط العمل الثري المعروض علينا والذي أولى مكانة معتبرة للتنمية البشرية، في إطار مواصلة المسار التنموي الذي شرع في إنجازه فخامة رئيس الجمهورية منذ سنوات.

بفضل السياسة المنتهجة، تمكنت الجزائر من تحقيق

وتغذي الشعور بالإقصاء والإجحاف والتهميش، لا يمكن أن يتحقق فقط عن طريق تعزيز هياكل الأمن الحضري وتطوير الإدارة الإلكترونية، عبر إدخال وتعميم التكنولوجيات الجديدة، لا يمكن القضاء على التعسف والتجاوزات بهذا فقط، بل الأمر يحتاج، وقد لا أبالغ في استخدام المصطلح، يحتاج إلى هبة وطنية ينخرط فيها المواطن بقناعة.

وقد سبقنا السيد وزير العدل، حافظ الأختام إلى هذه الهبة، بالقيام بإجراءات خاصة بتحسين الأداء الإداري. إن هذه الهبة الوطنية يمكن أن يؤدي فيها المجتمع المدني دورا بارزا وقويا، خاصة أن مخطط الحكومة يشجع الجمعيات ويدعمها، من أجل إنجاز ونشر عمليات تقييم موضوعية وموثقة لخدمة مختلف الهيئات المكلفة بالخدمات الإدارية والاجتماعية.

إن هذا التوجه هو خطوة عملية إيجابية، تعطي لجمعيات المجتمع المدني الحقيقية الفرصة لممارسة دورها وتحقيق الإطلاع بمغزى المواطنة لمنتسبيها وتوفر لهم سلطة النظر في سير المرافق والإدارات، ولكنه توجه ينبغي أن يعزز بتجديد وتقويم مناهج تثمين وترقية الموارد البشرية، عبر خطوات بسيطة وذات مردودية، ومنها إعلاء شأن الكفاءة والجدارة وإسقاط الحماية على كل أشكال الرداءة وتفعيل أدوات الجزاء والعقاب ومن الواضح أن هذه المهمة طويلة النفس...

السيد الرئيس: شكر للسيدة نورة سعدية جعفر؛ الكلمة الآن للسيد محمد بن يونس.

السيد محمد بن يونس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، على انتخابه لعهدته رابعة لقيادة البلاد نحو مستقبل أفضل، وأهنئ معالي الوزير الأول

مؤشرات تنموية هامة، ذكرتم - السيد الوزير الأول - البعض منها خلال تدخلاتكم صبيحة هذا اليوم.

هذه المؤشرات التي انعكست إيجابا على تحسين ظروف السكن وتعميم التعليم وتخفيض البطالة وتقليص الفقر وتحسين الخدمات الصحية وتعزيز آليات التضامن الوطني وترقية المرأة وحماية الأسرة.

وما دام الموضوع يتعلق بالموارد البشري، فإنه مع ذلك يبقى التحدي الرئيسي، وهو التحدي المرهون بمدى نجاعة سياساتنا التربوية، باعتبارها المحدد الرئيسي للملامح مواطن الغد.

إن الإنجازات المحققة في هذا المجال، تضع الجزائر من بين الدول التي سخرت إمكانيات ضخمة، لتمكين أبنائها من التحصيل العلمي والتربوي، فبعد تحقيق الكمية يبقى المجتمع، السيد الوزير الأول، يتطلع إلى تحقيق النوعية، وذلك بانتهاج طرق بيداغوجية حديثة، سعيا لتحسين المردود التربوي والعمل على تهوية المدرسة وانفتاحها على محيطاتها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باستحداث هياكل دائمة للفعل التربوي، وفي هذا الإطار، أتمن ما جاء في مخطط الحكومة بخصوص تنصيب المجلس الوطني للتربية والتكوين، وإعادة تفعيل المرصد الوطني للتربية والتكوين، إن مثل هذه الأطر ستساعد الأسرة التربوية وشركائها على تقييم علمي وموضوعي يساهم في ترقية الفعل التربوي ويساعد على بناء مدرسة جزائرية عصرية، ترسخ قيم المجتمع الروحية والتاريخية والثقافية وتفتح على الثقافة العالمية.

ومن بين التدابير الواردة في مخطط الحكومة، إنشاء مرصد للخدمة العمومية، هو علامة تدل على الوعي بالضرر الذي تلحقه الممارسات البيروقراطية المخلة بمفهوم دور المرافق العمومية والإدارات التي ما وجدت إلا لتعميق الثقة في الدولة، باعتبارها راعية وساهرة وحريصة على تنمية الشعور بالمواطنة، من خلال الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمواطنات.

ومن دون ذلك، فإنه لا يساورنا أدنى شك في الإرادة الصادقة للحكومة، فإنه من واجبنا وبحكم التجربة التي عاشتها البلاد في هذا المجال، محاربة التقاعس الإداري وتفشي البيروقراطية، أن ننبه إلى أن القضاء على كل أشكال التعسف والتجاوزات التي تعد مصدرا للفساد

تلك التي تتعلق بوظائفهم وشؤونهم الصحية والمالية، ومن المؤكد أن استمرار هذه الوضعية ستتسبب في تعطل خطة برنامج الحكومة في ولاية غرداية، إذ ينبغي الإسراع للانتهاء من التحقيقات التي ستكشف لنا خيوط المؤامرة وأسماء كل القتلة وكذا الذين يسعون مستعنين ببعض المجرمين إلى طمس هوية هاته المنطقة من الوطن، وذلك بنيش القبور وتهديم المعالم التاريخية.

ومن جهة أخرى، يجب الاهتمام أكثر بتنظيم قطاع التربية والتعليم بولاية غرداية، والذي كان في نظرنا أحد الأسباب في زيادة التوتر بين الساكنين من خلال المؤسسات التربوية، توتر بين التلاميذ الذين خرجوا عن كل سيطرة ومراقبة، وكل ذلك على مرأى ومسمع مسؤولي التربية على مستوى الولاية، إن دعم برنامج الإصلاح في القطاع التربوي في ولاية غرداية يجب أن يربطه بعدة تنظيمات:

1- بإعادة النظر في الخريطة المدرسية، وبنائها على أسس ديموغرافية حقيقية، لا على أساس الاستجابة للأهواء والحسابات،

2- الحرص على احترام وتطبيق قوانين الدولة في مجال التوظيف بقطاع التربية وبغيره ومنح الفرص للكفاءات لا غير.

3- تقوية جهاز المراقبة والمتابعة في مؤسسات الدولة وإداراتها، خاصة في الجامعة والمؤسسة التربوية..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن يونس؛ والكلمة الآن للسيدة زهية بن عروس.

السيدة زهية بن عروس: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

سيدي الرئيس،

أود بداية أن أهني شعبنا الأبدي على تجديد العهد مع

وكافة الوزراء، على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية.

كما أود أن أعبر لكم عن عميق تشكراتي وامتناني لما لمسناه من خلال عرضكم لبرنامج الحكومة، من رغبة ملحة وعزم كبير على المضي قدما نحو تعزيز سير الوطن في منهج التنمية المستدامة والترقية الاجتماعية، إذ نحن لا يساورنا شك على هذا العزم، إلا أننا افتقدنا في عرضكم إلى ما يكفي من الأرقام التي ستساعدنا على تقييم مدى نجاعة مختلف التوجهات في البرنامج ومدى نجاح مراحل التنفيذ والتطبيق.

من الإنصاف أن نعترف أن الجهود المبذولة في اتجاه تأهيل الجهاز الإداري وتطوير الأداء أمر في غاية الأهمية، غير أننا نخشى أن تصطدم هذه الجهود بالذهنيات البالية لدى العديد من الموظفين، فهذا المجهود والمال والوقت كله يذهب أدراج الرياح، لذلك نقترح أن تفتح أقسام لرسكلة هذه القوافل من المتخرجين من الجامعات قبل توظيفهم، عوض منحهم مناصب مؤقتة، لا يجنون منها إلا عادات سيئة، كما هو ملاحظ أثناء تأدية وظائفهم، يجب تعيينهم كمورد بشري مستعد لتقمص الدور الذي ترصده الإصلاحات الجديدة، في مجال ترقية الإدارة والتوظيف العمومي، في معرض الحديث عن أزمة ولاية غرداية، يجب التنبيه إلى أن زيادة في تأخير تنفيذ مختلف المخططات التي تقرها الحكومة والتي جاءت الإشارة إليها في برنامج العمل، قد يفوت أكثر من فرص تفاديا للانزلاقات المتجددة في المنطقة.

إن المخاوف والهواجس التي تؤرق جميع أصحاب الضمائر الواعية تزداد وتتفاقم، خاصة إذا علمنا أن الأحداث الوندالية لازالت مستمرة، أدعو معالي الوزير الأول من هذا المنبر إلى مضاعفة الاهتمام بالأوضاع بولاية غرداية، لأن اعتبار ما حدث في هذا الجزء من الوطن سحابة صيف خطأ جسيم، لا يزيد المشكل إلا تعقيدا، علما بأن النهب والحرق والتهجير لازال مستمرا، والغريب في ذلك أننا دخلنا مرحلة تدمير البنايات التي كانت قد نهبت من قبل وأحرقت دون أن ننسى الإشارة إلى هذه المجموعات التي تتعقب الأشخاص لتتعدى عليها في وضوح النهار على الطرقات الرئيسية، ولازالت إلى اليوم بعض الأحياء التي تتواجد فيها المرافق العمومية محرمة على الميزابين، وخاصة

في مجتمعنا قيم التسامح، التعايش السلمي، التغافر، نبذ العنف والكراهية وإدانة كل محاولة للمساس بالوحدة الوطنية وما أدراك ما الوحدة الوطنية.

أو لم نعقد العزم على أن تحيا الجزائر؟ مع تعزيز قيم الأخوة والتضامن الوطني التي ستبقى وإلى الأبد جزءاً من القيم الإنسانية.

أمنيته - سيدي الرئيس - ورجائي أن تتجاوز حكومة عبد المالك سلال تسيير الأزمات وإخماد نيران حالة الطوارئ والإسراع في إنجاز مختلف الورشات ضمن أهداف التنمية الوطنية المستدامة، وأنا لا أشك لحظة واحدة في قدرة ومسؤولية ونزاهة كل أعضاء الطاقم الحكومي، خاصة وأنه يمتاز، وهذا لأول مرة في تاريخ بلادنا، بوجود القوة الهادئة والطاقة الحية وبنسبة عالية تفوق طاقة الغاز الصخري، أقصد بذلك قوة فحلاتنا السيدات الوزيرات اللاتي سيرفعن من دون أدنى شك وعن جدارة هذا التحدي بل وأكثر.

أمنيته كذلك أن نخرج نهائياً من دائرة البناء الافتراضي إلى تجسيد طموحات مواطنينا ومواطناتنا المشروعة في الحياة الكريمة التي تنشده العدالة والكرامة، بل والسعادة التي أصبحت في أيامنا هذه عملة نادرة، السعادة لم تكن أبداً مرتبطة بالمال ولا بالفقر، بل بقوة الإيمان وحبنا للآخر، حينها نكون قد شرعنا - أخواتي إخواني - فعلاً في بناء الجمهورية الجزائرية الثانية التي يعود الفضل في وضع حجرها الأساسي إلى فخامة رئيس الجمهورية، حامي السيادة الوطنية، القاضي الأول في البلاد، وأعني هنا تدشين الخمسينية الثانية للاستقلال، ولعل من أهم إنجازات ومكتسبات الدولة الجزائرية من الاستقلال إلى اليوم وما توفره من حماية ودعم للفئات الهشة والمحرومة من المجتمع بأشكال مباشرة وغير مباشرة، غير أن سياسة الدعم هذه تحتاج - في اعتقادي - إلى تقييم ومراجعة لآلياتها وإلى تصويب أكثر ليمس هذا الدعم فعلياً المستحقين الحقيقيين، ونضع بذلك حداً للمتلاعبين والمنتفعين بهذه السياسة ظلماً وعدواناً.

يجب اللجوء إلى سياسات مساندة ذات هدف وإلى أصل للمنتوجات المدعمة من طرف الدولة، وأتوقف هنا - سيدي الرئيس، السيدات والسادة - عند مبدأ أساسي من مبادئ الحكم الراشد وحقوق الإنسان، ألا وهي الديمقراطية التشاركية التي نتمناها برنامج رئيس الجمهورية وأعطاها البعد الذي تستحق، لكنني أشدد في هذا الصدد، أن هذا

الأمن والاستقرار مع الوحدة والسيادة الوطنية، من خلال اختياره الصائب والسيد لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، والالتزام معه لمواصلة المسيرة، مسيرة البناء والتنمية واستكمال ورشات الإصلاح السياسي العميق، وفي مقدمتها تعديل الدستور، المعروض حالياً على طاولة المشاورات على مستوى ديوان رئاسة الجمهورية، للإثراء والمناقشة، دون قيد أو شرط مع كل أطراف المجتمع الجزائري، من خلال ممثليه من أحزاب وتنظيمات وشخصيات وطنية، للخروج سوياً بدستور توافقي يرسم معالم الدولة الجزائرية ويستشرف مستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة.

كيف لا؟ وجزائر اليوم أكثر إصراراً وعزيمة على دحر كل الصعاب وصد كل المؤمرات الدنيئة ورفع التحديات والرهانات وما أكثرها، أمنية كانت، اقتصادية أم اجتماعية، وتفويت الفرصة على أصحاب الحسابات الضيقة والمخاطر المحدقة بنا من كل جانب وعلى أكثر من جبهة، نتيجة الأطماع والمصالح الجيو سياسية المفروضة علينا، نتيجة الأزمة الاقتصادية المالية العالمية وإفرازاتها على محيطنا الجهوي والإقليمي والدولي.

واسمحوا لي - سيدي الرئيس - أن أتوقف هنا لتثمين المقاربة الجزائرية في التعامل مع الأزمات المشتعلة في دول الجوار، وتقديم تحية إجلال وعرفان لقوات جيشنا الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ولكل مصالح وأسلاك الأمن الوطني، هاته العيون التي لا تنام، عيون ساهرة، عاملة بكل ثبات، بكل روح التضحية والاحترافية العالية، من أجل مكافحة الإرهاب ومحاربة سماسرة الأسلحة والمخدرات وتجار الموت ومحاولة إشعال نيران الفتنة وتأجيج النعرات الدفينة هنا وهناك، لزعزعة الاستقرار والتشكيك في كل ما هو جزائري، لكن هيهات ثم هيهات نحن في الجزائر حتى نموت واقفين.

سيدي الرئيس،

صحيح أننا اليوم أمام مخطط عمل الحكومة المنبثق أساساً من برنامج رئيس الجمهورية، للحد من جوانب تهم التنمية، الاقتصاد، لكنها فرصة أيضاً للمضي أبعد من ذلك، لدعم مواصلة متابعة تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، بل وأدعو من هذا المنبر إلى تطويرها أكثر لتصبح ثابتاً من ثوابت شعبنا على مدى الأجيال ولكي تترسخ



الجزائري وبأغلبية فخامة الرئيس يوم 17 أفريل، وإن ترسيم سكان المناطق الحدودية يكون عن طريق تكفل حقيقي وجاد وبكل متطلبات الحياة لهؤلاء السكان، من خلال برامج كاملة وشاملة في السكن، الصحة والمرافق الضرورية منها وحتى الترفيهية، لضمان بقاء هؤلاء الحراس الحقيقيين في حماية الجزائر.

ونسرد هنا على سبيل المثال لا للحصر، مشكلة التصادم بين سكان البلديات الحدودية، من ولاية الوادي وولايات من تبسة وخنشلة وهو مشكل قديم لكنه تجدد إلى أن أصبح التصادم بإطلاق النار، وهاته البلديات على مرمى حجر من الشقيقة تونس، والجميع يعلم الوضع الأمني في تونس، يستوجب منا أن يكون التدخل سريعا لحل هذا المشكل القائم، صحيح - كما جاء في جواب وزير الدولة، وزير الداخلية على سؤال شفوي - بأن أراضي العرش حلها عن طريق العدالة، لكن يجب التحرك. كذلك جاء في وثيقة الحكومة المقدمة أمامنا التكفل بقطاع الفلاحة.

تعلمون أن الفلاح في ولاية الوادي، بذل مجهودا جبارا لكي يجعل من أرض صعبة إلى أرض منتجة، وهذا بإمكانياته الخاصة ومجهوداته الجبارة، وجعلها تحتل المرتبة الأولى في منتج البطاطا وعدة منتوجات فلاحية أخرى، لذا نطالب - سيدي الوزير الأول - بتسجيل برامج جديدة في المسالك الفلاحية والكهرباء الريفية؛ إن الفلاح في الوادي لم يستفد من أي قرض فلاح، والسبب أنه لا يتوفر على قرار من أملاك الدولة أو الشرط الفاسخ، لأن مديرية أملاك الدولة تسيير منذ أكثر من سنة ونصف بالنيابة من مدير الحفظ العقاري الذي كل همه عرقلة مشاريع الاستثمار عنده في مديرية الحفظ العقاري، ثم يعرقلها كمدير أملاك الدولة، والحل يكمن عمليا في تعيين مدير جريء لأملاك الدولة لحل مشكلة العقار في الوادي.

سيدي الوزير المحترم، جاء في وثيقتكم الاستثمار في الإنسان، وأنتم تعلمون أن الاستثمار في الإنسان يتطلب توفير لهذا الإنسان - على الأقل - عدة قطاعات تكون خدمتها 100٪، منها قطاع الصحة، التربية، الثقافة، الفلاحة والرياضة وإذا شئتم - سيدي الوزير الأول - الاستثمار في الإنسان، عليكم بإصلاح جميع هذه القطاعات وجعلها في خدمة الإنسان

المسعى لن يكون له معنى خارج الشباب، المجتمع المدني، وتشجيعهم على الانخراط والاندماج كليا في كل مستويات البناء والتنمية الوطنية، وهي النظرة البراغماتية التي تحثتم عنها في عرضكم هذا الصباح السيد الوزير الأول.

الاستثمار، كل الاستثمار هو في الموارد البشرية من خلال: التكوين، المرافقة وليس من خلال تخصيص المبالغ المالية للشباب فحسب، في شكل مساعدات ظرفية وأنية، كثيرا ما تنتهي بالإفلاس والإحباط وحتى الانتحار، أو ليس من حقنا، بل من واجبنا بناء جزائر قوية آمنة مستقرة ورائدة بين الأمم، وشبابنا هو تاج الجزائر وفخرها وهو المعدن الصافي والثروة التي لا تنضب، فحفظ سعيد لمنتخبنا الوطني في مونديال 2014، رمضان كريم وكل عام أنتم وذوكم بألف خير، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس؛ الكلمة للسيد محمد السعيد سعداني.

السيد محمد السعيد سعداني: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي الوزير الأول والطاغم الحكومي، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الصحفيون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أولا، نبارك لفخامة رئيس الجمهورية انتخابه من طرف أغلبية الشعب الجزائري يوم 17 أفريل، كما نهني السيد الوزير الأول وطاغم حكومته على منحهم ثقة رئيس الجمهورية وأتمنى لهم كل التوفيق. سيدي الوزير الأول،

ونحن بصدد مناقشة وثيقة الحكومة، ماذا أعدت حكومتكم في برنامجها 2014-2019 لسكان المناطق الحدودية وبالأخص الجنوبية منها؟ ونظر لما تشهده حدودنا المترامية الأطراف والتي جعلت من قواتنا بكل تشكيلاتها في حالة استنفار قصوى، ولا يسعني في هذا المقام سوى أن نشتم عمل كل المخلصين، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، للحفاظ على أمن واستقرار بلادنا، ولهذا انتخب الشعب

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد السعيد سعداني؛  
الكلمة الآن للسيد محمد أخاموك.

السيد محمد أخاموك: بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد الرئيس المحترم،  
السيد معالي الوزير الأول،  
السادة أعضاء الحكومة،  
السادة الزملاء،  
أسرة الإعلام.

تحية خالصة تعم الجميع، وإنه لشرف لي أن أرفها مع تهناني  
الحارة للسيد الوزير الأول والطاقم الحكومي، على تجديد  
الثقة فيكم من طرف رئيس الجمهورية، بعد الانتخابات  
الرئاسية الأخيرة، والتي تعد منعطفًا تاريخيًا هامًا بالنسبة  
لمصير الوطن، إن برنامج الرئيس وتعهداته يتطلع لها الشعب  
بالثقة الكبيرة، وتجسيدها يقع على عاتق كل الوطنيين  
والخيرين، من أجل ضمان الاستمرارية والرقي والازدهار  
للوطن.

سيد،  
لقد جرت العادة في هذا المقام أن تتعرض لبعض  
انشغالات المواطنين في ولايتنا التي حظيت ببرنامج تنموي  
هام، لكن تحقيقها وإنجازها في هذه المدة الأخيرة يبدو أنه  
معتل ويعاني من التهاون، فالمواطنون يشكون من مشاكل  
اجتماعية واقتصادية كبيرة.

فالصحة وضعها سيء للغاية، والبطالة متفشية إلى حد  
كبير، السياحة متوقفة ولا أحد يهتم بأصحابها، وهم في  
وضع لم يبق لهم إلا التساؤل.

سيد الرئيس،  
السيد معالي الوزير،  
نتمن ما فكرت فيه الدولة بشأن التقسيم الإداري  
الجديد، بإضافة بعض الولايات للجنوب والهضاب، خاصة  
المناطق الحدودية، ونظرا لحساسية هذه المناطق وأهميتها،  
فإننا نقترح - وبحكم قربنا من هذه المناطق - ترقية كل من  
عين قزام وتين زواتين إلى ولايتين منتدبتين.

سيد الوزير الأول،  
أقول وبكل مسؤولية إن الإهمال واللامبالاة هو  
الوضع السائد حاليا بولايتنا، فأتمنى أن تنظروا إليه باهتمام

على أحسن وجه.

وبصدد التقسيم الإداري الجديد، تنتمي - سيدي  
الوزير الأول - بلدية البرمة إداريا إلى ولاية ورقلة، لكن  
جميع سكانها ينحدرون من ولاية الوادي، رئيس بلديتها  
ومنتخبوها أصلهم من أهل الوادي، ولذلك نطالب في  
التقسيم الإداري الجديد بإعادتهم إلى ولايتهم الأم  
الأصلية، وبما أن الدولة تسعى دائما لتقريب المواطن من  
الإدارة، فهنا نسعى لتقريب المواطنين من أهاليهم وذويهم،  
ولذا نرجو جعلها في الحسبان في التقسيم الإداري الجديد  
لحل هذه المعضلة.

يعاني - سيدي الوزير الأول - المسافرون من الوادي  
إلى الجزائر من تأخر في الإنجاز للطريق رقم 48 على مسافة  
110 كلم، ولأكثر من سنتين لم يتم الإنجاز، وذلك رغم  
أن المشروع أحيل إلى مقاولين اثنين، ورغم تدخل السيد  
الوالي عدة مرات لكن الأمور بقيت على حالها، وبما أن  
هذا الطريق هو شريان حي، يربط ولايات الشمال بولاية  
الوادي، لذا طلبنا عدة مرات بأن يكون طريقا مزدوجا، حتى  
تسهل التجارة والحركة في المرور وكذلك تقلص من حوادث  
المرور الخطيرة التي أودت بأرواح العديد من الناس.

كذلك الطريق بين ولاية الوادي وحاسي مسعود  
والشطر المتبقي من ولاية ورقلة الذي لم ينجز لحد الآن،  
علما أنكم - السيد الوزير الأول - قد التزمت أمام المجتمع  
المدني لولاية الوادي أثناء زيارتكم بأن يكون الحل مركزيا،  
فنحن في انتظار هذا الحل.

سيد الوزير الأول المحترم،  
المسافرون من الوادي من المغتربين تجاه فرنسا، يجذبون  
- ومطار الوادي هو مطار دولي ويتوفر على كل الشروط - قلت  
يجذبون برمجة رحلة في الأسبوع من الوادي عبر الجزائر إلى  
فرنسا وكذلك نطالب بتخصيص طائرات من الحجم الكبير  
لولاية الوادي، حتى تسهل عملية التنقل التي أصبحت  
صعبة بسبب تدهور الطرقات الرابطة بين الوادي والشمال.  
لا يفوتني في هذا المقام إلا أن أثنى مجهودات الوزراء،  
ومنهم السيد وزير العدل، حافظ الأختام على مجهوداته في  
إصلاح هذا القطاع، نشكركم سيدي رئيس المجلس الموقر،  
ونتمنى لحكومة السيد عبد المالك سلال التوفيق، والسلام  
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ومسؤولية، وفقكم الله وأعانكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد أخاموك؛ الكلمة الآن للسيد مصطفى أماد.

السيد مصطفى أماد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
معالي الوزير الأول،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
أسرة الإعلام،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.  
معالي الوزير الأول،

في البداية، نهنئكم على ثقة رئيس الجمهورية في شخصكم على رأس الحكومة الجزائرية، من أجل التطبيق الجيد لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد معالي الوزير الأول،

تقريب الإدارة من المواطن، لا بد من تقسيم إداري، يقرب الإدارة من المواطن وذلك بإنشاء ولاية حدودية في كل من جانت، برج باجي مختار وعين قزام، إذ أن المسافة بين عين قزام وتمنراست تساوي المسافة بين الأغواط والعاصمة.

ترقية المركز الجامعي لتمنراست إلى جامعة مع إدراج التخصص، ووصله مع المناطق مع إنشاء كلية الطب بالولاية، من أجل الارتقاء بمستشفياتنا إلى جامعة وضمان توفير الطب.

فتح مركز التكوين شبه الطبي بالولاية وتخصيص منصب ضامن للاستقرار شبه الطبي في القرى والمدامر.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد معالي الوزير الأول،

دعم تربية الإبل، بزيادة توفير اللقاح والخرجات البيطرية إلى مناطق البدو الرحل وضمان وصول الدعم الدولي من الشعيير إلى المربين، خاصة في سنوات الجفاف الأخيرة.

إعادة برامج الرحلة الجوية في النهار من ولاية تمنراست،

مع فتح رحلة أسبوعية للتوصيل والنقل، والتعامل التجاري مع النيجر ومالي، من أجل سلامة الجالية واستقرار التبادلات التجارية.

إنجاز الطريق المزدوج لأشغال الجنوب، بدءا من أقصى الجنوب، من أجل إتمام تقدم الأشغال التي قد تتوقف الأشغال بها، مما يعطل نقل البترول، نفس الشيء بالنسبة للسكك الحديدية، أطلب برمجتها داخل ولايات الجنوب نظرا لبعدها المسافة بين البلديات ومقر الولاية.

مشاركة المنتخبين في التعامل مع دول الساحل، بحكم معرفتهم الجدية للطبيعة ونمط الحياة في دول الجوار.

نحیی أسلاك الأمن على العمل الجبار الذي يقومون به لحماية حدود الوطن، ونطلب مشاركة شباب المناطق الحدودية للمساهمة في الدفاع عن الجزائر.

لا ننسى شبابنا البطالين في المناطق الحدودية: جانت، عين قزام، تينزواتين تيمياوين، البرج، ولا ننسى جاليتنا في الحدود النيجرية والمالية، إذ إن القنصلية هناك مغلقة لمدة - ربما - 3 سنوات، ولا أحد يمكنه أن يستخرج وثيقة، والظروف معروفة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى أماد؛ وشكرا للجهود التي بذلها لكي يرفع عن مطالب سكان الولاية التي ينتمي إليها، وكذلك على مواقف البلاد من مشاكل الجيرة، شكرا لك، الكلمة الآن للسيد عبد القادر شنيني.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد الوزير الأول الفاضل،  
السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،  
رجال الصحافة،

السلام عليكم.

السيد الوزير الأول،

نحن بصدد مناقشة المخطط الحكومي الجديد الذي نسعى من ورائه للوصول بوطننا العزيز إلى ذروة الرقي والازدهار.

نحن لا نشك بما جاء به هذا المخطط ولا نشك أيضا في

بمعدن شتى، تستطيع بعد تصديرها أو تحويلها أن نجني ثمارها وتتحرك تدريجيا من ريع المحروقات، وهنا يجب الإشارة إلى الغاز الصخري الذي أصبح حديث الساعة، فلا نجعل من بلدنا حقل تجارب بتقنيات مجهولة الآثار وألا نسارع في استغلال هذه الثروة، لضمان أمن الأجيال القادمة.

سيدي الوزير الأول،

النقل والطرق: إن الطرقات أصبحت العامل الأساسي في حوادث المرور وحصد الأرواح.

هذا القطاع لم يواكب عدد السيارات المستوردة، والدليل على ذلك الطريق الوطني رقم 01 على حاله في كثير من المناطق، نتمنى بالتوازي مع السكة الحديدية أن تعطوه الأولوية.

الخطوط الجوية تبقى بالنسبة لمواطنينا في الخارج أسعارها عالية وكلنا نرغب في خدمة جيدة.

السكن: لا ننكر ما أنجز وما تتمناه هو توفير قطع أرضية والرفع في مبالغ المساندة، خاصة في الجنوب والهضاب العليا.

الصحة: إذا قارنا بلادنا بالدول العظمى، فإن للجزائر منشآت كبرى ومتعددة.

الصحة عرفت هذه السنة تحسنا في الأداء، ولكن الصحة لا تزال مريضة، والسبب هو الإهمال على مستوى القاعدة وعلى المستوى الجوي، والأجهزة المعطلة لقلة مصالحي الصيانة.

نرجو من معالي وزير الصحة كثرة الزيارات المفاجئة، وشكرا لكم والسلام عليكم سيدي الوزير، ونتمنى لكم كل الخير والسداد وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة الآن للسيد موسى تدمرتازة.

السيد موسى تدمرتازة: شكرا للسيد الرئيس؛ بعد

بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام.

تفانيكم، والثقة التي وضعت فيكم من طرف فخامة رئيس الجمهورية، ما هي إلا دليل على الكفاءة التي تتحلون بها في تنفيذها كلية.

أولا، لأنه بني على أسس صلبة، وأولها لما اختار الشعب الجزائري يوم 17 أبريل 2014 الأمن والاستقرار بجانب رئيس، كرس حياته لخدمة الجزائر.

ثانيا: مواصلة المصالحة الوطنية، بعدما استرجعت الجزائر مكانتها المرموقة في الداخل والخارج وما حققناه من مشاريع كبرى، رفعنا بها تحديات الأجيال، ببسط - لامحالة - لكم المجال والمهام.

سيدي الوزير الأول،

العالم يعيش أزمتا سياسية واقتصادية والحرب تشن أوزارها بجانبنا وتهدد أمننا، ومن واجبنا الالتفات إلى ما يمس وطننا.

مدينة غرداية جريحة، مدينة غرداية لن تنسى الوقفة التاريخية لفخامة رئيس الجمهورية، أثناء فيضان 2008 الذي حل بها، حيث تجندت 47 ولاية لمؤازرتها، واليوم أصبح الكره والخوف يسودها، فإلى متى تبقى قوات الأمن مجندة؟

هل مات الشهداء أبطال ثورة التحرير ومهد العلم والعلماء؟ ليحقق فيهم قول الله تعالى: «وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف».

أنتم سيدي الوزير الأول، واكتبهم المعضلة، سايرتم الأحداث وسعيتم بكل ما في وسعكم لفك هذه الفتنة، لكن الفتنة لا تزال قائمة، مما يهدد أمننا، والحل يبقى محليا ومحليا فقط بين الأشقاء.

نتمنى منكم أن تساعدوا وتوازرروا الأعيان والمجتمع المدني، للخير مسعى، وأن تحظى هذه الولاية ضمن مخططكم التنموي بنظرة خاصة لاستدراك ما ضاع.

سيدي الوزير الأول،

على الصعيد الاقتصادي والمالي: فاتورة الاستيراد ترهق كاهل الدولة، والجزائر ليست بحاجة إلى الكماليات والسلع المغشوشة والمحظورة دوليا، ولذا يجب علينا ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، هذا القطاع الحساس الذي لم يعرف سوى التغيير في المشرفين عليه في مدة قصيرة . وفيما يخص الواردات بالعملة الصعبة، فإن الجزائر تزخر



سلام الله عليكم، أزول فلاون.

بعد القراءة العميقة للبرنامج والسماع لتدخل السيد الوزير الأول، سيكون لنا موقف مغاير أحيانا ومكمل أحيانا أخرى، من أجل تحقيق الهدف المرجو، ألا وهو التنمية المستدامة لبلادنا.

1 - إعادة الاعتبار للديمقراطية التشاركية اللامركزية، من خلال إعادة الاعتبار للجماعات المحلية ودورها الفعال في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع مدني وسياسي جديد وتقوية السيادة المباشرة للشعب.

2 - العلاقات بين الحكومة والبرلمان، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أفكار واقتراحات الأغلبية، مع احترام الأقلية وأرائها، دون إهمال موقف المعارضة، كونه مبدأ أساسيا لتكريس نظام ديمقراطي متعدد.

وعلى أعضاء الحكومة تسهيل العمل البرلماني في معالجة مشاكل المواطنين والمواطنات والدفع بعجلة التنمية في كل ولايات الوطن.

3 - المصالحة الوطنية الحقيقية في نظرنا هي مصالحة الشعب الجزائري مع تاريخه ومؤسسته، رغم أنها أسلوب إنساني لتحقيق السلم المدني والتعايش السلمي بين الجزائريين والجزائريات، أين المصالحة - السيد الرئيس، السيد الوزير الأول - عندما يهشم جسر كامل من حياة التاريخ الأليم للجزائر المستقلة ألا وهو عدم الاعتراف بضحايا الديمقراطية 1963-1965؟

أما في الإطار الاقتصادي والاجتماعي، لا بد من التوجه - في نظرنا - حسب المحاور الكبرى التالية:

- 1 - التنمية المستدامة،
- 2 - التقارب الإقليمي للتنمية،
- 3 - تقوية الخدمات العمومية،
- 4 - الحفاظ على مناصب العمل الموجودة وإنشاء مناصب عمل جديدة.
- 5 - الاقتصاد الاجتماعي للسوق، وهذا يدفع بالدولة إلى التنظيم والحماية والتماسك الاجتماعي والعدالة والأمن وتأكيد مبادئ اجتماع الأمة وتصميم مشاريعها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

فيما يخص السياسة القطاعية: تعتبر الإرادة السياسية لتحسين شروط الحياة والعمل للسكان عبر الأولويات

القطاعية التالية:

تنمية قطاع الطاقة: ينبغي أن نستخدم عائدات النفط لاكتساب استقلالية فعالة لمواجهة المؤسسات المالية الدولية، ولهذا - السيد الرئيس، السيد الوزير الأول - نطالب بحتمية التحكم العمومي، الاجتماعي الديمقراطي لقطاع الطاقة، والوسيلة الوحيدة التي تضمن الشفافية والاستقلالية هي الخبرة، نوعية المنشآت وتقنيات التنقيب، وفي هذا الصدد نطالب بحوار عمومي، وطني، عاجل حول السياسة الطاقوية في الجزائر، وهذا الأخير سيكون بابا مفتوحا لبناء إجماع وطني حول الخيرات الاستراتيجية المستقبلية للبلاد.

الشباب والرياضة: يجب أن نبني السياسة في هذا القطاع على تقنيات التقرب والاهتمام بالشباب، وفي هذا الصدد من العاجل تطوير الفكرة المبنية على الرياضة الجماهيرية، والعودة إلى الرياضة المدرسية، مع هدف الوصول إلى نظام حقيقي وطني للثقافة البدنية والرياضية.

سياسة جديدة للفلاحة: لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية الأساسية، فإن إنتاجنا للقمح والحليب لهما أولوية استراتيجية، أما على المستوى الدولي، فيجب العمل من أجل تنظيم جديد للفلاحة في إطار الأمم المتحدة. بناء تحالف استراتيجي مع البلدان المدافعة عن السيادة في مجال التغذية والتنمية الريفية.

سياسة أخرى للصناعة، مركزة على التنوع والشراكة بفتح تدريجي للاقتصاد في القطاعات التنافسية، إلتزام شديد للدولة في القطاعات ذات العلاقة بالاقتصاد.

تأسيس مجموعة اقتصادية ذات طابع عالمي، لا تعني انتهاج سياسات الخوصصة وإنما تسيير سياسات صناعية. نريد الحفاظ على القطاعات الاستراتيجية لاقتصادنا. نريد كذلك جعل الجزائر أقوى في المنافسات الدولية. الشفافية في تسيير الأموال العمومية، في هذا المجال نطالب بالمراجعة المالية لحسابات الأمة، ولاسيما مداخيل النفط واحتياطي الصرف.

- تطهير المؤسسات العمومية.

- قابلية تحويل الدينار بدينار جديد.

- إصلاح جبائي على أسس لا مركزية ونضامنية.

- محاربة الفساد.

- تقوية صلاحيات مجلس المحاسبة ولا مركزيته.

- التكفل بمراقبة الأموال العمومية.

سيدي الرئيس،

لن أنسى بتاتا بأنتي عضو في مجلس الأمة، أمثل الجزائر بأسرها، ولكن احتراما لأخواتي وإخواني في الولاية التي أمثلها، ولاية تيزي وزو، يجب علينا أن أتكلم فيما يخص انشغالات أخواتي وإخواني في ولاية تيزي وزو، أعرض على مسامعكم - السيد الرئيس، السيد الوزير الأول - بعض المشاكل التي تمس الإنجازات الكبرى في ولايتنا والتي تعرقل تنمية المنطقة، منها:

- حتمية الاستقلالية الإدارية لكل من ميناء أرفون وتقزيرت من إدارة الموانئ لبحاية، وجعل دورهما في تنمية الولاية فعال.

- الحد من كارثة ناجمة عن انجراف التربة في كل من مدن عزازقة، عين الحمام وتقزيرت والشروع في دراسات جيوتقنية عميقة وطويلة المدى.

- إحداث ميناء جاف في ولاية تيزي وزو على غرار الولايات الأخرى، والأحداث الأليمة لشتاء وثلوج 2010 باقية في الأذهان، حيث بقيت قرى كاملة معزولة عن بقية الولاية وولايات القطر الوطني عدة أيام، وخاصة في بعض...

السيد الرئيس: شكرا للسيد موسى تندرنازة؛ الكلمة الآن للسيد إبراهيم مزياي.

السيد إبراهيم مزياي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم، أزول فلاون.

نحن اليوم نجتمع في مجلسنا هذا لمناقشة مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، حسبما تم ذكره في الوثيقة المسلمة إلينا.

فبتفحص هذا المخطط يتبين - السيد الوزير الأول - أن ما يتضمنه مجرد نوايا، دون أي إجراءات عملية دقيقة، تظهر كيفية تحقيق الأهداف المسطرة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، فهذا المخطط يخلو من الأرقام والتواريخ

التي على أساسها يمكن مراقبة مدى تنفيذه في المستقبل على أرض الواقع.

فأنا متشائم جدا - سيد الوزير الأول - كمعظم الجزائريين في مدى تحقيق الأهداف المسطرة في هذا المخطط وهذا لسبب رئيسي وهام، وهو أن هذا المخطط هو تنفيذ لبرنامج رئيس الجمهورية الذي هو في هذا المنصب منذ سنة 1999، وما لم يتم تحقيقه في 15 سنة يصعب - إن لم أقل يستحيل - تحقيقه في 5 سنوات.

هذه ملاحظة عامة على هذا المخطط، أما بتفحصه، فأود الإشارة إلى بعض النقاط:

فأولها، هي مسألة المصالحة الوطنية، فالمصالحة الوطنية - سيدي الوزير الأول - عبارة جميلة جدا، لكن تعودنا - للأسف - في بلادنا أن نحتفظ ونكتفي بالعبارات والشعارات والكلمات الجميلة ويخلو مضمونها من معناها الحقيقي.

المصالحة الوطنية الحقيقية، هي المصالحة التي يتصالح فيها الجزائري والجزائرية مع تاريخه وماضيه وحاضره، لبناء حقيقي لمستقبله.

فكيف نتكلم عن المصالحة الوطنية، وأبناؤنا لا يعرفون أي شيء حول تاريخ وأبطال ثورتهم المجيدة؟!

فلا نجد أي أثر في برامج مدارسنا لتاريخ أحد أبطال الثورة، وهو السيد حسين آيت أحمد، الله يذكره بالخير، لأن ذنبه الوحيد هو دفاعه منذ الاستقلال عن جزائر الديمقراطية والحريات.

ففي أحد المنتديات المنظمة من طرف أحد الجامعات الجزائرية، حول مؤتمر باندونغ للأسف لم يتم دعوته، رغم أنه كان رئيس البعثة، وأكثر من ذلك لم يتم ذكر حتى اسمه في هذه الندوة.

أبهذه التصرفات نبني المصالحة الوطنية السيد الوزير الأول؟! وهو نفس مصير الكثير من أبطالنا، ككريم بلقاسم وخيذر ومسيللي وبوضياف؛ ففي مدارسنا نعلم أولادنا من هو نهرو وتيتو وعبد الناصر وروزلنت، ولا نعرفهم من هو العربي بن مهدي وعبان رمضان وآيت أحمد وبوضياف وزينغود يوسف والقائمة طويلة جدا، وبهذا فقد حان الوقت لإعادة الاعتبار لبطل من أبطالنا، وإدراج مادة في التعليم المتوسط والثانوي لدراسة تاريخ ثورتنا الحقيقي.

فلا يمكن أن تكون مصالحة حقيقية - سيدي الوزير الأول -

في الماضي؟ وهذا - سيدي الوزير الأول - أمام التصريحات المتناقضة بين السيد الوزير ووالي ولاية بجاية. وفي الأخير، السيد الوزير الأول، السيد الرئيس، فإن الجزائر تعرف تحديات خارجية وأمنية خطيرة، فما يقع من اضطرابات في حدودنا في تونس، ليبيا، مالي والمغرب يجعل أمن بلادنا ومنشأتنا ومواطنينا في خطر، ونحن في جبهة القوى الاشتراكية، مؤمنون إيماننا صارخا، أنه لمواجهة هذه التحديات، يجب تقوية الجبهة الداخلية وبناء تماسك وطني حقيقي بين كل الجزائريات والجزائريين، وهذا لن يتم إلا بإعادة إجماع وطني حول أمهات القضايا التي تعني جميع الجزائريات والجزائريين، وهذا يمكن أن يتحقق شرط أن يفهم كل الفاعلين السياسيين والأحزاب والشخصيات والجمعيات والنظام بضرورة هذا الإجماع وبضرورة المضي قدما في هذا الاتجاه، شكرا ثممرث.

السيد الرئيس: شكرا للسيد إبراهيم ميزاني؛ الكلمة الآن للسيد بشير شبلي، بل للسيد كمال بلخير.

السيد كمال بلخير: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير الأول المحترم، السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السيدات والسادة ممثلوا أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بادئ ذي بدء، أترحم على شهدائنا الأبرار الذين بفضلهم وبفضل تضحياتهم، لاغير، نجتمع تحت هذه القبة الموقرة من البرلمان، لنناقش مخططا حكوميا جزائريا، بطاقم حكومي جزائري، فمهما كانت اختلافاتنا ورؤانا فالهدف واحد، هو خدمة المصلحة العليا لوطننا والنهوض دوما بمستوى معيشة مواطنينا.

في البداية، أرحب بالطاقم الحكومي وعلى رأسهم السيد الوزير الأول، ونشكره على هذا العرض المفصل لمخطط عمل حكومته.

تدخلني هذا هو إثراء بسيط لبعض القطاعات التي تحتاج لإثراء دائم.

دون الاعتراف بشهداء الديمقراطية سنوات 1963 - 1965 الذين ضحوا من أجل جزائر حرة وديمقراطية، وهم من خيرة أبناء هذا الوطن.

فلا يمكن أن تكون هناك مصالحة حقيقية، إذا كنا لا نزال لم نجد حلا لمطالب عائلات المفقودين، الذين لا يطالبون سوى بمعرفة الحقيقة حول مصير ذويهم وأهلهم، فلا يمكن - سيدي الوزير - الكلام عن المصالحة الوطنية، دون الاعتراف بحق أغلبية هذا الشعب، بالاعتراف بلغته ولغة أجداده كلغة رسمية.

فلا مصالحة وطنية دون الاعتراف بالأمازيغية، لغة وطنية ورسمية، فالمصالحة الوطنية - السيد الوزير الأول - لا يمكن أن تكون دون مصارحة ودون معرفة الحقيقة.

ثانيا، فيما يتعلق بترقية الديمقراطية التشاركية وتعزيز السلطة التشريعية واستقلالية القضاء ومكافحة الفساد، فهي تبقى مجرد شعارات أمام انعدام الإرادة السياسية الحقيقية للمضي في هذا الاتجاه.

ففي الجانب الاقتصادي، أكتفي بملاحظة هامة، وهو استمرارية تبعية اقتصادنا للمحروقات بنسبة 98٪، وهو شيء خطير على استقرار بلادنا، لاسيما أمام التحديات الأمنية الكبيرة التي يتعرض لها جنوبنا الكبير، وأهم دليل على ذلك هو ما حدث في تفتتورين، ولهذا أتأسف أنه لأكثر من 17 سنة وأسعار البترول والغاز مرتفعة جدا في السوق الدولية، لكننا لم نستغل هذه الإيرادات لإخراج اقتصادنا من هذا التبعية ولو بنسبة 10٪ أو 20٪، لأن بناء استقرار البلاد يمر حتما - السيد الوزير الأول - عبر بناء اقتصاد متنوع وهو ما ينعدم حاليا.

أما عن التنمية في ولاية بجاية - سيدي الوزير الأول - أؤكد لكم على تأخر خطير في إنجاز المشاريع الكبرى المبرمجة، ولهذا أدعوكم - سيدي الوزير الأول - إلى إيفاء كل الوزراء، كل في قطاعه، لزيارة الولاية للدفع قدما بهذه المشاريع والتأكد من هذا التأخر ومن هو المتسبب فيه.

أما أنا فأقول إن المتسبب الأول، هو والي ولاية بجاية، الذي أصبح عائقا حقيقيا أمام التنمية، بدل أن يكون مسهلا لها.

كما أدعوكم - سيدي الوزير الأول - لإعطائنا التوضيحات اللازمة حول مجّع تكرير البترول بالقصر، هل هذا المشروع باق في بجاية، أم تم تحويله إلى ولاية أخرى، كما حدث ذلك

تعميمها على طاقة أوسع، خاصة طاقة الشمس والرياح وبدأ التفكير في تصديرها لنكتفي منها داخليا أولا، لأن مشكل التزود بالطاقة داخليا لا يزال قائما، لنحل أولا مشكلها داخليا ونزود مواطنينا لنسد باب الانقطاعات المتكررة للكهرباء التي مافتتت تعرفها العديد من المناطق، خاصة الصحراوية منها وفي عز الصيف.

قطاع الفلاحة، هي الثروة التي لا تفنى إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، يجب الاعتراف أولا أن الحكومات المتعاقبة أولت اهتماما بقطاع الفلاحة، غير أن هذا الاهتمام والأرمادة القانونية المخصصة للقطاع، لم تكن للنهوض به على أحسن وجه، خاصة فيما يخص استصلاح الأراضي الزراعية في جنوبنا الكبير.

ما الهدف من النهوض بالزراعة، إن لم يكن من أجل الاكتفاء الذاتي والغذائي؟ فإن اكتفينا ذاتيا من هذه المحاصيل الزراعية، فإن فاتورة الاستيراد تنقلص، وبالتالي عدم إنهاك خزينة الدولة ومنها أموال المحروقات، قصد الاستهلاك الداخلي، فحل مشاكل الفلاحين ومشاكل استصلاح الأراضي والحد من التصحر والاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة في الزراعة، خاصة الطاقة الشمسية لاستصلاح الأراضي الصحراوية وطاقة الرياح لاستصلاح الأراضي الجبلية من شأنه النهوض بالقطاع، كما يجب كذلك التقليل من مساحات الأراضي المستريحة وتكوين فلاحين وتمكينهم من معرفة التكنولوجيات الحديثة في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي، وهذا بأن يوفد إليهم مكونون، إما من طلبة المعاهد الزراعية أو من مختصين في القطاع ويكون التكوين على الطبيعة.

الحد من حالة تبور الأراضي للتوسع على حسابها، لذا لا يجب التفكير في حلول لمشاكل الفلاحة والفلاحين في الجزائر، لأن الحلول وجدت، غير أن مشاكلنا كلها تنحصر في تطبيق الحلول لهذه المشاكل.

إن كل قطاع مهما كان يحتاج للمتابعة والعناية والرسكلة والصيانة، هذه هي مشاكلنا الحقيقية، وأكبر استثمار هو في العنصر البشري والذي من دونه لا نستطيع النهوض بأي قطاع ولا نحقق الاكتفاء في أي قطاع، إن لم نوله الاهتمام الكافي.

سيدي الرئيس،

واجب علينا كذلك أن نعمل بمبدأ أن نقول لمن أساء

صديقك من صدقك،  
القطاع الأول الذي أرى أنه يحتاج دوما للإثراء هو قطاع التربية والتعليم، ولن أخوض في البرامج ومحتويات الكتب أو الإصلاحات المتعددة التي ما فتئت تطبق عليه للنهوض به ولا أخوض في الاضطرابات التي ما فتئ يعرفها، فقد كفى زملائي من الغرفتين وأوفوا؛ لقد عرفت المدرسة الجزائرية، وخاصة في الآونة الأخيرة، العنف داخل المدرسة والتي من المفروض أن تكون للتلميذ والمعلم والأستاذ دار الأمن والأمان.

سيدي الرئيس،

كل يوم تطالعنا الصحف الوطنية عن جرائم تحدث داخل المدارس، من اعتداءات تقع على الأطفال، إلى بيع المخدرات، إلى استهلاكها؛ فالمدرسة انقسمت إلى ضحايا ومعتدين بشتى الطرق، حتى وإن توصلت الوزارة إلى إصلاح لا تشوبه شائبة، فإن هذا لن يكفي، إذا لم يعم الأمن والأمان داخل مدارسنا، وقد دقت عدة جهات أمنية إنذارات عن تفشي هذه الظاهرة في مدارسنا، فأفات الشارع دخلت المدرسة، فكيف نطلب من مدرسة دخلها العنف أن تخرج لنا جيلا سويا؟

لقد علمنا أن بعض التلاميذ يعزفون عن الذهاب لمدارسهم، خوفا أن يكونوا عرضة للاعتداءات أو كانوا عرضة لذلك.

وقبل التفكير في إصلاح الكتب والمقرر والحجم الساعي إلى غير ذلك، يجب التفكير في تأمين محيط المدرسة الجزائرية وإبعادها عن الحسابات السياسية والعنف المدرسي.

فوجب العمل على استرجاع هيبة المدرسة الجزائرية التي تخرّج منها العلماء والعباقرة لا قاتلة العباقرة والعبقرية. القطاع الثاني الذي كتبت عنه الصحف مؤخرا وأسأل الكثير من الخبر هو قطاع الطاقة، والتفكير في استرجاع الغاز الصخري والأخطار التي تتحدث عنها الصحافة والتي - حسبها - قد تنجم عن استخراجها، ولست بخبير في هذا الميدان، لكن الذي أراه أن بلادنا تزخر باحتياطي هام من منابع الطاقة المستدامة والنظيفة خارج المحروقات التي - لا محالة - ستضاف في يوم من الأيام، بالنظر لشساعة مساحة الجزائر.

لماذا نهتم أكثر بالطاقات الدائمة والمتجددة وإبلائها عناية أكثر وهذا بتعميمها؟ لأن مرحلة التجربة قد ولت وطال



سلبا على المواطن والبيئة والاقتصاد الوطني، حيث أقترح هنا تخصيص قطع أراضي صالحة للبناء لوقف زحف هذا الطوفان.

إن حصول أي مواطن على شهادة إيواء، تحت غطاء تصريح شرقي من طرف أي مواطن قاطن بمنطقة ما، والتي بموجبها يمكنه الحصول على شهادة إقامة، أصبح يشكل هاجسا في عملية التوزيع والاستفادة من السكنات الاجتماعية، والأغرب من ذلك أن المواطن المانح لهذه الشهادة هو أصلا مسجل في قائمة طالبي السكنات.

سيدي الرئيس،

تحوز ولاية مستغانم على شريط ساحلي طوله يفوق 120 كلم، وحوالي 15 منطقة توسع سياحي (ZET)، رغم هذا فإن الولاية تفتقر إلى منشآت سياحية، من فنادق ومركبات سياحية، لاستقبال العدد الهائل من السياح في موسم الاصطياف الذي تجاوز في بعض الأحيان 08 ملايين مصطاف؛ وإن عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا المجال راجع إلى العراقيل البيروقراطية، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، وعليه يستوجب علينا تبسيط الإجراءات القانونية للاستثمار لتصبح حافزا للمستثمر.

سيدي الرئيس،

إن المبدأ الذي جاء من أجله مخطط عمل الحكومة في فكرته الأولى، هو تحسين ظروف معيشة المواطن، إلا أنه أصبحت بعض البلديات في قطر الوطن - لم نقل الكل - يعيش سكانها في جحيم، جراء السموم التي تفرزها المفاغيع العمومية العشوائية، حيث أثبتت بعض التقارير الطبية، أن الكثير من الأمراض المزمنة، خاصة منها التنفسية، أصبحت تهدد المجتمع من جراء تفاقم هذه المفاغيع، مما يؤثر سلبا على الصحة العمومية وإنهاك خزينة الدولة في التكفل بمعالجة هذه الأمراض، ومن هنا يجب على الحكومة اتخاذ التدابير اللائقة مستقبلا للقضاء على هذه الظاهرة، بإنشاء مراكز تقنية للردم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال سعيد؛ الكلمة الآن للسيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

أسأت ولمن أحسن أحسنت. ونحن نشتم الإجراءات الأخيرة التي قام بها السيد وزير المجاهدين، والتي تصب في مصلحة الأسرة الثورية. أطلعنا على تقرير عن تحسن الإنتاج الفلاحي في الأونة الأخيرة، ونحن نشتم الجهود الأخيرة في هذا القطاع، وحبذا لو يمدنا وزير القطاع بالأرقام التي توضح هذه الزيادة وهو مشكور. وفي الأخير، وفقنا الله جميعا لخدمة الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بلخير؛ الكلمة الآن للسيد جمال سعيد.

السيد جمال سعيد: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد اطلاعي وتفحصي لمحتوى مخطط عمل الحكومة، حول تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، أثنى ما جاء فيه من نقاط إيجابية، استجابة لتطلعات الشعب، على ضوء الوعود التي تم تقديمها في إطار الحملة الانتخابية لفخامة رئيس الجمهورية.

فعلى سبيل الذكر لا على سبيل الحصر، ما جاء بخصوص الخدمة الوطنية التي قلصت إلى سنة وتحتسب في التقاعد، حيث يعتبر هذا مكسبا للشباب، كذلك البرامج السكنية بمختلف الصيغ.

سيدي الرئيس،

تنتابني الحيرة لظاهرة غير طبيعية تفشت في المجتمع الجزائري، ألا وهي ظاهرة السكن الفوضوي الهش، الذي عانت منه بلادنا في العشرية السوداء، ومازلنا نعاني منه إلى غاية يومنا هذا، حيث أصبحنا نرى يوميا العشرات من السكنات الفوضوية الهشة تنمو كالفطريات، ما يجب على الدولة الوقوف وبحزم في وجه هذه الظاهرة التي تعود

من هذه الموارد الطبيعية. ينبغي تسريع وتيرة تنويع الصادرات وزيادة الاستثمار، من خلال خلق المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي. ينبغي على الجزائر أن تتوجه نحو اقتصاد قائم على معالجة القطاعات التي تتمتع بإمكانيات نمو عالية وخلق فرص التشغيل.

التحدي الثاني، تجسيد الإدارة الإلكترونية أو الحكومة الإلكترونية: في تقرير 2018 الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة، حول الترتيب العالمي والإفريقي للدول من حيث إدخال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال في التسيير واستعمال الإدارة الإلكترونية؛ نجد وللأسف الشديد الجزائر في المرتبة الثانية عشرة إفريقيا وفي المرتبة 132 عالميا، بعد تونس التي حصلت على المرتبة الرابعة إفريقيا والمرتبة 103 عالميا، مصر المرتبة الخامسة إفريقيا والمرتبة 107 عالميا، وتجيء السنغال في المرتبة الأولى إفريقيا.

التحدي هو أن نحسن مرتبة الجزائر في إفريقيا وعالميا ولنا من المؤهلات البشرية والتقنية والمالية لنحتل المراتب الأولى في إفريقيا.

السؤال المطروح هو: ماذا جرى لمشروع الجزائر الإلكترونية 2013؟ الذي كان يهدف إلى تجسيد برنامج وطني لاستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وذلك لخدمة المواطن، لعصرنة الإدارة ولتقريب الإدارة من المواطن ووضع خدمات على الخط الإلكتروني لفائدة المواطن، وهذا يعتبر جد إيجابي للتحاق بالدول المتقدمة في هذا المجال.

التحدي الثالث، في ميدان الصحة: وضع وتنفيذ مخطط السرطان والتكفل جديا بمرضى السرطان، تعتبر مكافحة السرطان في الحقيقة أولوية فعلية، فعلى المستوى العالمي معروف أنه من دون إرادة سياسية قوية لا يمكن أن يكون مخطط السرطان فعالا، والحمد لله، الإرادة السياسية موجودة، إذن ينبغي وضع وتطبيق مخطط وطني لمكافحة السرطان، وهذا لتقليص عدد الوفيات وتخفيف المعاناة المرتبطة بهذا المرض، والإسراع في إنجاز وتشغيل المشاريع الحالية واللاحقة في هذا المجال.

التحدي الرابع، في ميدان التربية الوطنية: تعتبر الجزائر من الدول الإفريقية القليلة التي حققت هدف التعليم للجميع، مع العلم أن في الجزائر المدرسة إجبارية إلى حد سن

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،  
السيد الفاضل، معالي الوزير الأول،  
السيدات والسادة الأفاضل،  
معالي الوزراء،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،  
أيها الجمع الكريم،  
طابت جلستكم والسلام عليكم.

في البداية، نرحب بمخطط العمل الخماسي للحكومة الذي يهدف إلى تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية. كما نتمنى الاستمرار في الإصلاحات على جميع المستويات، لدفع البلاد إلى التنمية الشاملة والتقدم. ونسجل بارتياح، من خلال مخطط عمل الحكومة، الإرادة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات، باعتبارها جزءا يتجزأ من السيادة الوطنية.

وكما تابعنا، من خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات 17 أبريل 2014، فإن التعهدات المسطرة في البرنامج الرئاسي لفخامة رئيس الجمهورية، يدخل الآن حيز التنفيذ، عن طريق مخطط عمل الحكومة المطروح أمامنا اليوم، ونتمنى فقط السهر والرعاية من طرف الجهاز التنفيذي على تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية على أرض الواقع وفي الأجل المحددة لها.

أريد أن أتطرق إلى بعض النقاط، أراها مهمة جدا وتمثل تحديات للحكومة في بعض القطاعات.

التحدي الأول، في ميدان الاقتصاد، بالرغم من أن الجزائر صنفت من بين الدول الإفريقية القليلة التي حققت جزءا كبيرا من أهداف الألفية للتنمية، وهذا قبل الأجل أي قبل 2015، فإن الاقتصاد لا يزال نقطة ضعف لبلادنا، لأنه يعتمد أساسا على استغلال الموارد الطبيعية، ويبقى غير متنوع، حيث النمو الاقتصادي غير كاف لتوليد فرص التشغيل، وبالتالي النمو الاقتصادي وسياسة التشغيل بقيا محدودين بسبب النتائج السيئة للإنتاج الوطني، وخاصة من حيث خلق القيمة المضافة، ولذا ينبغي بذل جهود كبيرة لتنويع الجهاز الإنتاجي وخلق صناعات تجهيز المواد الخام.

الجزائر لديها مؤهلات حقيقية، نظرا للكميات الكبيرة من المواد الخام والإمكانات الصناعية وخلق القيمة المضافة

بالتدخل في بعض النقاط التي أرى من الضروري إعطائها قسطا من النظر والعناية، من أجل المساهمة في إثراء هذه الوثيقة الدستورية العملية.

أولا، الفصل الأول: توطيد أركان دولة القانون وتعزيز الاستقرار وترقية الحوار الوطني.

إذ نثمن جميع ما تم اتخاذه من إجراءات إلى حد الآن، وما هو مبرمج لاستكمالها لاحقا، فإننا بالمقابل - وللأسف - لا نجد الحديث حول الإجراءات التي تخص فئة من المعنيين بالمصالحة، وهي فئة الوطنيين (Patriotes) الذين وقفوا ولا يزالون إلى جانب الدولة والجمهورية دون هوادة، غير أن جميع النداءات الخاصة بتعويضهم والتكفل بهم ولم لا مكافأتهم على مواقفهم البطولية والرجولية، هذا الحديث الذي لا يزال محل غموض وإرجاء.

ثانيا، مواصلة إصلاح العدالة وتدعيم استقلاليتها. حقيقة، إن العدل أساس الحكم، وإننا نرحب بجميع الإجراءات والتدابير التي تصب في إصلاح هذا الجهاز وضمن استقلالية هذه السلطة الدستورية.

وفي هذا الموضوع وبعد قراءة ما جاء في الوثيقة، لدي ثلاث ملاحظات، إضافة إلى كل العمل المنجز والذي سوف ينجز نوصي بإعطاء الأهمية لأخلاقية العمل في هذا القطاع.

في مجلسنا الموقر هذا سبق وأن صادقنا على تعديل أدخل فيما يصطلح عليه بالوساطة القضائية، والتي لا تزال مبهمة ميدانيا وغامضة واقعا ولم يذكر شيء عن تعزيزها هنا.

السؤال: هل نجحت الوساطة، فيجب تعزيزها أم غير ذلك فيجب التخلي عنها؟

ثالثا، تدعيم المجال المالي والاقتصادي: الجانب المالي: وهنا أكتفي بطرح جملة من الأسئلة، بما أن الموضوع تقني بحت:

بالرغم من وضعيتنا المالية المريحة، وبالرغم من مختلف العوامل والإجراءات، لماذا تبقى قيمة صرف الدينار مترابحة؟ مقارنة مثلا بالدينار التونسي والدرهم المغربي؟ لماذا تبقى مصارفنا تتميز بالكلاسيكية، خاصة في الأداء والتعامل؟ وذلك بالرغم من التطور المذهل على كافة الأصعدة الذي يتطلب عصرنة وفعالية في المنظومة المصرفية. ما محل البورصة الوطنية من الإعراب؟ وما دورها؟

السادسة عشرة، أرى أن التحدي الكبير لقطاع التربية الوطنية في الدول كلها، هو الوقاية من مغادرة المدرسة دون مؤهلات.

ومع الأسف الشديد، نلاحظ فشلا مدرسيا مستمرا وبنسبة أعلى في فئة التلاميذ المحرومين اجتماعيا.

ينبغي أن نعيد النظر في المهمات وشبكة الإعانات المتخصصة للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات.

ومن جهة أخرى، ينبغي تنفيذ سياسات عمومية طموحة واستثنائية للتلاميذ ذوي الإعاقة في التعلم، مثل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، الاضطرابات اللغوية، الاضطرابات المعرفية، الاضطرابات السلوكية أو الاضطرابات الطبية في مرحلة الطفولة المبكرة.

يجب أن نضمن ذلك بسياسة مستهدفة، في الطور الأول والثاني، لتقليص عدد المطرودين من المدارس والإكماليات في وقت مبكر، خاصة في المناطق التي تواجه أشد الإعاقة. التحدي الخامس، نوعية الحياة من الناحية البيئية..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة الآن للسيد محمد لزهري سحري.

السيد لزهري محمد سحري: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد معالي الوزير الأول المحترم والوفد الحكومي المرافق لكم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن محتوى مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، والمطروح للنقاش في صرحنا الدستوري العظيم هذا، قد تميز بكثافة معلوماتية على المستويين الكمي والكيفي، وهو ما يبرز بوضوح الأهمية التي أولتها الحكومة لمختلف القطاعات، وبهذا فهي مشكورة على الجهد المبذول. وإذا كان المخطط قد حمل الكثير من المسائل والإجراءات الإيجابية، ولم يخفق في السهو عن أي قطاع، ونظرا لضيق الوقت الممنوح للمداخلة، فإنني سأكتفي

وماذا حققت؟ خاصة وأن هذا النظام أو الجهاز محوري في البلدان المتطورة؟

ما هو وضع تحديث التسيير المالي والجبايي المحلي للجماعات المحلية والذي أمضينا عقدا أو أكثر من الزمن نتحدث عنه وعن تحقيقه؟

ما هو وضع مستوى تعبئة الموارد المالية خارج الريع والجباية البترولية والذي كان هدف جميع الحكومات المتعاقبة؟

كيف يتم القضاء على السوق غير الشرعي للعملة الصعبة إذا كان بالمقدور، أم أنه مقدر له أن يبقى لمصالح مشبوهة ولصالح المشبوهين؟

رابعا، ماهي الإجراءات التي تتبناها الحكومة في التعامل مع العقار الصناعي ومع التلاعب بالعقار الصناعي؟

في إطار التحدث عن إصلاح الاستثمار، كيف تنوي الحكومة التعامل مع البيروقراطية القاتلة لإرادة المستثمر، حتى إن الشباك الوحيد مثلا في إطار (ANDI) أصبح هو الآخر يسير من التسهيل إلى التصعيب لمحدودية الصلاحيات الممنوحة لمثليه؟

كيف يتم التعامل مع الثقل والبطء المعرقل حول معالجة ملفات القروض الخاصة بالاستثمار، لاسيما من حيث الأجال وغيرها؟

خامسا، تفعيل تنمية النشاطات المنتجة:

كيف يتم الحفاظ على المنتج الوطني واثمينه وإيصاله لمستوى التنافسية، في ظل ثقافة وممارسة الاستيراد لكل شيء، وبأي ثمن وبأية وسيلة، دون الاهتمام حتى بما يضر صحة الجزائري وصحة اقتصاد الجزائر؟

كيف يتم القضاء على السوق الموازية والفوضوية، وتوفير مساحات وفضاءات تجارية محترمة تليق بالمواطن والزبون؟ ألا ترون أنه حان الوقت لنقول قف، لاستيراد السيارات بطريقة غير عقلانية، لما تعرفه مدننا من زحام، وطرقنا من ضحايا؟ وحظائرنا أصبحت مكبا لخردة الحديد الآسيوي وغير الآسيوي؟

أليس بمقدور حكومتنا، بل أليس بمقدور الدولة أن تستورد مليونين أو ثلاثة ملايين بقرة أو أكثر، لتغطية حاجيات المواطن من الحليب؟

بل أليس بمقدور الدولة أو المستثمر الوطني المدعّم من الدولة، إنشاء مصنع واحد فقط بالبلاد لإنتاج بودرة

الحليب؟

كيف نفسر أن دولة تصدر النفط (ولو خاما) أن تستورد الوقود أو الزيوت أو البنزين بمبالغ ضخمة من الخارج، ولا تستطيع إنتاج ذلك محليا؟

كيف للجزائري أن يذهب للسياحة بالخارج، ويحظى بغرفة أقل ثمنا ومعاملة أفضل، وفي محيط نظيف أفضل وبأسعار أفضل من التي يجدها ببلاده؟ بل حتى الذي يسافر من بلد أجنبي إلى بلد أجنبي آخر، يدفع تذكرة أقل بكثير من التي يدفعها في شركته الوطنية؟

كيف نفسر فارق الواردات من البضائع الذي وصل سقف 9.45 مليار دولار سنة 2013؟

كيف نفسر أيضا ارتفاع نفقات التسيير بميزانية الدولة إلى الضعف، في ظرف ثلاث سنوات (من 2.659 إلى 4.204 مليار دينار)؟

كيف نفسر أيضا ارتفاع إجمالي التحويلات الإجمالية المتعلقة بدعم الحليب والحبوب والسكر والزيت، من 96 إلى 197 مليار دينار، في ظرف ثلاثة سنوات، ومن الاستفادة الحقيقي؟

والأكثر من ذلك هو المواطن الذي يستهلك 100 كلغ من السكر في السنة والمصنع الذي يستهلك 100 قنطار من إنتاج الشكولاتة أو الحلويات إلى غير ذلك.

أكتفي بهذا، لكون الوقت لا يسمح، ولربما لأن الإكثار لا ينفع.

أتمنى التوفيق للحكومة في مهامها والنجاح في تجسيد هذا المخطط.

أشكركم جزيل الشكر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لزهر سحري؛ الكلمة الآن للسيد محمد بوشلاغم.

السيد محمد بوشلاغم: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،



زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس الموقر،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم.

بمناسبة مناقشة برنامج الحكومة الذي هو بين أيدينا اليوم، أقدم لكم - معالي الوزير الأول - تهانينا الخالصة، على الثقة التي جردها السيد رئيس الجمهورية في شخصكم لقيادة الحكومة، وتهانينا لجميع أعضاء الحكومة قاطبة، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح وهذا ما نعتبره عرفانا من القاضي الأول للبلاد، عن نجاحكم في تسيير الجهاز التنفيذي السابق، ومن ثمة مواصلة العمل على الدرب والنهج الذي رسمه البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، في موعد 17 أفريل 2014، وعلى ذكر الانتخابات الرئاسية الأخيرة، أنوه بالتنظيم الجيد والضبط الحسن لسريان هذا الاستحقاق الوطني الهام، ونثمن دور وزارة الداخلية والجماعات المحلية والعدل والسلطات المحلية، دون أن ننسى مختلف أسلاك الأمن، وعلى رأسهم الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني الذي أبلى البلاء الحسن على الوجه المطلوب.

كذلك الاندفاع الإيجابي للأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات الوطنية والمحلية، في تأطير وتنشيط الحملة الانتخابية، ويوم إجراء الانتخابات، لهم منا جميعا جزيل الشكر والتقدير على الجهود المبذولة، وعلى ما تميزوا به قبل وأثناء وبعد الانتخابات، من رزانة وحكمة وانضباط.

السيد الرئيس،

السيد معالي الوزير الأول،

إن هذا المنبر يلزمنا إسداء النصائح وتقديم الاقتراحات، بما نراه يرقى عمل الحكومة ويخدم صورة الدولة لدى المواطنين ويعزز اللحمة الوطنية وتماسكها، بما يعزز الاستقرار والأمن، وهي شروط ملزمة للتنمية والتطور الذي نشده جميعا ونتطلع لبلوغ ما بلغته الأمم والدول المتقدمة.

سيدي الرئيس،

سأحاول أن أكون مختصرا في تدخلتي هذا.

1- إن ترقية المصالحة الوطنية، أضحت حتمية لما ترمي إليه من تضييد للجراح وللصلح وتعزيز اللحمة الوطنية وتماسكها، خدمة للدولة ومستقبلها، فإننا نرى أنه من الواجب الاعتناء في جانب منها بمصير أولئك الرجال المقاومين عامة، والقصد على سبيل المثال مقاومو متيجة،

وللتذكير فقد سبق وأن ناقشنا في الدورة الربيعية الفارطة قانون المعاشات العسكرية، وفي خضم المناقشة طرحت قضية التكفل بالمقاومين؛ وفي هذا الشأن يكون من باب إيتاء كل ذي حق حقه، أن تفصح الحكومة عن مصير هذه الفئة، لاسيما وأن العديد منهم فقد أملاكه وتضرر في جسده وفي حياته المهنية ولا يزالون كذلك.

2- إن ممارسة وظيفة المنتخب المحلي والاحتكاك الدائم بالمواطنين، سمح لنا بالمعينة والوقوف على النقائص والاختلالات التي تشكو منها المنظومة الإدارية، المنظمة لأجهزة المؤسسات والإدارات العمومية والمحلية، خاصة ألياتها، فلا المسؤول المنتخب راضي ولا المسؤول الإداري راضي ولا الموظف راضي، ناهيك عن المواطن الذي يشكو من الخدمة المقدمة والجو العام الذي تسير فيه شؤون الإدارة بصفة عامة؛ ولمعالجة هذه الحالة المضرة لسريان شؤون الدولة والمواطن، أرى أنه بات لزاما الذهاب إلى حلول أكثر جرأة، تتمثل في إعادة هيكلة الإدارة العمومية واستحداث بلديات جديدة، وفقا لمعايير عالية، من حيث عدد السكان، واستحداث - على مستوى المدن الكبرى - مجالس شعبية للمدينة، كما هو معمول به على مستوى الجزائر العاصمة.

استحداث ولايات جديدة، حسب معايير علمية ودقيقة، وكل هذا من شأنه تقريب المواطن من الإدارة وكذلك جر المصالح غير الممركزة المطالبة بالتكليف وحاجيات المواطن. لا يخفى عليكم أن في سنة 1974 وفي سنة 1984، ورغم محدودية الظروف المالية آنذاك، والنقص الكبير في الإطارات وخريجي الجامعات، إلا أنه كان للتقسيم الإداري، ومنه استحداث بلديات ودوائر ولايات جديدة، الأثر الإيجابي على التكفل الجاد بالمواطنين وبتنمية المناطق، مما أفرز ارتياحا كبيرا لدى الرأي العام، وكانت من نتائجه فتح مناصب عمل متعددة ومختلفة على جميع المستويات، ساهمت في توظيف اليد العاملة المؤهلة وترقية العديد من الموظفين والإطارات إلى مناصب عليا.

في هذا الباب، نعتقد أنه لو يتم الأخذ بهذا الاقتراح فإن الإشكالية التي تطرحها الوضعية الهشة للعديد من الموظفين المنتمين إلى صيغة ما قبل التشغيل والتشغيل المؤقت إلى غير ذلك من الصيغ، فإنها تجد حلا لها. وفي نفس السياق، واعتبارا لتردي الخدمة العمومية، نقترح إعادة فتح مراكز التكوين الإداري وإنشاء مراكز تكوينية

معركة التنمية الشاملة. كما أهنئ من جهة أخرى الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال وكامل أعضاء طاقمه الحكومي، على الثقة التي وضعها فيهم السيد رئيس الجمهورية، متمنيا لهم التوفيق في ترجمة مخطط عملهم هذا على أرض الواقع، خدمة للوطن والمواطن.

فتصفحنا للوثيقة أكد لنا أنها لم تترك لا كبيرة ولا صغيرة من انشغالات وتطلعات المواطنين ولا التحديات اللازم مواجهتها إلا أحصتها، ووضعت تصورات وحلولا تتم عن دراية ومهنية وشعور بالمسؤولية. ولاشك أن الخرجات الميدانية العملية للسيد الوزير الأول قبل الانتخابات الرئاسية والتي قادته إلى جميع ولايات الوطن في ظرف قياسي، وإطلاعه على واقع التنمية في الميدان ومدى تنفيذ مختلف البرامج السابقة، ولاسيما التي جاء بها المخطط الخماسي 2010 - 2014، وتواصله مع المواطن مباشرة، زادت هذا المخطط ثراء وواقعية.

إن تطرق المخطط إلى التخلص التدريجي من التبعية للمحروقات، من خلال مواصلة جهود إدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي، مع منح الأولوية للمجال الوطني المنتج وتطرقه لإشكالياتي التشغيل والسكن، ينم عن شجاعة كبيرة وإرادة سياسية صادقة، كون التشغيل والسكن أهم مطالب المواطنين.

أما التخلص التدريجي من التبعية للمحروقات، فهو التحدي الأساسي للدولة كونه ثروة زائلة.

فبالنسبة للسكن، فبفضل البرامج الضخمة التي أنجزت بمختلف الصيغ والتي ستبلغ مع نهاية 2014، (2) مليون و548 ألف و739 وحدة، بالإضافة إلى أكثر من 2 مليون مبرمجة للفترة الخماسية المقبلة، هذا كفيل باختفاء الأزمة نهائيا مع حلول نهاية 2019.

وبتفعيل تنمية النشاطات المنتجة ومواصلة دعم الشباب لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المعمول بها حاليا أو استحداث صيغ أخرى، لاسيما تلك التي يبادر بها الشباب، حاملو الشهادات الجامعية أو الإطارات المتوسطة خريجي معاهد التكوين المهني، مع الحرص على تحسين التكوين وإدراج في بعض الشعب الملائمة مقياس إنشاء المؤسسات المقاولاتية ومرافقة انطلاقها في النشاط، من خلال إنشاء ما يعرف بحصانة المؤسسات الفتية، إلى

أخرى، تسمح دون شك بتحضير تأهيل الشاب والشابة للعمل في الإدارة العمومية واكتسابه للصفات المطلوبة، كالانضباط واحترام رؤسائه ومسؤوليه وزملائه، وتحليه بالضمير المهني لخدمة الدولة.

سيدي الرئيس،

السيد معالي الوزير الأول،

إضافة إلى ما جاء في مداخلة زميلاتي وزملائي أعضاء مجلسنا الموقر، وأؤكد على ضرورة الاعتناء أكثر بالقطاعات الحيوية، ذات البعد التنموي والإنساني والذي هو صوب اهتمام الدولة، على اعتبار أنه استراتيجي، وأقصد على سبيل الذكر قطاع التربية والتعليم، هذا القطاع الحساس جدا، أرى أنه من الواجب إعادة النظر في المنظومة التربوية، بالتوجه أكثر إلى التربية التي تهدف إلى زرع في أطفالنا وتلامذتنا الأخلاق الحميدة والسيرة والسلوك الحسن، مما يعزز لدى المتلقي مقومات شخصيتنا الوطنية في بعدها الثلاثي: أمازيغية الأصل وعربية اللسان وإسلامية الديانة..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوشلاغم؛ الكلمة الآن للسيد عبد المجيد بوزربية.

السيد عبد المجيد بوزربية: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول،

معالي السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

في البداية، لا يسعني إلا أن أهنئ الشعب الجزائري على قراره السيد، بخصوص تجديد الثقة في شخص السيد المجاهد، عبد العزيز بوتفليقة، في الانتخابات الرئاسية ليوم 17 أبريل 2014.

وبهذا الاختيار، يكون قد تمسك مرة أخرى بمسعى التجديد واستدامة الأمن والاستقرار وبالمزيد من الرقي والازدهار.

ونتمنى له بالمناسبة الصحة والعافية وكامل التوفيق، لتجسيد ما تضمنه العقد الجديد من أهداف، تصب في وقاية الوطن من الأخطار وصونه من التهديدات ومواصلة

السيد الوزير الأول،  
السيدات والسادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم.  
في البداية، أهنيئ الطاقم الوزاري الجديد وأتمنى له كل  
التوفيق.

يتضمن هذا المخطط الذي جاء لتجسيد برنامج فخامة  
رئيس الجمهورية، تفاصيل عديدة حول إجراءات ستتخذها  
الحكومة لمواصلة عصرنة البلاد وترقية النشاط الاقتصادي  
المتنوع، وستحرص الحكومة على:  
- مواصلة الاستثمارات العمومية، لدعم وتوسيع البنية  
التحتية وترقية تسييرها وصيانتها.  
- تدعيم المجال الاقتصادي والمالي، بتحسين مناخ  
الأعمال ومحاربة الفساد.

- تفعيل تنمية النشاطات المنتجة، كالصناعة التحويلية  
وتثمين الموارد الطبيعية.  
- مواصلة دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.  
- التركيز على القطاع الفلاحي والسياحي والمنجمي  
والطاقوي، مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة،  
من أجل تنمية مستدامة، وركز هذا المخطط على التنمية  
البشرية بالاعتماد على المعرفة.  
أنوه بكل ما جاء في هذا المخطط من تدابير جد إيجابية  
والتي تمس كل المجالات.  
لدي بعض الملاحظات:

1 - ما لفت انتباهي هو عزم الدولة لعصرنة الإدارة  
وتحسين الخدمة العمومية، من أجل تقليص معاناة المواطن  
من البيروقراطية، وهذا باستعمال وسائل حديثة للإعلام  
 والاتصال.

أنوه بالجهد المبذول في هذا المجال، والذي بدأ يعطي  
ثماره في عدة قطاعات أذكر منها:

وزارة الداخلية والجماعات المحلية، فيما يتعلق بوثائق  
الحالة المدنية وجوازات السفر، ووزارة العدل أيضا وتوسيع  
مجال الخدمات الإلكترونية، خاصة الحصول على الوثائق  
في وقت قياسي.

ومن المرتقب أن تواصل الحكومة تجديد الخدمة العمومية،  
وهذا سيعيد - دون شك - الثقة بين المواطن والإدارة.

غاية بلوغ المؤسسات هذه 2 مليون، هذا كفيل بتقليل أزمة  
التشغيل وكذلك يقلل من التبعية للمحروقات، علما أن  
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا حاليا في حدود  
700 ألف، ونسبة البطالة هي 9.8 %.

ومما زاد في يقيني، أن المخطط هذا أخذ بعين الاعتبار  
انشغلات وتطلعات المواطنين، ما جاء في الصفحة 27،  
الفصل الخامس، والمتعلق باستفادة المناطق الجبلية من  
تمويل خاص، من خلال إنشاء صندوق لتنمية المناطق  
الجبلية، يخصص لتمويل المشاريع والأعمال الرامية إلى  
تثمين قدرات هذه المناطق، وهو مطلب جاء من القواعد، قد  
رفعه منتخبو ونشطاء المجمع المدني لولاية جيجل، كما قد  
يكون رفعه منتخبو ونشطاء المجتمع المدني للولايات المماثلة  
كسكيكدة، بجاية، تيزي وزو إلى آخره، كون تنمية وتثمين  
هذه المناطق تتطلب تكاليف إضافية دائما ومدة إنجاز أطول  
وصعوبات.

وهذا الإجراء، فزيادة على دعمه لتثبيت السكان في  
الأرياف وعودة حتى الذين نزحوا منها، سيعزز ويثمن ما يعرف  
باقتصاديات المناطق الجبلية.

في الأخير، أغتنم فرصة وجود الطاقم الحكومي، وعلى  
رأسهم السيد الوزير الأول، لأقدم بعض الانشغالات التي  
تهم الوضع الراهن والرأي المحلي بجيجل.

إستفادات جيجل من مشاريع عدة، منها مشاريع ضخمة  
وعلى رأسها منفذ الطريق السيار الذي يربط ميناء جنجن  
بالطريق السيار شرق - غرب على مستوى مدينة العلمة،  
وهذا الطريق ينظر إليه الجيجليون بأمل كبير، كونه يحطم  
ويكسر حصار الطبيعة الذي فرضته على الولاية منذ  
الأزل، لكن هذا المشروع أعلن انطلاقته السيد الوزير الأول  
منتصف ماي 2013، يعني منذ حوالي 10 أشهر، وسمعته  
أنداك يوجه توجيهات صارمة لأصحاب المؤسسات المنجزة  
على تعداد حساب مدة الإنجاز وهي 36 شهرا، تبدأ يوم  
انطلاق المشروع الذي كان منتصف ...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد بوزريبة؛  
الكلمة الآن للسيدة رفيقة قصري.

السيدة رفيقة قصري: شكرا سيدي الرئيس.

التصرف السلبي هو من مسؤولية الجميع، يجب تحسين وتوعية المواطن، بنمط الاستهلاك العقلاني، ويجب أن يتم هذا التحسين أولاً: من طرف أجهزة الرقابة للدولة وأيضاً من طرف المجتمع المدني والمؤسسات التربوية والدينية ووسائل الإعلام والاتصال؛ يجب أن نتكلم بصراحة حول حقيقة الأسعار، خاصة أسعار المواد الطاقوية، علماً أن الجزائر تبحث الآن على استغلال وحشد كل أنواع الطاقة، بما فيها المحروقات غير التقليدية، وهذا من أجل ضمان تطويرها الاقتصادي والاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال المقبلة.

أقترح إنشاء مرصد مكلف بإجراء دراسات، وتقديم اقتراحات تتعلق بمحاربة ظاهرة التبذير، وإن كان بتقنين هذا المجال، كما هو معمول به في البلدان الأخرى المتقدمة.

السيد الوزير الأول،

ذكرتم في عرضكم أن نسبة النمو ستصل إلى 7٪، ونسبة البطالة ستقلص إلى 8٪، ونسبة التضخم ستكون أقل من 3٪، بهذه المؤشرات الجذ متفائلة، يمكن القول إن هذا المخطط واعد وطموح.

أملّي أن كل الإجراءات المقترحة، ستجسد بصفة فعالة في الميدان دون عراقيل وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ الكلمة الآن للسيد محمد رضا أوسهلة.

السيد محمد رضا أوسهلة: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية الكريمة،

سلام الله عليكم.

ها نحن اليوم نناقش مخطط عمل الحكومة طبقاً لأحكام الدستور، لاسيما المواد 79 منه وما بعدها، وهي ترجمة عملية لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية.

فمخطط عمل حكومتنا يا معالي الوزير الأول، حمل

2 - فيما يتعلق بتحديث التسيير المالي: إن التنوع الاقتصادي والتخلص تدريجياً من التبعية للمحروقات، مربوط بمنظومة مصرفية، ومالية، وعصرية وفعالة.

ويتضمن هذا المخطط عدة تدابير تسيير في هذا السياق، وسجلنا بارتياح مشروع الإدخال التدريجي لعملية الدفع الإلكتروني في التبادلات المصرفية.

إنني على يقين أن هذه الإجراءات التي تتعلق بتطوير وسائل الدفع العصرية، ستقلص من السيولة وتعزز الشفافية في النشاط التجاري والتبادلات المصرفية.

3 - الرقابة الجبائية: من المعروف أن إيرادات الدولة تنقسم بين الجباية العادية والجباية البترولية، وتقارب الآن الجباية العادية نسبة 56٪.

ولتنوع مصادر الإيرادات، يرمي هذا البرنامج إلى إصلاح الإدارة الجبائية وتحديثها لتعزيز القدرات البشرية والمادية على مستوى الهيئات المكلفة بالرقابة المالية، لمحاربة الغش الضريبي المسيء لاقتصاد البلاد.

يجب أيضاً في رأيي تفعيل آليات الرقابة الجبائية المحلية، المتعلقة - مثلاً - بالممتلكات العقارية التي تصل الآن إلى 0.02٪ فقط، يعني لا شيء.

إن تفعيل هذه الجباية ستزود البلديات بموارد جديدة، تسمح لها بأداء مهامها الرئيسية المتعلقة بتحسين المحيط للمواطن.

4 - وفي الأخير، التحويلات الاجتماعية: من المرتقب في هذا المخطط مواصلة، عن طريق التحويلات الاجتماعية، دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، وخاصة المواد الطاقوية، الكهرباء والغاز والوقود والمواد الغذائية والمياه... إلخ.

وهذا الدعم مبرر بضرورة مواصلة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، لكن ما نشاهده هو استهلاك غير عقلاني لتلك المواد المدعمة.

كم نتأسف لما نرى تبذير الطاقة باستعمال الإنارة في النهار مثلاً، أو استعمال مكيفات الهواء في أماكن شاغرة! كم نتأسف لما نرى تسرب المياه، لعدم صيانة قنوات صرف المياه! كم نتأسف لما نرى المواد الغذائية ترمى مع النفايات! كم نتأسف لما نرى الاستعمال غير اللازم للورق في الإدارات وقائمة الأمثلة طويلة!

وهكذا أصبحنا مجتمعاً مستهلكاً غير واع، لكن هذا



مشروعه أمام اللجنة المختصة؟ وهل الوالي له من المؤهلات الاقتصادية بحسن أو بسوء نية ما يمنح له تقدير مدى ملاءمة هذا المشروع من عدمه؟ هذه هي البيروقراطية! بل هذا وجه من أوجهها فقط معالي الوزير الأول.

إن القضاء على البيروقراطية في مخطط عملكم، سيؤسس له مرصد للخدمة العمومية، فهل سنحارب البيروقراطية بالبيروقراطية؟

البيروقراطية - معالي الوزير الأول - تحارب بتغيير الذهنيات؛ وتغيير الذهنيات يتم بتداول الأجيال على المسؤوليات، وهنا التلميح يغني عن التصريح.

معالي الوزير الأول،

أساءل: ما مدى تنفيذ تعليماتكم القاضية بإحالة الإداريين المتقاعدين، القاعدين، على التقاعد؟

محرابة البيروقراطية تتم بتفعيل وإنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية الذي سبق لزميلي الأستاذ العسكري الحديث عنه والذي صرف عليه من المال العام الكثير والذي كان لوحده قادرا على خلق آلاف مناصب العمل، المنتجة للثروة في القطاع الخدماتي لأبناء الجزائر وبنات الجزائر، الذين درسوا المعلوماتية في الجامعة الجزائرية.

محرابة البيروقراطية - معالي الوزير الأول - تتم بالديمقراطية التشاركية، خاصة بين السلطات المحلية الإدارية والمنتخبة، في معادلة لا غالب ولا مغلوب.

فلا تلزم رئيس البلدية بهدم السكن غير الشرعي، ونمّح رئيس الدائرة والوالي صلاحية منح سكن لمن هدم له سكنه رئيس البلدية، فنخلق في ذهن المواطن استياءً من المنتخب ومن العملية الانتخابية.

أما عن غياب إطار قانوني للتشاور بين المنتخب الوطني والسلطات المحلية، فحدث ولا حرج!

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول،

أختم تدخلتي هذا، بالحديث عن الثروة الوطنية الثانية بعد البترول، وهي ثروة الثورة التحريرية، أقول ثروة الثورة التحريرية، بما تحمله من قيم وسير الرجال والنساء، وما كنا لنجلس ها هنا لولا تضحياتهم الجسام، وفي هذا الشأن أضع نصب عيني الفيلم التاريخي، ومن أمثلة ذلك الكثير مما شهدناه في السنوات الأخيرة، ومن ذلك فيلم مصطفى بن

في نصه وفحواه خطوطا أفاقية، متماشية مع وعود رئيس الجمهورية، وهي أفاق نتطلع إليها كذلك نحن ممثلي الأمة، وإن تשמيننا لهذه الأفاق الواردة في مخططكم، لا يحرمنا حتى الانتقاد، سيما وأن الواجب الدستوري يملينا علينا نحن البرلمانيين أن نبقي أوفياء لثقة الشعب وأن نتحسس تطلعاته، طبقا لأحكام المادة 100 من الدستور.

صباح اليوم حين تدخلتم، ذكرتم أهم القطاعات التي يمكنها استحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني، وأذكر مما ذكرتموه الصناعة والسياحة.

معالي الوزير الأول،

لا ينكر إلا جاحد مجهودات الدولة الجزائرية للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة، إلا أنه لا ينبغي كذلك غض الطرف عن صعوبة خلق مناخ ملائم للاستثمار الخاص الوطني منه والأجنبي بهذين القطاعين بالخصوص.

فمنظومتنا البنكية لازالت ضعيفة، من حيث تنظيمها الهيكلي، من حيث الإجراءات المعتمدة ومن حيث وسائل الدفع الإلكترونية التي ما زالت مغيبّة أو غائبة في المعاملات التجارية.

الاقتصاد الموازي والتهرب والغش الضريبي والفساد لازال ينخر الاقتصاد الشرعي، وهو عادم، أي الاقتصاد الموازي، لكل القوى الحية للاقتصاد الوطني، ذلك أنه يعدم حتى محفزات الاستثمار في الميدان الشرعي.

أما البيروقراطية السرطانية والمسرطنة، فأصبحت ترهب المستثمر وتثقل كاهل المواطن، بل وتنخر هيكل الدولة.

ففي جزائر 2014، يا معالي الوزير الأول، لازالت المحافظات العقارية تسلم المواطن استمارة وتطلب منه ملاءها بالداكتيلوغراف، يعني ترفض حتى ملاءها باليد أو ملاءها بالوسائل الأخرى، بل بالداكتيلوغراف فقط، لأجل طلب معلومات عقارية، وأقف عند هذا المثال، فيما يتعلق ببعض البيروقراطيات التي يواجهها المستثمر.

البيروقراطية الإدارية في بلدنا تسببت في بقاء ملفات الاستثمار المحلية في أدراج المديرية الولائية التنفيذية، من أجل إبداء الرأي فقط، من أجل إبداء رأي موافق أو غير موافق، يبقى الملف عنده أسابيع بل ولأشهر وهنا أتحدث عن موافق (CALPIREF) وبشأن هذه اللجنة أساءل: هل الاستثمار في العقار أصبح بالنسبة للمستثمر غاية أو وسيلة؟

كيف لا نمّح للمستثمر كذلك الوجيهة لمناقشة مقاصد

بولعيد الذي يصون ويحفظ وينقل الحقيقة التاريخية الوطنية أحسن أحيانا من كتب ومراجع التاريخ، وهنا معالي الوزير الأول، أتمنى إفادة الفيلم التاريخي من كل التحفيزات وعلى رأسها الإعفاء الضريبي في قانون المالية المقبل، خاصة في الإنتاج وما ذلك بَعَال ولا مكلف للخزينة العمومية متى تعلق الأمر بتاريخ الجزائر.

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رضا أوسهلة؛ نقف عند هذا الحد ونعود بعد ربع ساعة لمواصلة النقاش، شكرا لكم جميعا؛ الجلسة موقوفة.

إيقاف الجلسة على الساعة الخامسة  
والدقيقة الخامسة والخمسين  
واستئنافها في الساعة السادسة  
والدقيقة الخامسة والعشرين مساءً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مستأنفة.

طبعا الذين هم قلقون الآن من استئناف الجلسة، بكونها ستكون جلسة ليلية، فأطمئن الجميع لأن عدد المتدخلين المتبقين هو متواضع جدا، ولهذا سنتيح الفرصة لهم، لكي نهي بهم قائمة الراغبين في التدخل.

أما الكتل البرلمانية، فسوف نستمع إليها في جلسة الصباح، ثم ردود السيد الوزير الأول في اليوم الموالي، إذن فليرتاح الجميع.

إذن، المتدخل الأول هو السيد أحمد السعيد رضوان، عفوا، قبلك السيد قادة بن عودة، وسيأتي دورك، إذن الكلمة للسيد قادة بن عودة.

السيد قادة بن عودة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بمناسبة مناقشة مخطط عمل الحكومة، لتجسيد برنامج رئيس الجمهورية، المصادق عليه من طرف الشعب، في رئاسيات 17 أبريل 2014، أتقدم بالملاحظات التالية:

1 - حول المصالحة الوطنية، أذكر بأن الشعب الجزائري زكاهما فيما يخص الأحداث التي جرت في التسعينيات فقط، ولهذا نؤكد أن دسترتها لا تشمل المواقف التي اتخذت أثناء الثورة التحريرية، وذلك لكي نفرق في الأمر، ففترة المصالحة الوطنية صالحة إلا أثناء استقلال الجزائر.

2 - ترقية الديمقراطية التشاركية واللامركزية، الممارسات السابقة، أكدت أن السلطات العمومية فضلت التعامل مع المجتمع المدني، مع تغييب دور المنتخب على كل المستويات.

ولهذا فالمطلوب توضيح العلاقة بين المنتخبين والسلطات العمومية والشفافية، في توزيع الإعانات للجمعيات ومساهمة المنتخب في ذلك.

3 - التقسيم الإداري: كما تعلمون، إن هذه العملية حساسة جدا، لذا يجب اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لنجاحه، وذلك بتجنب كل التصرفات الجهوية الضيقة والشعبوية، وذلك بالتفكير الموضوعي بتحسين التكفل بالضروريات التنموية وتقريب الإدارة من المواطن، مع الحفاظ على النسيج الاجتماعي لكل منطقة؛ ولاإنجاح هذه العملية يجب إشراك المنتخب في هذه المبادرة، مع التأكيد والتركييز على ما جاء في مسودة تعديل الدستور، المادة 119 مكرر.

4 - البنوك: تشجيع البنوك العمومية لفتح الوكالات البنكية في كل المناطق، وهذا مع احترام المعايير الخاصة بالكثافة السكانية لكل منطقة، أي عدد الوكالات يكون نسبيا بعدد السكان من جهة، ومن جهة أخرى دفع هذه البنوك لبذل مجهودات لتكوين إطارات سامية في التقنيات البنكية، وكل هذا سيساهم في إنجاح عملية الاستثمار الوطني ومحاربة التهريب الضريبي.

ولتعميم استعمال الصكوك البنكية، مطلوب من الحكومة أن تأمر المؤسسات العمومية سونالغاز، البريد، الجزائرية للمياه التعامل بالصك مع المواطنين، وهذا لزرع ثقافة التعامل بهذه الآلية.

5 - العدالة: نلاحظ القفزة النوعية لهذا القطاع، سواء

السيد رئيس مجلس الأمة،  
السيد الوزير الأول،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،

السيد أحمد سعيد رضوان: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد الوزير الأول،  
السادة أعضاء الحكومة،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نهنيء السيد الوزير الأول عن تجديد الثقة في شخصكم من طرف فخامة رئيس الجمهورية، كما نهنيء الطاقم الحكومي، ونتمنى لكم النجاح والتوفيق في أداء مهامكم خدمة للبلاد والعباد.

أنا سأكون جدّ مختصر، لأنني جئت من ولاية قسنطينة وهي عزيزة علي كثيرا ومنحتني الكثير. أريد أن أقول للناس الذين ينتقدون ولاية قسنطينة، لا بدّ أن يسكنوا معنا في هذه الولاية كي ينتقدونا:

1 - هناك رجال هم معنا هنا في القاعة، مثل السيد عبد المالك بوضياف، وزير الصحة والسيد نور الدين بدوي، الذين مرّوا بقسنطينة، وأشكر السيد معالي الوزير الأول على القرار الشجاع لإزالة الشاليهات، وهم يبلغونك التحية، لأنهم كانوا يسكنون في حيّ سوطاركو، ومعظمهم مرضى بالسرطان، هناك شيء يبلغه، نقول في مدينة قسنطينة، مشاريع ضخمة تحققت، سأذكرهم بها.

هناك الترامواي، التيليفريك، هناك البارود، معالي وزيرة البيئة هي موجودة هنا، ممكن أن تكون أحسن مكان في الجزائر مستقبلا، هناك المدن الجامعية، فيما يخص السكنات الهشة، بالمناسبة، نشكر وزير السكن الذي أفادنا بالبناء الريفي، لأن عندنا 9 بلديات ريفية حلت لنا مشكل السكن الكبير، وأشكر وزير الفلاحة على القرار الشجاع الذي من أجله توفر الحليب، لدي طلب من طرف الفلاحين المنتجين للبذور، هذه المادة كنا نستوردها بالعملة الصعبة، واليوم يوجد فلاحون نموذجيون في ولاية قسنطينة، ينتجون هذه البذور، أبلغه تحيتهم وطلبهم توفير (les silos mobiles) في وقت الحصاد، كي لا تختلط البذور وتسهل لهم مهمة أداء الحصاد.

أطلب من الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال، فيما يخص المدارس الابتدائية التي هي عبء على البلديات،

على مستوى الهياكل من محاكم ومجالس جديدة أو على مستوى كل الولايات، كما تقرب العدالة من المواطنين.

6 - الاستثمار: تبسيط الإجراءات الخاصة بالاستثمار إلى أقصى حد، فيما يخص التمويل أو اقتناء الوعاءات العقارية من جهة، ومن جهة أخرى تشديد العقوبات على المستثمرين والمستفيدين من الأراضي الفلاحية ولم تنطلق مشاريعهم في الآجال المحددة أو تحويلها إلى أغراض أخرى.

7 - المناطق الصناعية ومناطق النشاطات: الإسراع في تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الموجودة حاليا، ومن جهة أخرى استحداث مناطق على مستوى كل دائرة إدارية في الوطن لتحفيز الشباب على الاستثمار.

8 - الفلاحة: تشجيع صناعة الآلات الفلاحية كالجرارات وغيرها، وإذا استحال اكتفاء الطلبات، اللجوء إلى الاستيراد لكي نرفع نسبة الإنتاجية الفلاحية، خلفا لاستيراد السيارات السياحية.

المطلوب الإسراع في إنجاز محلات التخزين للحبوب والتبريد للفواكه والخضر.

نطلب من الحكومة التدخل القوي في تفعيل دور (CNMA) وبنك التنمية الفلاحية لمرافقة الفلاحين في تمويل مشاريعهم.

9 - الرياضة: نطلب من الحكومة التكثيف من تكوين إطارات التربية البدنية والرياضية وتوزيعهم على مستوى كل المدارس التعليمية، وذلك من أجل الحصول على كفاءات رياضية وتفعيل دور الرياضة المدرسية والجامعية في المحافل الدولية.

في الأخير، بعض الاحتياجات المحلية: على مستوى ولاية تيارت، نلاحظ تماطلا في إنجاز مشروع تحويل مياه البحر من منطقة المقطع إلى ولاية تيارت، وهذه العملية لها أهمية بالغة لولاية تيارت وغليران، على مستوى ماء الشرب أو السقي.

النقطة الثانية، هي عدم استعمال المطار المحلي لولاية تيارت الذي يوصف ...

السيد الرئيس: شكرا للسيد قادة بن عودة؛ الكلمة الآن للسيد أحمد سعيد رضوان.

ستنقص كثيراً من ازدحام الطرقات، تعلمون أن قسنطينة ورشة كبيرة وبودنا أن يحل المشكل، أنا ليس لدي ما أقول، سوى أن أقول لطاغم الحكومة إن احتاجنا في قسنطينة، فنحن تحت تصرفه، ونحن في الخدمة وبارك الله فيكم والله يعينكم إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد سعيد رضوان؛ الكلمة الآن للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.  
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد الوزير الأول المحترم وطاغمه الوزاري،  
أعضاء مجلس الأمة الموقرون،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم.

إن إعادة انتخاب الرئيس، السيد عبد العزيز بوتفليقة، من طرف الشعب الجزائري، هو خير دليل على ثقة المواطنين في رئيسهم، متابعة مسيرة التنمية والسلم والاستقرار وتجسيد برنامجه الانتخابي في الميدان.

فبعد الإطلاع على مخطط عمل الحكومة، وجدناه شاملا وكاملا، مس كل القطاعات وأشار إلى كل كبيرة وصغيرة، من شأنها المساهمة في التنمية وتلبية تطلعات الساكنة عبر كل الوطن.

إننا نستبشر خيرا، إننا نستبشر خيرا، وما بقي لنا إلا أن نتمنى التوفيق والنجاح للطاغم الحكومي، برئاسة الوزير الأول، لتجسيد هذا البرنامج الطموح، حتى نغتنم هذه الفرصة السانحة لازدهار الجزائر في كنف السلم والاستقرار. لكن، لا تفوتني هذه الفرصة لأعبر عن بعض الملاحظات: فيما يخص قطاع الصحة: إن المرافق الصحية موجودة، لكن النوعية تعاني من نقص مزمن، ولم ترق بعد إلى ما يطمح إليه المواطنون.

إن قطاع الصحة في حاجة ماسة إلى إصلاح شامل وجذري، فنقص الأطباء الأخصائيين في الهضاب والجنوب أصبح معضلة، بسبب عدم استقرارهم في هذه المناطق، لغياب وجود حوافز حقيقية لجلبهم، فالخدمة المدنية لن تحل مشكلة الصحة في هذه المناطق، للأسباب المذكورة سابقا.

فالمدرسة الابتدائية الموظف الحقيقي فيها هو مدير المدرسة؛ والآخرون كلهم ما قبل التشغيل و(ANEM) والشبكة الاجتماعية.

عندنا كذلك 09 بلديات ريفية، بودنا أن تستفيد من صيغة (FONAL) لأن الوزير المعني أعطى لنا حصّة لا بأس بها، لكن لتخفيف العبء فهناك من يسكن في منازل قديمة؛ وبالتالي (FONAL) يسمح بالبقاء في هذه الأحياء، وهكذا ننقص العبء عن السكن الاجتماعي.

أقول للناس تعالوا الرؤية قسنطينة عاصمة الثقافة العربية! 1 - نقول لهم بأننا نشكر فخامة رئيس الجمهورية، لأجل هذا الشيء الثمين الذي منحه لقسنطينة حتى تكون عاصمة الثقافة العربية التي جلبت لها 72 مشروعا، وأشكر السيد الوزير الأول على القرار الشجاع المتعلق ببرنامج خاص لمدينة علي منجلي، الذي لم ير مدينة علي منجلي، في العامين المقبلين - إن شاء الله - سيكون فيها 400 ألف سكن، مدينة جد مهمة.

وأقول للناس الذين يتكلمون، ليأتوا ويسكنوا معنا هم وأولادهم كي ينتقدوا قسنطينة، فلا يعيشوا معنا عن بعد أو يأخذوا تذكرة الذهاب دون إياب.

نحن نقول لهم بأن قسنطينة بخير، ونشكر السلطات المحلية وعلى رأسها السيد والي ولاية قسنطينة الذي يبذل مجهودا كبيرا وله يوميا خرجات ميدانية، لأن الذي يعرف قسنطينة ودرس فيها يعلم كيف كان باردو وكيف سيصبح.

كان من يسمع بالقماص يندهب فبحّ الرّيح والكنطول، هذه كلها أزيلت، كان حزام قسنطينة مليئا بالبيوت القصديرية أكثر من السكان الأصليين، اليوم الحمد لله رب العالمين، والسيد الوزير الأول أخذ قرارا، أنشأ مدينة جديدة هي عين النحاس والذي يراها لا يصدق ما رآته عيناه، إنه خير كبير لقسنطينة، وكذلك القرار الشجاع الأخير لوزير الأشغال العمومية، ترك مواطني قسنطينة مرتاحين فيما يخص تجبّ النفق، فجعل ناس قسنطينة مرتاحين، وهذا ما نحتاجه، فسواء وجد نفق أم لا فهو يبقى شيئا إضافيا لقسنطينة، فالناس عملوا وقاموا بمجهود كبير في هاته الولاية ولا ننكر حقهم.

أنا عندي طلب آخر لوزير النقل وهو القطارين البلديات، القطار الحضري، عندنا إمكانيات، مثلا في زيغود يوسف، أولاد رحمون، فبودنا أن تكون لهذه الوسيلة أهمية، لأنها



الشعبي، على حرصه على السلامة الترابية والسيادة الوطنية، كما نثمن الجهود التي يقوم بها لعصرنة وحداته وتحسين قدراته، وفي هذا الإطار نثمن كذلك تطوير قطاع الصناعة العسكرية، ونتمنى أن تسلم بعض الشركات الوطنية التي فشلت إلى الجيش، نظرا لما يتميز به من انضباط وصرامة في التسيير، كما نأمل الإبقاء على الخدمة الوطنية، لأنها زيادة للمنفعة العامة، فهي الفرصة الثمينة والمميّزة للشباب الجزائري، للتعرف على بعضهم البعض ومعرفة واكتشاف وطنهم الكبير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد؛ الكلمة الآن للسيد إبراهيم بولحية.

السيد إبراهيم بولحية: بسم الله الرحمن الرحيم. معالي السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي السيد الوزير الأول الموقر، معالي السيد وزير الدولة والسيدات والسادة؛ أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. إسمحوا لي بداية أن أهنيئ الحكومة، الوزير الأول والأعضاء، على الثقة التي استحقوقها، من طرف فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية بتعيينهم على رأس قطاعات السلطة التنفيذية وتكليفهم بالعمل على استكمال تنفيذ برنامج فخامته، من أجل تعزيز الإصلاحات الوطنية ودعم التنمية الشاملة والمستدامة والتمسك بخيار المصالحة الوطنية الذي زكاه الشعب والمحافظة على الإنجازات والمكاسب التي حققتها الجزائر والتي انعكست أمنا وأمانا واستقرارا على البلاد.

أود أن أعبر أيضا عن عميق تقديري للجهود المبذولة في وضع هذا المخطط بعناية خاصة، إذ يبدو ثريا وواعدا، وأعتقد بأن الزيارات التي شملت 48 ولاية، وهي لأول مرة في تاريخ الجزائر، لا يستطيع أحد أن ينكرها والتي لم تغفل أي مجال أو قطاع، من شأنها المساهمة في توفير ظروف عيش كريمة للمواطن الجزائري، في ظل دولة الحق والقانون وفق رؤية استباقية ووقائية حكيمة.

التكوين المهني: إننا نسجل نقصا في اليد العاملة المؤهلة، خصوصا قطاع البناء والفلاحة وغيرها، لذا يجب إعادة الاعتبار لهذه المهن، بالتكوين الجيد وفتح مجال التشغيل. الضمان الاجتماعي: سنكون سعداء جدا عندما يغطي الضمان الاجتماعي كل الجزائريين بجميع فئاتهم والكل يتحصل على بطاقة الشفاء.

الفلاحة: إن قطاع الفلاحة هو من أهم القطاعات التي تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي ويعوّل عليه لامتناسص البطالة، وذلك بدعم ومساعدة الفلاحين للعمل في جوف ملائم، كتسوية عقود الامتياز ودعم الموالين وكذا مشروع سقي مساحة كبيرة من الأراضي، الذي يساهم - بلا شك - في ارتفاع الإنتاج الفلاحي، ونحن متفائلون بأن هذا القطاع الحيوي سيحظى بالاهتمام اللازم وسيعرف - إن شاء الله - تقدما وازدهارا.

إنني من هذا المنبر، أناشد السيد وزير الفلاحة لأخذ كل التدابير والإجراءات اللازمة، للمحافظة على المناطق السهبية والدفاع عما تبقى من النبات السهبي كالحلفاء والشيح وغيرهما من النباتات التي توفر الغذاء الأساسي للمواشي، لأنها في تراجع رهيب، جراء الجفاف والعمل الإنساني.

التربية: نثمن ونقف إلى جانب الوزارة على شجاعتها، للنهوض وإصلاح هذا القطاع الحيوي الذي لازال يتخبط في بعض المشاكل.

التعليم العالي: إننا نطالب بإضافة مناصب لصالح جامعة بشار، لتوظيف أساتذة، لأنهم لم يستفيدوا إلا من 15 منصبا، وهذا عدد قليل جدا، نلتمس من الوزير الأول التدخل.

في مجال الاتصال: التلفزة الوطنية يجب أن تتطور وتحسن برامجها، وفيما يخص الإذاعات الجهوية التي لها دور كبير، لا بد أن يشمل بثها كل التراب الوطني، وخصوصا المناطق الحدودية.

المجاهدون: بالنسبة للمجاهدين، فإننا نثمن مجهودات الدولة من أجل العناية بهم، من الناحيتين المادية والمعنوية، لأنهم قدموا للجزائر أعز ما يملكون، وملتمس من السيد الوزير مرافقتهم إلى أقصى حد، ونثمن بعض الإجراءات الإدارية التي قام بها في المدة الأخيرة.

الجيش الوطني الشعبي: تحية تقدير للجيش الوطني

في هذا السياق، ندعو الحكومة إلى الاعتناء ببدءات الاستغاثة التي ترد من أفراد الجاليات الجزائرية في المناطق التي تشهد توترا وتعيش عنفا مسلحا، على غرار ما يحدث في حدودنا في جانب الشقيقة ليبيا، كما ندعو بمناسبة حديثنا عن الجزائريين في الخارج، إلى تكثيف التنسيق الدبلوماسي وتفعيل الآليات الدبلوماسية، فيما يخص مراكز الحجز التي تقيمها بعض الدول الأوروبية لشبابنا المهاجرين غير الشرعيين، والتي يعانون فيها من سوء المعاملة وقمع وعنف وتعد على أبسط حقوق الإنسان.

إن الجزائر باعتبار مركزها الاستراتيجي ودورها الحيوي في القارة الإفريقية، وبالنظر إلى تجربتها الناجحة في مكافحة الإرهاب، تنوء بمسؤولية جسيمة في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، وفي هذا الإطار نشيد بالمقاربة الأمنية والاستراتيجية والدبلوماسية والتنمية التي تتبناها الجزائر بالتنسيق مع بعض الدول الإفريقية المعنية، من أجل إعادة الأمن والاستقرار للمنطقة، وننوه بالدور الإقليمي والمحوري الذي تلعبه في تجسيد المصالحة الوطنية في جمهورية مالي، كخطوة أساسية لاستتباب السلم والأمن، ونثمن عاليا كل الجهود المبذولة، سواء على مستوى الدبلوماسية الرسمية أو البرلمانية لتجريم...

السيد الرئيس: شكراً للسيد إبراهيم بولحية؛ الكلمة الآن للسيد عمار ملاح.

السيد عمار ملاح: بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد المحترم رئيس مجلس الأمة،  
السيد المحترم، معالي الوزير الأول،  
أعضاء الحكومة المحترمون،  
أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ليعرف الجميع أن الفاتح نوفمبر 1954، هو الذي فتح لنا كل أبواب العزة والكرامة والافتخار، والتحدث والمناقشة في البرامج التي تقدم لنا؛ وعليه، فالواجب علينا الولاء كل الولاء للوطن في جميع الميادين، وطنا وشعبا واحداً موحداً. لدي عدة نقاط سأختصر ذكرها:

(1) كل التقدير والعرفان والشكر لجيشنا الوطني

واجبي كمواطن جزائري بسيط، يحتم عليّ أن أقول إنني أمل أن يكون التعديل الدستوري القادم في مستوى تطلعات الشعب الجزائري، يحقق آمالهم، وأن يجسد التعديل بناء دولة مؤسسات، متوازنة متناسقة لا تغول فيها سلطة على سلطة أخرى، وأن يكون التعديل الدستوري - في الختام - عبارة عن وصية جيل نوفمبر العملاق للأجيال القادمة، وهو ما يفرح الشعب ويفرح الجزائر.

سيكون تدخلني - السيد الرئيس - منصبا على بعض القطاعات التي أراها محل اهتمام المواطن، وفي هذا الإطار يجب التنويه بالمجهودات الجبارة التي بذلتها وزارة الداخلية ووزيها والجماعات المحلية، في التكفل بالانشغالات الأساسية للمواطن والتخفيف من معاناته، خاصة فيما يتعلق بالتخفيف من الوثائق الإدارية والحد من البيروقراطية ورفع الغبن عنه وتضييع جهده ووقته في استخراج وثائق لا معنى لها، وهو ما استقبله المواطن بارتياح كبير، إضافة إلى القانون الجديد المعروض حاليا على البرلمان، والمتضمن قانون الحالة المدنية، والذي بقي جامدا وغير معدل منذ سبعينيات القرن الماضي، والذي يتضمن أحكاما من شأنها تسهيل المعاملات الإدارية وتسهيل حياة المواطن.

يدخل أيضا في هذا الإطار إصلاح قطاع العدالة، الذي أصبحت الجزائر تشكل مرجعا فيه للعديد من الدول، ونحن إذ نثمن الخطوات العملاقة التي تم تحقيقها في هذا المسار والتي أرست دعائم استقلالية القضاء وأثرت وكيّفت عصرنة المنظومة التشريعية والقانونية والعقابية الوطنية، طبقا لمقاييس دولية ووفقا لقيم إنسانية، تكفل كرامة المواطن وحرياته الأساسية.

إلا أننا نطمح إلى تكريس المزيد وأكبر لهذه الإصلاحات، وندعو لتوسيعها لتكون شاملة لكل تفاصيل القطاع.

إن إصلاح قطاع العدالة يرتكز أساسا على استقلالية القضاء وتوفير الحماية اللازمة للقاضي، ضمانا للحريات، كما ينص عليه الدستور، في فصل السلطة القضائية، وهذا الاستقلال لا يجب أن يكون تشريعا نصيا فحسب، بل يجب أن يرقى إلى الفعل والممارسة باعتباره مبدأ مقدسا تعتمد عليه كل سياسات التنمية والإنعاش الاقتصادي ومحاربة الفساد، وبشكل قوة ردع كبيرة لا يمكن أبدا تجاهلها.

الأمة، بقي لنا أن نستمع غدا إلى تدخلات رؤساء أو ممثلي المجموعات البرلمانية، بودي أن أشكر الجميع على المشاركة. أشكر السيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة على حضورهم وتقديمهم الوثيقة التي كانت موضوع نقاش في هذه القاعة، وغدا - إن شاء الله - ستكون الجلسة على الساعة التاسعة النصف صباحا، فكونوا في الموعد. شكرا لكم جميعا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السابعة مساء

وكل أسلاك الأمن، على الأعمال الجبارة والخطيرة التي يؤدونها ليلاً نهاراً، خاصة على آلاف الكيلومترات من حدودنا مع تلك الدول المجاورة.

فهم جميعا الدرع الواقي لهذا الوطن في الدفاع والمحافظة على ثوابت الأمة، والذود عن هذا الوطن.

وعليه، فالتكفل التام مطلوب على الوطن لهؤلاء.

نعم، فالتكفل التام مطلوب على الوطن لهؤلاء ولهذا مرة أخرى، كل الاحترام والعرفان لجيشنا ولمصالح الأمن.

(2) قرأت أخيراً في جريدة جزائرية، باللغة الفرنسية، أن الجزائر ستشارك مع أمريكا وفرنسا في محاربة الإرهاب في ليبيا؛ هل هذا صحيح؟ هل ننسى ما وقع في العراق وفي سوريا وفي ليبيا نفسها؟

لا دخل لنا عسكرياً في أي دولة مجاورة ولا نقحم جيشنا في هذه المشاكل الخطيرة.

نعم، الدفاع عن حدودنا واجب مع تونس وليبيا والنيجر ومالي والمغرب، ولا نسلم شبراً واحداً من حدودنا، لأن دماء الشهداء سقت هذه الأرض المقدسة.

(3) حالياً نواجه «هجوماً كاسحاً» (هذه الألفاظ نستعملها في الميدان العسكري) من اللاجئين من مالي والنيجر، ولا ننسى ماضياً البليزاريو منذ 1975، نساء، أطفالاً صغاراً، وكباراً منتشرين في كل مدينة، كيف سيكون الحل لهؤلاء؟!

(4) أما ملاحظتي الأخيرة: فهي أن كل ولاية من ولايات الوطن لها خصوصياتها في ميدان: الصحة، والسكن، والمياه والتعليم والسياحة... فالحل أرى أنه في الولاية نفسها، وعلى المسؤولين أي الوالي أولاً، المنتخبون، والمجالس المنتخبة بالتنسيق خاصة مع الحكومة اتخاذ القرار الأخير والخاص بالإنجازات الهامة في كل ولاية، وليعلم الجميع أن النمو الاقتصادي مبني أساساً على الأمن في البلاد، وعلى القضاء الحر وعلى ردع الفساد وعلى الرقابة الصارمة للأموال العمومية والأموال الشعب.

في الأخير، تمنينا بالتوفيق والسداد لحكومتنا في عملها إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للأخ عمّار ملاح الذي كان المسجل الأخير في القائمة.

لقد أنهينا النقاش العام بالنسبة لأعضاء مجلس

## ملحق

2 - ضرورة المحافظة على المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية، للحفاظ على مستقبل الحياة في تلك المناطق في ظل انعدام تجديدها لقلة المطار.

3 - إستغلال الوديان في غرس الأشجار المثمرة على ضفافها.

4 - ننبه سيادتكم إلى ما تقوم به الكثير من الشركات البترولية من تجاوزات على البيئة، من خلال رمي نفاياتها البترولية التي تعود بالضرر على الحياة في تلك المناطق.

5 - تعميم المساعدات الخاصة بتوزيع الأراضي الصالحة للبناء على الشباب في ولاية الجنوب الشاسعة، لحل مشكلة السكن نهائيا في هذه المناطق.

6 - تزخر بلادنا بموارد كبيرة للطاقة الشمسية تمكننا من الريادة في هذا المجال، إلا أننا متأخرون كثيرا في هذا المجال، وعليه نؤكد على ضرورة المضي قدما والاستثمار في هذا المجال لأجل طاقة نظيفة.

7 - متى تطبق التعليمات الخاصة بالتشغيل في الشركات البترولية، حتى نقضي على المظاهر المشينة اليومية التي تعيشها ولاية ورقلة؟

8 - نلح على استكمال الطرق الوطنية، ولا سيما الطريق الوطني رقم واحد، حيث تقوم الولايات بإنجاز الشطر الشمالي التابع لها وعدم إنجاز الشطر الجنوبي وكأن الأمر لا يعينها!

9 - أين وصل مشروع السكة الحديدية ثفرت، حاسي مسعود، ورقلة، غرداية، الأغواط، الجلفة؟

10 - لماذا لم تعتمد وزارة النقل الترامواي بالعجلات لربح الوقت بدل الطريقة المعتمدة حاليا؟

11 - أيعقل معالي الوزير الأول أن أي حجز في الخطوط الجوية الجزائرية، سواء أكان داخليا أو خارجيا، يكلفنا مبلغا معيناً من الأموال لدولة أخرى؟ ولماذا نتعامل مع وسطاء؟ ولماذا لا نكون نحن الوسطاء؟

12 - تعاني المناطق الجنوبية من الوطن من نقص الرحلات الجوية ومن ارتفاع سعر تذاكرها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

1- تدخل كتابي للسيد عبد الكريم قريشي عضو مجلس الأمة

حول مناقشة مخطط عمل الحكومة

من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

بداية، أتقدم بأخلص التهاني لفخامة رئيس الجمهورية،

السيد عبد العزيز بوتفليقة، على الفوز العريض في

الانتخابات الرئاسية لـ 17 أفريل الفارط ونيله ثقة غالبية

الشعب الجزائري، للمضي قدما في استكمال بناء هذا

الوطن المفدى في كنف الأمن والاستقرار، ومن ثم بلوغ

الرقى والازدهار الذي ينشده الشعب الجزائري من أقصاه

إلى أقصاه، راجيا لفخامة رئيس الجمهورية دوام الصحة

والهناء، كما أتقدم بالتهنئة إلى الطاقم الحكومي وعلى

رأسهم معالي الوزير الأول السيد عبد المالك سلال، على

الثقة التي منحها إياهم فخامة رئيس الجمهورية، راجيا لهم

التوفيق والنجاح في مهامهم النبيلة، شاكرًا إياكم على

المخطط المقدم أمامنا، لتجسيد هذا البرنامج الطموح، ومن

ثم تلبية حاجيات المواطنين الذين يعلقون عليه آمالا كبيرة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

نظرا لضيق الوقت، إسمحوا لي أن أتقدم مباشرة

بالملاحظات التالية لإثراء هذا المخطط:

1 - نطلب تعميم المدارس الوطنية في بعض جامعات الجنوب.



## 2- سؤال كتابي للسيد حسني سعيدي

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً كتابياً التالي نصه:

معالي الوزير،

بناء على المراسلة الواردة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المديرية الفرعية للمنتخبين، بخصوص الجمع بين علاوات المنتخبين (ليست راتباً)، المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي 91/13، المؤرخ في 25/05/2013، الذي يحدد شروط الانتداب والعلاوات الممنوحة لهم طبقاً للمادة 70 من قانون الولاية رقم 07/12.

نجد أن النواب وؤرساء اللجان الدائمة يستفيدون خلال ممارسة عهدتهم من علاوات وتعويضات ملائمة تتكفل بها ميزانية الولاية. وبهذا نجد أن كل ما يتقاضاه المنتخبون هو عبارة عن علاوة وتعويض وليس بأجرة شهرية.

كما أن الإدارة تصرح بأجر المنصب، أي الأجر الصافي للموظف القابل للاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي، كما نجد بعض المنتخبين يتعرضون للاقتطاع مرتين في نفس الشهر على مستوى الصندوق الاجتماعي والإدارة المستخدمة (الولاية)، بحكم أن هؤلاء محالون على التقاعد ويمارسون عهدة انتخابية.

معالي الوزير،

السؤال المطروح، لماذا يتعرض هؤلاء المنتخبون للاقتطاعات من المنح والتعويضات وهي ليست أجوراً شهرية، أما المتقاعدون المنتخبون فتقطع منهم مرتين؟ ولكم منا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 09 ديسمبر 2013

حسني سعيدي  
عضو مجلس الأمة

## جواب السيد الوزير:

تفضلتم بطرح بعض التساؤلات حول الاقتطاعات التي تمس المنح والتعويضات التي يتقاضاها المنتخبون؛ رداً على ذلك يشرفني أن أفيدكم بأن هذه التعويضات والمنح تخضع إلى نفس القواعد المتعلقة بالاقتطاعات القانونية المنصوص عليها في المادة 66 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وكذلك الأمر بالنسبة للمنتخبين المحليين الدائمين المتواجدين في وضعية التقاعد قبل انتخابهم، بحيث يمكن للمعنيين الجمع بين منحة التقاعد والتعويضات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 91/13، المؤرخ في 25 فبراير 2013، الذي يحدد شروط انتداب المنتخبين المحليين والعلاوات الممنوحة لهم، حيث إن التشريع الساري المفعول لا يمنع هذا الجمع، وفي هذه الحالة يخضع صرف هذه التعويضات إلى نفس قواعد الاقتطاعات القانونية أي الضمان الاجتماعي والضريبة على الدخل الإجمالي.

ويمكن الإشارة في الأخير إلى أنه بموجب التعليمات الوزارية المشتركة بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة المالية وكذا المديرية العامة للوظيفة العمومية، تم تقديم التوضيحات الوافية وفصل في الانشغالات التي تفضلتم بطرحها، والتي كان قد تعرض لها مسيرو المؤسسات والإدارات العمومية وكذا هيئات الرقابة، بمناسبة صدور المرسوم التنفيذي المحدد لشروط انتداب المنتخبين المحليين المشار إليه أعلاه. تفضلوا - السيد عضو مجلس الأمة - بقبول فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 24 فيفري 2014

الطيب بلعيز  
وزير الدولة  
وزير الداخلية والجماعات المحلية

ثمن النسخة الواحدة  
12 دج

الإدارة والتحرير  
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف  
الجزائر 16000  
الهاتف: 73.59.00 (021)  
الفاكس: 74.60.34 (021)  
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 11 رمضان 1435  
الموافق 08 جويلية 2014

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112-2587